

ABOBACKER SAQAFI KAMILI  
Koodathappada House  
Agathi Island - 682 553  
Lakshadweep

منحة العلي المتعال في بيان ما ثبت به الهلال تأليف  
العالم الفاضل والجهيد الكامل السيد  
محمد بن عوض الدمياطي الحسيني  
الشريف نفع الله بعلمه  
المسلمين  
آمين

وبه أمسه البرهان الصراح في نقض القول الوضاح  
تأليف حضرته أيضا حفظه الله وتفع به  
وسيتبعهما ان شاء الله تعالى طبع رسالة القول الجلي

قد اشتملت هذه الرسالة على نحو خمس وتسعين مبحثا فيما يتعلق بنبوت رؤية  
الهلال ووجوب العمل بمقتضى ذلك اما على عموم الناس او على خصوص  
الرأى وفيها الكلام على عمل الحاسب بحسابه وعلى تعارض الحساب وشهادة  
الشهود وعلى حكم الاخبار الواردة بطريق التلغراف والتلفون بأن الهلال رؤى  
وعلى حكم نتائج الحساب والعمل بما فيها من جهة نبوت الهلال وعلى رجوع  
الشهود بعد الشهادة بأنهم رأوا الهلال وعلى حكم الحكم بنبوت الشهر هل  
يسرى على عموم الناس او على خصوص من كان تحت حكمه وعلى الكلام فيما  
اذنبت ان أول رمضان اليوم الثلاثي وكانوا يصوموه لعدم وجود الشهادة في  
ذلك اليوم وماذا يكون الحكم في صلاة العيد وعلى حكم المسجون الذي لم يعلم  
بدخول شهر رمضان وعلى حكم من سافر من بلد رآى فيها الهلال الى أخرى لم  
يرفها وعلى حكم اختلاف المطالع وعلى الكلام على قول الامام الشافعي اذا صح  
الحديث فهو مذهبي وعلى غير ذلك من التفاسير والدرر وبالجملة فقد جمعت هذه  
الرسالة ما افرق في كتب الأئمة بوجه لم أر من سبقني اليه مع بيان حكم باقي  
المباحث مما يتعلق بنبوت الهلال وأحكامه

( حقوق الطبع محفوظة للمؤلف )

( الطبعة الأولى )

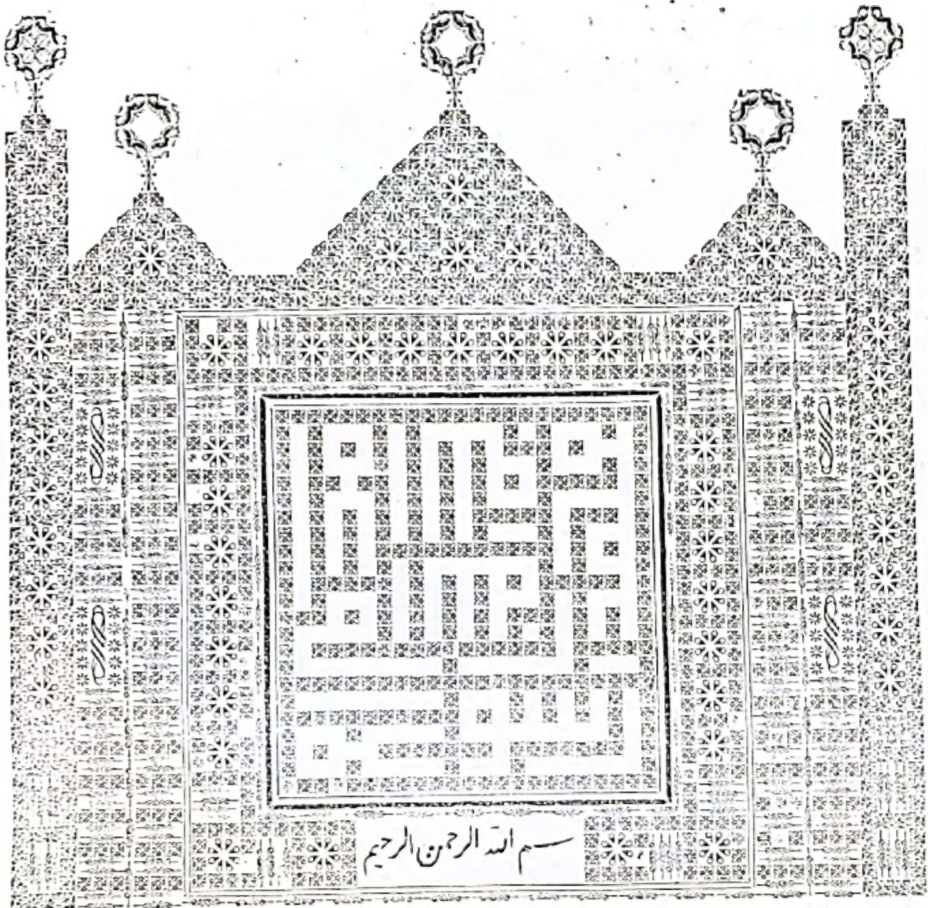
الحسينية المصرية ( بكفر الطماعين ) قريبا من الرياض الازهرية  
والساحة الحسينية

Aboobacker Saqafi  
Agathi, Lakshadweep  
Mobile: 9446289475

الدراسة شقة ولم يتسلم عالم  
الزلة ولا ينيل ظهرا  
عن العالم ودين الله

أنت البينة  
التي على الشئ  
التي على الشئ





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الهادي الى  
الصواب . والصلاة  
والسلام على مولانا  
محمد سيد الاحباب .  
وعلى آله وصحبه  
والتابعين لهم باحسان  
الى يوم المآب  
﴿و بعد﴾ فيقول الفقير  
ذو التقصير والتسويف  
محمد بن عوض بن  
حسين الشريف .

الحسيني نسا . الرفاعي  
طريقة . الدمياطي  
منشأ . هذه رسالة في  
أحكام الاكل من  
الاضحية الواجبة  
بالنذر وما في حكمه  
اقتطفتها من شروح  
المنهاج وغيره داعي  
اليها ان بعض المعاصرين  
ألف رسالة سماها  
(القول الواضح) زعم  
فيها أنه لم يصرح أحد  
من الفقهاء المتقدمين  
بجرمة الاكل من  
الاضحية الواجبة  
بنحو جعلتها اضحية  
وأن زعم بعض  
التأخرين حرمة  
الاكل منها زعم باطل

نحمدك يا من تجليت بعظيم جلالك يوم الدين وتفضلت برؤية جمال وجهك الكريم للمحسنين ونصلي  
ونسلم على سيدنا محمد وأصحابه وآله ما طلع شمس واستهل هلال ﴿أما بعد﴾ فيقول أسير الذنوب  
غريق الخطايا الراجي غفوا للطف محمد بن عوض الدمياطي الحسيني الشريف هذه رسالة جمعتها في بيان  
ما ثبت به هلال رمضان وغيره من الالهة وما يتبع ذلك وقد اشتملت على ما بين وخاتمة أسأل الله تعالى حسنها  
والتوفيق لاتمام هذه الرسالة وان يجعلها خالصة لوجهه الكريم ويكسوها ثوب القبول والنفع العميم  
بجاه حبيبته صلى الله تعالى عليه وسلم وشرف وعظم (وسميتها منحة العلي المتعال في بيان ما ثبت به الهلال)  
﴿الباب الاول فيما ثبت به هلال رمضان على الخصوص﴾

ثبت باستكمال شعبان ثلاثين من رؤية الشخص وحده ولو صبيا أو امرأة أو فاسقا أو كافرا بناء على  
تكليفه بالفروع هلاله بعد الغروب لا بواسطة نحو امرأة بالنسبة لنفسه فيجب عليه الصوم حينئذ  
و ثبت أيضا برؤيته وحده كذلك هلاله بعد الغروب لا بواسطة نحو امرأة ليلة الثلاثين من شعبان  
بالنسبة لنفسه فيجب عليه الصوم حينئذ لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال الدميري  
في شرح المنهاج والمراد بالشهود هنا العلم اما بالرؤية أو استكمال شعبان ثلاثين اه أي كما دلت  
الاحاديث على وجوب الصوم بما ذكره سيمر عليك بعضهما ان شاء الله تعالى ولورآه حديد البصر دون  
غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل ثبت في حق نفسه م وقد يقال ان كفى العلم بوجوده بالرؤية  
ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف و يفرق بينه وبين الجمعة أي حيث لا تازم بسماع حديد السمع احدا حتى  
السامع بان الجمعة تسقط بالعدو و وجوب السعي اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة بعد المكان

الذي



الذي يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعدله لوجود المشقة في السعي عند سماع حديد السمع ولا كذلك هنا فان المدار فيه على رؤية الهلال وقدر رؤية فلا فرق فيه بين حديد البصر وغيره عند رؤيته وعلى هذا القياس على ما لو أخبره شخص بوجوده ووثق به من لزوم الصوم بثبوته هنا على العموم لانه يحصل الظن بوجوده فليراجع أفاده سم وعش أي اذا شهد عند القاضي مع قوله حكمت به أو ثبت عندى كما يعلم مما سيأتى وقولنا بواسطة مرة ليلة الثلاثين من شعبان كذا قيد الرؤية ابن حجر في التختة قال البصرى في حاشيته قد يتوقف فيه لانه رؤية ولو بتوسط آلة أو برده كما أفاده بعض المحققين ان من رأى الهلال بواسطة نحو المرأة لا يقال انه رآه بل رأى مثاله والشارع انما علق وجوب الصوم على رؤية ذاته لا مثاله اه قلت فهذا ما لحظ ابن حجر والله تعالى أعلم ويؤيده كلامهم في النكاح ففي التختة والنهاية عند قول المناهج (ويحرم نظر رجل بالغ الى عورة حرة) خرج مثاله فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما أفنى به غير واحد قال في النهاية لانه لم يرها زاد في التختة ويؤيده قولهم لوعلى الطلاق برؤيتها لم يحث برؤية خيالها في نحو امرأة لانه لم يرها ومحل ذلك كما هو ظاهر حيث لم يحش فتنة ولا شهوة اه قال ع ش ومنه يعنى من نحو المرأة الماء اه قلت وهذا في ثبوته على العموم كما هو ظاهر وانظر هل ثبت في حقه حيث غلب على ظنه بقرينة قامت عنده انه الهلال فيجب عليه الصوم وكذا على من غلب على ظنه صدقه أولا والظاهر الثبوت أخذ من قولهم ان التكليف بالمسائل التقية منوطة بغلبة الظن وقد أوجبوا الصوم بالامارات الدالة على دخول الشهر كما سيأتى بيانه وسئل الشهاب م ر كما في فتاواه عن أخبره موثوق به برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان واعتقد صدقه هل يلزمه الصوم كما قاله البغوى في طائفة أم يجوز له ويجزئه ان تبين كونه من رمضان وما وجه كلام البغوى ومن تبعه فأجاب بأن المعتمد لزوم الصوم لمن اعتقد صدق الخبر المذكور كما اقتضى كلام النووي في مجموعه ترجيحه وجرى عليه جماعة من المتأخرين ووجهه ان التكليف بالمسائل التقية منوطة بغلبة الظن والاعتقاد في مسائلنا أقوى منها اه ومن ذلك يعلم ان الحكم كذلك في رؤية هلال شوال بواسطة نحو المرأة فاذا قامت عند الرأى قرينة تغلب على ظنه انه هو فيجب عليه وعلى من غلب على ظنه صدقه القطر والله تعالى أعلم

﴿فصل﴾ كل ما أفاد الظن أى غلبته ثبت به الهلال ويجب به الصوم أو التظر كما نقله القليوبي على الجلال عن شيخه الشمس م ر ووالده والز يادى قال ومنه خبر غير العدل ولوعن العدل لمن وثق به أو اعتقد صدقه اه أى وان كان خبر العدل نفسه يجب العمل به وان لم يعتد صدقه مالم يعتد خطاه لكن لو أخبر غيره عنه فلا بد من اعتقاد صدقه أو كونه موثوقا به وفى الدميرى على المناهج اذا أخبره من شق به قال الامام وابن الصباغ يلزمه العمل به ان جعلناه رواية والا فلا وقال جماعة يجب مطلقا اه أى سواء جعلناه هذا الاخبار من باب الرواية أو من باب الشهادة وفى المحلى على المناهج قال الامام وابن الصباغ اذا أخبره موثوق به بالرؤية لزم قبوله وان لم يذكره عند القاضي وطائفة منهم البغوى قالوا يجب الصوم بذلك اذا اعتقد صدقه ولم يفرعه على شئ اه يعنى لم يفرعه على انه من باب الرواية أو الشهادة وقوله وطائفة الخ وكذا نقله شيخ الاسلام فى شرح منهجه وم ر فى نهايته وخ ط فى شرحه على ابى شجاع فقالوا واللفظ للنهاية وقالت طائفة منهم البغوى يجب الصوم على من أخبره موثوق به بالرؤية اذا اعتقد صدقه وان لم يذكره عند الحاكم ولم يفرعه على شئ اه وقولهم اذا اعتقد صدقه قيد فى الوجوب وهو كما قاله ابن حجر فى شرح العباب صريح فى انه لا يكفى فيه الظن ولا غلبته اه قلت وهذه طريقة البغوى ومن معه والمعتمد انه يكفى فى الوجوب أيضا بغلبة الظن كما علمته مما تقدم فى كلام الشهاب م ر فى الفتاوى وسيأتى ما يفيد هذا ايضا فى كلام النهاية عند الكلام على لحاسب والمنجم وسيأتى التصريح به فى كلام حج فى الفتاوى وعلم من ذلك ان اعتقاد الصدق المراد به هنا



ولقد بلغ في هذه المنقبة  
العالية مبلغا جليلا  
الامامان الكاملان  
الورعان الرافعي ثم  
النووي فقد حربا  
المذهب تحريرا وافيا  
وتفحاه تنقيحا شافيا  
وصار المعول على  
كلامهما في القضاء  
والفتوى ثم جاء  
بعدهما وكان على  
شا كلتهما الامامان  
المجتان الشهاب بن  
حجر والشمس الرملي  
فاتمت اليهما اذ ذاك  
الرياسة في القضاء  
والفتوى وصار المعول  
على كلامهما فيما حتى  
كانا عند قوة المدرك  
عندهما يرجحان  
ما بدا لهما ترجحه  
ويتركان ما يخالفه ولو  
كان عليه الامام الرافعي  
والنووي ولتسرد عليك  
شيئا مما قاله كبار  
الائمة في الشيخين  
رضي الله تعالى عنهم  
أجمعين ثم ما قاله في  
الشهاب ابن حجر  
والشمس الرملي فنقول  
قال الامام محمد بن  
سليمان الكردي في  
الفوائد المدنية فيمن  
يفتي بقوله من متأخري  
الشافعية وفي فتاوى  
الشهاب مرفي جواب  
سؤال مانصه من  
المعلوم أن الشيخين قد

الظن القوي القريب من العلم الذي هو أقوى من غلبة الظن كما تقدم في فتاوى الشهاب كان كأن هناك قرائن  
قوية تفيد به وبعبارة الانحاف لابن حجر ولو رآه ثقة لم يشهد به عندنا كم ولم يكن بالبلد كما كان بها  
حكما ولم يقبله لزم من أخبره واعتقد صدقه أن يأخذ بقوله ويصوم فإن ظن صدقه ولم يعتد به جازله الصوم ولم  
يلزمه اه قال سم على المنهج عقب قوله ذلك عن الانحاف مانصه ففرق في لزوم الاخذ بين الاعتقاد والظن  
وكان المتبادر خلافه اه وقوله وكان المتبادر خلافه لعنله يعني انه لا فرق بين الظن والاعتقاد في لزوم الاخذ  
بقوله اذ المفهوم من كلام الانحاف كإسباني قريبا ان المراد بالثقة في عبارة العدل وهو يجب الاخذ بقوله مطلقا  
مالم يعتد خطاه كإسباني توضيحه ويؤخذ من قوله وان لم يذ كره عندنا كما وكذا قول الانحاف ولم يشهد  
به عندنا كم اطلع ان المراد بالثقة العدل وسيأتي التصريح بذلك في عبارة الشيخ عوض والشرقاوي على  
التحريروقول الانحاف ولم يقبله كأن كان لا يرى البتة بواحد وفي تقرير الشيخ عوض على خط قوله  
موثوق به اطلع ليس قيد امع اعتقاد الصدق فان المدار على أحد امرين اما كون الخبر موثوقا به أي عدلا وان لم  
يعتد صدقه أو اعتقاد صدقه وان كان كافرا اه وقوله أي عدلا يعني عدلا رواية كما صرح به الشرقاوي على  
التحريرو بالاولى عدل الشهادة كما هو ظاهر وقوله وان لم يعتد صدقه أي لأن خبر العدل يجب العمل به  
وان لم يعتد صدقه مالم يعتد خطاه بموجب قام عنده كضعف بصره كإسباني في الباب الثاني عن سم وعش  
التصريح به والرد على من قيد وجوب العمل بخبر العدل باعتقاد الصدق وقوله وان كان كافرا أي سواء  
كان كافرا أو غيره ومن الغير المرأة والصبي والفاسق كما صرح به الباجوري في حواشي ابن قاسم وفسر  
البيجيري على المنهج الموثوق به بأنه الذي لم يعهد عليه كذب عند المخبر وهو شامل لمن لم يكن عدلا ونحاحوه  
شيخنا الشيخ محمد ابو خضير فقال في حواشيه على نهاية الامل المراد انه موثوق به عند المخبر ولو كان فاسقا في  
نفس الامر اه وقال حج على خط عند قوله ويجب الصوم أيضا على من أخبره موثوق به مانصه أي  
عند المخبر حل ولو كان فاسقا أو رقيقا اه ولعل وجهه ان خبر الذي لم يعهد عليه الكذب عنده يفيد غلبة  
الظن وهي كافية في الوجوب كما تقدم ولعل تفسير البيجيري ومن واقفه الموثوق به بما ذكر مأخوذ من كلام  
المجموع حيث مثل له بزوجه وجاريتته وصديقه ثم رأيت ما يؤيده في حواشي الحلبي على المنهج حيث قال  
قوله ويجب الصوم أيضا على من أخبره موثوق به قال في المجموع كزوجته وجاريتته وصديقه وهل المراد  
الموثوق به عند المخبر قلت هو الظاهر من كلام المجموع لاضافة من ذكره كإليه اه (تنبيه) اذا وجب الصوم  
صحت النية واجزأ عن رمضان مالم يتبين انه في غير رمضان واذا جاز صحت النية واجزأ اذا بان منه ولو بعد  
الفجر حتى لو بان قبل الفجر انه من رمضان لم يحجب لاعادة النية كما ذكره في الكلام على يوم الشك ومبحث  
النية قال سم في حواشي التحفة عند قوله ويلزم الفاسق ومن لا يقبل العمل برؤية نفسه وكذا من اعتد صدقه  
في أخباره برؤية نفسه أو ثبوته في بلد متحد مطالعه سواء أول رمضان وآخره مانصه هل يجري نظير ذلك في  
الصلاة حيث ثبت دخول وقتها بأخبار من اعتد صدقه من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم  
قبول الفاسق والصبي ولو فيما طر يقه المشاهدة كالأخبار بطولوع الفجر أو الشمس وغروبها محله اذالم  
يعتد صدقه أولا يجري ويفرق بين الصوم والصلاة فيه نظر ولعل المتجه الاول مالم يكن في كلامهم ما يخالفه  
اه وقوله ويفرق اطلع أي بان امارات دخول الوقت أكثر وأيسر بخلاف امارات دخول رمضان وقوله  
ولعل المتجه اطلع لعل وجهه ما تقدم من ان التكليف بالمسائل الفقهية منوطة بغلبة الظن اطلع وبعبارة النهاية في  
فصل الاذان والاقامة (وشرط من ذكر) يعني المؤذن والمقيم (التمييز) ولو صديقا أدى باذانه واقامته  
الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما في المجموع من قبول خبره فيما طر يقه المشاهدة كروية  
التجاسة ضعيف كما ذكره في محل آخر نعم قد يقبل خبره فيما احتفت به قرينة كاذن في دخول دار وإيصال



اجتهدا في تحرير  
المذهب غاية الاجتهاد  
ولهذا كانت عنايات  
العلماء واشارات من  
سبقنا من الامة  
المحققين متوجهة الى  
ما عليه الشيخان  
والاخذ بما صححه  
بالقبول والاذعان  
مؤيدين لذلك بالدلائل  
والبراهين واذا اتفرد  
أحدهما عن الآخر  
فالعامل بما عليه الامام  
النووي وما ذاك الا  
لحسن النية واخلاص  
الطوية وقد اعترض  
على الشيخين بالمخالفة  
لنص الشافعي وقد كثرت  
التهيج بهذا حتى قيل  
ان اصحاب الشافعي  
مع الشافعي كالشافعي  
وتحجوه من المجتهدين مع  
نصوص الشارع ولا  
يسوغ الاجتهاد عند  
القدرة على النص  
وأجيب بأن هذا ضعيف  
فان هذه رتبة العوام  
أما المتبحر في المذهب  
فله رتبة الاجتهاد المقيد  
كما هو شأن اصحاب  
الوجوه الذين لهم  
أهلية التخريج  
والترجيح وترك  
الشيخين لذلك النص  
المذكور لكونه ضعيفا  
أومفرغا على ضعيف  
وقد ترك الاصحاب  
نصوصه الصريحة

هدية واخباره بطلب ذي ولية له فتجب الاجابة ان وقع في القلب صدقه اه وكتب عليه ع ش مانصه قوله  
نعم قد يقبل خبره أي فان قويت القرينة هنا على صدقه قبل خبره وقياس ما بأن في الصوم ان الكافران  
أخبره بدخول الوقت ووقع في القلب صدقه قبل والا فلا وان الفاسق كذلك اه وقد كنت مدة مجاورتي  
بالازهر سألت شيخنا الشمس الانبائي عن أشياء منها هل في معنى ثبوت الوقت بالعلم بالنفس مثلا اخبار من  
اعتقد صدقه مسامحا أو كافرا ذكرا أو أنثى بالغ أو لا بدخول الوقت مستندا الى رؤية طلوع الفجر مثلا  
فذكر لي في ضمن الجواب ان في كلام بعضهم ما يفيد ان المدار في الوقت على غلبة الظن اه وفي حواشي  
الكردى على شرح ابن حجر على بافضل مانصه عند قول الشارح ويتأدى باذان الصبي المميز واقامته الشعار  
وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وافعال الامام مانصه قوله وافعال الامام رأيت في فتاوى الجبال الرملى  
انه يكفي في المبلغ بانتقالات الامام كونه صبييا حيث وقع في قلبه صدقه اه (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم  
رمضان فهل يتبعه غيره يتجه ان يقال ان اعتقد غيره انه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم  
كان اعتمد على خبر من اعتقد صدقه من يعتد ذلك الغير صدقه لزمه الصوم والا فلا ولو أخبرنا فاسقا  
أخبره واعتقد صدقه فان اعتقد ناصدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم والا فلا هكذا  
يتجه فليتأمل م ر اه سم قلت وهكذا يقال فيما لو تعدد المخبرون واحدا عن واحد كما هو ظاهر (نبيه)  
يقع في كلامهم هنا التعبير بالاعتقاد الجازم و باعتقاد الصدق و بغلبة الظن والظن ونسب المرام منها وحكمها  
بحول الله تعالى وقوته فتقول اما الاولان فهما بمعنى واحد وهو الظن القوي القريب من العلم واما غلبة الظن  
فهى الظن المؤكد الذى لم يبلغ درجة الاعتقاد وارتقى عن درجة مجرد الظن وهو ادراك أحد طرفي التقيضين  
المتزدين بينهما بصفة الرجحان واما الشك فهو التردد بين التقيضين بلا ترجيح لاحدهما على الآخر فلا اعتقاد  
الجازم وبما عناه وغلبة الظن ان حصل أحدهما باخبار الرائي للهِلال أو جب الصوم على المخبر بفتح الباء  
ومجرد الظن يجوز على ما تقدم والشك يمنعه مع عدم صحته وقدير بدون بالاعتقاد الجازم غلبة الظن ففى بغية  
المسترشدين نقلا عن بعضهم يلزم العبد كالمراة والفاسق العمل برؤية نفسه كما يلزم من أخبره برؤيته أو رؤية  
من رآه أو ثبوته فى بلد متحد المطلع ان غلب على ظنه صدقه وهو المراد بقوله الاعتقاد الجازم فان ظن صدقه من  
غير غلبة جاز الصوم وان شك حرم وسواء أخبر من ذكر عن دخول رمضان أو خروجه أو غيره من الشهور  
كشعبان فيجب صوم رمضان تمامه بخبر من ذكر بالقيد المذكور اه واختلف كلام ابن حجر في النقل  
عن البغوى فيما يوجب الصوم عنده فنقل في شرح العباب عنه ان الذى يوجب على المخبر بفتح الباء الاعتقاد  
الجازم دون غيره وعبارته (ومن أخبره ثقة برؤيته) وان لم يذكره عند القاضى (وظن صدقه) عبارة غيره  
واعتقد صدقه وبينهما تغاير وستأتى الإشارة اليه فى صوم يوم الشك ويؤيد الثانى تعبير البغوى هنا بقوله  
ولو عقد قلبه من غير شك ان غدا من رمضان ونوى فان سمعه من ثقة اطلع فانه صريح فى انه لا بد هنا من الاعتقاد  
الجازم وانه لا يكفي الظن ولا غلبته (لزمه صيامه) وخرج بالثقة ما لو أخبره غير الثقة واعتقد صدقه فلا يلزمه  
بل يجوز له أخذ ما مرقب بابل ظاهر قول جمع لو أخبره من يعتد صدقه لزمه الصوم انه لا فرق فى اللزوم عند  
اعتقاد الصدق بين الثقة وغيره ثم رأيت فى كلام ابن الصباغ ما هو ظاهر فى الجواز دون الوجوب اه المقصود  
ثقة من شرح العباب ونقل فى الفتاوى الكبرى عنه ان غلبة ظن صدق المخبر بكسر الباء توجب الصوم على  
المخبر بفتحها وعبارته فى ضمن جواب فلندكر المعتمد وهو ان من أخبره ثقة برؤية هلال رمضان وغلب على  
ظنه صدقه لزمه الصوم كما قاله جمع متقدمون منهم البغوى واعتمده جمع متأخرون وما ذكره عنى السائل فى  
سؤاله عن الصير فى ضعيف وان جرى عليه غيره كابن العماد وغيره اه وقوله وما ذكره عن الصير فى حيث  
قال الصير فى اذالم يشهد الراؤون بالرؤية عند حاكم شرعى لم يلزم من لم ير العمل بقول من رآه منهم ولو كثروا



تخرجنا على خلاف

قاعده وأولها فلا  
يتبني الانكار على  
الاصحاب في مخالفة  
النصوص ولا يقال لم  
يطلعوا عليها فانها شهادة  
قضى بل الظاهر أنهم  
اطلعوا عليها وصرقوها  
عن ظاهرها بالدليل ولا  
يخرجون بذلك عن  
متابعة الامام الشافعي  
كما ان المجتهد يصرف  
نص الشارع الى  
خلافه لدليل ولا يخرج  
بذلك عن متابعتة وفي  
هذا التقدير كفاية لمن  
أنصف اه كلام  
الشيخ الربيعي  
والحاصل ان هذا في كلام  
كثير من متأخري  
أصحابنا أكثر من أن  
يحصر كما يعلمه من سبر  
كلامهم اه كلام  
المكردي وفي فتاوى  
ابن حجر من باب القضاء  
سئل عما اذا اختلف  
ترجيح المتأخرين  
والشيخين ما المعتمد  
عليه في ذلك فقال بعد  
كلام ذكره أولا وقد  
بسطت الكلام في ذلك  
ايضا في خطبة شرح  
العباب وبينت فيه أن  
الحق ما درج عليه مشايخنا  
ومشايخهم وهم جرا  
من اعتماد ترجيح  
كلام الشيخين في  
الافتاء وغيره وانه

وله القطر الى استكمال شعبان ثلاثين وكذا بالنسبة الى آخر يوم منه وأول يوم من شوال له استكمال رمضان  
ثلاثين ان لم يرد ليلة الثلاثين من رمضان ثم بناء الصيرفي على ما اعتمد من ان طريقه طريق الشهادة لا الرواية  
فلا يلزم الصوم الا ان يشهد به عند قاض لقوله عليه الصلاة والسلام فان شهد ذوا عدل فصوموا وافطروا  
ولانه حكم شرعي يتعلق برؤية الهلال اه أي فوجب ان يكون حكم الاخبار به حكم الشهادات فلا يجب  
الصوم الا بالشهادة عند قاض ورده ابن حجر بان الشهادة به عند القاضي ليست بمحض شهادة بل فيها  
شوائب من الرواية احتياط للصوم منها بونه بواحد فيكون ما نحن فيه من شوائب الرواية فلازم المخبر بفتح الباء  
اذا اعتقد صدق المخبر بكسرهما الصوم احتياط له بل اللزوم حينئذ أولى منه اذ اثبت بواحد عند القاضي  
ووقعت الريبة والشك في صدق شهادته فانهم صرحوا بانه يجب الصوم بخبر الواحد اذا شهد عند القاضي  
ولو على من بقي عنده بعد الحكم ريبة في تلك الشهادة وليس ذلك الا للاحتياط للصوم فاللزوم في مسئلتنا هذه  
للاحتياط أولى لانه معتقد الصدق ولا ريبة عنده في وجود الهلال فهو كمن رأى الهلال بنفسه وان كان العلم  
الذي عند الرائي أقوى وقول الصيرفي ولو كثر والبس في محله كما يأتي من اللزوم بالخبر المتواتر واذا جاوزوا  
للمنجم والعارف بمنازل القمر ان يعمل بحساب نفسه مع انه لا يفيد الا مجرد الظن فلان يجوز بل يلزم  
العمل باخبار الثقة المستند للاعتقاد أو غلبة الظن بالاولى اه قلت وعلى اختلاف نقله عن البغوي فاما ان  
يكون له قولان في هذه المسئلة أو انه جرى في الفتاوى على ان المراد بالا اعتقاد في كلام البغوي غلبة الظن فنقل  
عبارته بالغنى المراد خلاف ما جرى عليه في شرح العباب نظرنا الى ان التكاليف بالمسائل التقهية منوطة  
بغلبة الظن كما تقدم عن الشهاب م والله تعالى أعلم بحقيقة الحال وعلى كل فقد عرفت مما تقدم ان المعتمدان  
غلبة الظن كافية في وجوب الصوم وقوله وان جرى عليه غيره كابن العماد وغيره فقد ذكر ابن العماد في  
توقيف الحكم ان الاصحاب ذكره ووجهين فيما لو أخبر برؤية هلال رمضان عدل واحد أو عدول هل  
يجب الصوم ان قلنا انه رواية وجب وان قلنا انه شهادة فوجهان احدهما لا يجب لان الشهادة تختص  
بمجلس الحكم وهذا هو الاصح عند صاحب الشامل اه وفي موضع آخر من توقيف الحكم انه لو أخبره  
عدلان برؤيته يوم الثلاثين من شعبان لم يلزمه الصوم على الصحيح تفرع على انه يسلك به مسلك الشهادة  
وهو الصحيح اه وقال بعض المتأخرين ان قول الرائي في الصوم والنظر ليس بحجة على الغير الا اذا أدى  
عند قاض أو محكم من جهة أهل البلد كلهم كذا في مواضع من الفتاوى

﴿فصل﴾ وبثبت الهلال أيضا على سبيل الخصوص بسماع الطبول وضرب الدفوف ونحو ذلك مما يعتاد  
فعليه اول الشهر وآخره فمن حصل له بذلك غلبة الظن وبالأولى الاعتقاد الجازم ثبت الشهر في حقه ووجب  
عليه الصوم أو الفطر وكذا لو أخبره بذلك من غلب على ظنه صدقه وكذا اثبت برؤية القناديل المعتاد تعليقها عند  
دخول رمضان أو شوال فمن حصل له بذلك اعتقاد جازم أو غلبة ظن بدخول الشهر وجب عليه الصوم أو  
الفطر وكذا اذا أخبره بذلك من غلب على ظنه صدقه قال م في النهاية وهل الامارة الظاهرة الدالة في حكم  
الرؤية مثل أن يرى أهل القرية القريبة من البلد القناديل قد علقت ليلة الثلاثين من شعبان بمناء مصر كما هو  
العادة الظاهر نعم ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من ايقاد النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول  
ونحوها مما يعتادون فعله لذلك اه وقد نقل ابن حجر في الفتاوى الكبرى عن الشمس الجوزجري شارح  
الارشاد انه سئل عما لو رآه يوم ثلاثي رمضان عند الفجر قناديل بلد أخرى أوجب عليهم الفطر فأجاب بقوله  
اذا كثرت القناديل التي توقد يوم العيد وحصل برؤيتها العلم وجب الفطر ثم انما يحصل بذلك العلم اذا كثرت  
كثرة لا يحتمل معها النسيان بوجهه والا حوط أن لا يفطر واحق برسولوا من يأتيهم بخبر البلد التي بها القناديل  
قال ابن حجر عقب ذلك وكلامه مصرح بأن مراده بالعلم غلبة الظن فتأمل اه قلت لعن وجهه ان القناديل

وان



لا يعترض عليهما  
بكلام الا كثيرين ولا  
بالنص ولا بغير ذلك  
ويثبت فروعا يعترضوا  
فيها عليهما بالنص ثم  
لما أمعت التفتيش  
رأيتهما استندا للنص  
آخر مع انهما صرحا في  
مواضع بأنهما لا يتقيدان  
بكلام الا كثيرين بل  
بما يرجح عندهما  
من قوة المدرك أو من  
ان ذلك في الحقيقة ليس  
عليه الا كثيرين فان  
من يعترض بكلام  
الا كثيرين ربما عدد  
جملا ترجع الى واحد  
من الاصحاب أو اثنين  
مثلا ثم قال فوجب  
اتباع ترجيحهما الا انهما  
الذان أجمع من جاء  
بعدهما على أنهما  
بالغان في التحري  
والاحتياط والحفظ  
والتحقيق والولاية  
والمعرفة والتحجير  
والتنقيح لم يبلغه  
أحد ممن جاء بعدهما  
فكان اعتماد قولهما  
هو الاخرى والاحق  
والاعراض عن مخالفته  
هو الاولى بكل شافعي  
لم يصل لمرتبة من  
مراتب الاجتهاد ثم قال  
والحاصل أن المعتمد  
عليهما ان اتفقا والا  
فعلى النووي رحمه الله

وان كثرت اعمتقيد رؤيتها الظن المؤكد لا حقيقة العلم ثم قال ابن حجر ووافقه يغني الجورجى على ذلك  
الحقق ابن قاضي عجلون فقال والقناديل المذ كور حيلة مغلبة على الظن فيعتمد في القطر عليها اذا جرت العادة  
بايقادها يوم فجر شوال فيكون ذلك اليوم يوم عيد في حق من رآها اه وأما افتاء شيخنا خاتمة المتأخرين شيخ  
الاسلام زكريا الانصاري بأنها لا تعتمد في حمل على ما اذالم تفد أولم تطرد بها العادة لانه لا يغلب على الظن  
حينئذ ان ذلك اليوم يوم عيد اه كلام ابن حجر (تنبيه) قال مر في شرحه ومما عمت به البلوى  
تعليق القناديل ليلة ثلاثي شعبان فتبيت النية اعتمادا عليها ثم زال ويعلم بهام نوى ثم تبين نهارا انه من  
رمضان وقد أفنى الوالد رحمه الله تعالى بصحة صومه بالنية المذ كورة لبناؤها على أصل صحيح ولا قضاء عليه  
فان نوى عند الازالة تركه لزمه قضاؤه اه وقوله ولا قضاء عليه قال سم مالم يعلم بأنها زيلت للشك في دخول  
رمضان أولتين عدم دخوله ويوجه بأن علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكما ورفضها ليلابطلها اه  
عش وفي قول على الجلال فان طفتت يعني القناديل بعد النية ثم أعيدت كما يقع عند التردد في ثبوته صح  
صوم من لم يعلم بزوالها أو علم به ونوى بعد اعادةها والا فلا وقال في التخفة في مبحث النية ولا يضر كما قاله بعضهم  
ازالها بعد النية لا شاعة ان الهلال لم يرا اذا بان بعد ان روى لان العبرة بظن كونه منه عند النية وقد وجدته انتهى  
وكتب عليه سم مانصبه الذي قاله شيخنا الشهاب مر أنه ان لم يعلم باطفاؤها الا نهارا فنيته صحيحة وصومه  
صحيح وان علم بذلك ليلا فان علم أن اطفاءها ليس لشك في دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضر اطفاءها  
وان علم انه لذلك أو شك فيه بطلت اه وقوله لا شاعة ان الهلال لم يراى ولم يعلم النوى بازالتها أولم يتردد  
بسببها سم  
﴿فصل﴾ ومما يفيد غلبة الظن بدخول الشهر خبر الآلة المشهورة على السنة العامة بالتلغراف وقد تكلم عليه  
تاج العلماء الفخام شيخ الاسلام شيخنا الشمس محمد الانبائي وذلك أنه سئل كما في فتاواه عن حادثة وقعت  
هي نه بعد صلاة الجمعة حضر خبر من الشام في التلغراف لبعض الثغور بأنه ثبت في الشام ان أول رمضان  
الجمعة اليوم الحاضر فصدرت فتوى من بعض أهل الفتيا بالعمل بهذا الخبر والحكم بثبوت الشهر في ذلك الثغر  
بناء على هذا الخبر تمسكاً بما يحتمل بعض العلماء الا فضل في حواشيه كاتبا على قول الغزى في تنويره ولو كانوا  
يبلد لا حاكم فيها صاموا بقول ثقة وأفطروا باخبار عدلين للضرورة حيث قال قلت والظاهر انه يلزم أهل  
القرى بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تقيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة  
للعمل كما صرحوا به واحتمال كون ذلك لغير رمضان بعيد اذ لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا لثبوت  
رمضان اه وعندما توجهت الفتوى لنائب الثغر المرقوم عمل بموجبها وحكم بثبوت الشهر بناء على ذلك  
ثبوتاً ضمنياً ولم اسمع بذلك بعض أفاضل علماء أمصار القطر الشامى عارضوا ذلك غاية المعارضة وردوا على  
الفتى المرقوم قائلين بعدم جواز الحكم بثبوت رمضان ثبوتاً ضمنياً بناء على ذلك مستدلين لمقالهم بعبارات  
متعددة من الكتب الفقهية المحررة الصحيحة فهل والحالة ما ذكر يعول على قول المفتى بالعمل بالخبر المذ كور  
والحكم بثبوت رمضان ضمنياً بناء عليه أولاً يعول عليه بل يعول على قول من عارضه قائل بعدم جواز الحكم  
بثبوت رمضان ثبوتاً ضمنياً بناء على ذلك الخبر بمجرد أنه أرجو من سادات علماء الازهر الافادة على هذا السؤال  
بأوضح جواب وأن يكون ذلك الجواب من المذاهب الاربع مؤيداً بنصوص الكتب الشهيرة فأجاب بقوله  
الحمد لله وحده في شرح مر وهل الامارة الظاهرة الدالة في حكم الرؤية مثل أن يرى أهل القرية القرية من البلد  
القناديل قد علقت ليلة ثلاثين من شعبان بمناثر المصر كما هو العادة الظاهر نعم وان اقتضى كلامهم المنع ومثل  
ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من ايقاد النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول ونحوها مما يعتادون  
فعليه لذلك فمن حصل له به الاعتقاد الجازم وجب عليه القطر كما يجب عليه الصوم في أوله عملاً بالاعتقاد الجازم



تعالى ما لم يجمع  
التأخرون على أنهما  
وقعا في سهو أو غلط  
فحينئذ يعرض عما قاله  
وأين تجد موضعا تنفق  
التأخرون فيه على ذلك  
بل كل محل وجدته تجد  
من المتأخرين من  
يعتمد ما قاله ومنهم من  
يخالفه ومن تأمل أطباق  
أكثر المتأخرين على  
تعليلهما فيما قاله ان  
النفقة لا تصير دينالا  
بقرض القاضي مبلغا  
واتتجار الشمس  
الجو جري لهما في ذلك  
ورده على أكبر  
المتأخرين علم أنه يعز  
أن يوجد محل أطبق  
المتأخرون كلهم على  
الغاء ترجيحهما فيه  
فالصواب الاعتماد  
عليهما دون غيرهما  
والله سبحانه وتعالى  
أعلم اهـ أي لانهما  
كما قال في شرح العباب  
أعلم بالنصوص وكلام  
الأصحاب من المعترض  
عليهما فلم يخالفاه الا  
لموجب علمه من علمه  
وجمله من جهله الخ  
ما قال فانظره ان شئت  
وقوله في سهو أو غلط  
أي أو نحوهما كيكونه  
ضعيفا ظاهر الضعف  
وقوله ان النفقة أي  
نفقة القريب وقوله الا  
بقرض القاضي فان لم

فيهما كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اهـ المقصود منه وقوله في حكم الرؤية أي في حكم رؤية الشخص الهلال  
بنفسه الموجبة للصوم في حقه ولو فاسقا أو كافرا بناء على مخاطبتهم بفروع الشريعة ورؤية الشخص الهلال  
بنفسه مما توجب الصوم على الخصوص فكذلك في حكمهما من الامارات الذي يوجب على العموم أحد  
ثلاث أولها كمال عدة شعبان ثلاثين يوما ثانيا شهادة العدل عند القاضي برؤية الهلال ليلة الثلاثين من  
شعبان مع قوله حكمت به فيكون حكما حقيقيا أو ثبت عندى فيكون بمنزلة الحكم في ثبوت الشهر على العموم  
ثالثها علم القاضي حيث يسوغ له القضاء بعلمه وذلك بأن يكون مجتهدا مصرحا بمسندته فيقول مثلا علمت  
ذلك وقضيت أو حكمت بعلمي وقوله فمن حصل له به الاعتقاد الجازم الخ به يعلم أن اخبار العدل الموجب  
للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر كما صرح به مر بعد وأما ثبوته من حيث الفطر على  
العموم فلا يكون الا بشاهدين أفاد ذلك كله الجوهرى في ما حثه اذا علمت هذا تعلم ان خبر التلغراف لا يزيد  
على تنوير المنائر وسماع المدافع ونحو ذلك من الامارات وكل ذلك لا يجب به الصوم الا عند الاعتقاد الجازم كما  
علم مما سبق نقله اليك وحينئذ من اعتقد الصدق بما ذكر من الامارات ومثلهما خبر التلغراف لا فادته ذلك بحسب  
العادة التي جرت به الا أن وجب عليه الصوم ومن لا فلا فليس للمفتي الافتاء بوجوب الصوم على العموم بخبر  
التلغراف بل لا يفتى الا بوجوبه على من اعتقد الصدق فقط وليس لنا نائب التلغراف الحكم بناء على مجرد خبر  
التلغراف بل لا بد في صحة حكمه من شاهدين عدلين يشهدان عنده بحكم قاضى بلد الرؤية حيث كان مطلع  
البلدين متحدا على ما هو مبين في مر وغيره ويدل على ذلك عبارة التحفة ونصها بعد قول المنهاج واذ روى ببلد  
لزم حكمه البلد القريب قضية قوله لزم الخ أنه بمجرد رؤيته ببلد يلزم كل بلد قرية منه الصوم أو التطر لكن من  
الواضح انه اذا لم يثبت بالبلد الذي أشيعت رؤيته فيها لا يثبت في القرية منه الا بالنسبة لمن صدق الخبر وانه  
ان ثبت فيها ثبت في القرية لكن لا بد من طريق يعلم بها أهل القرية ذلك فان كان ثبت بنحو حكم فلا بد من  
اثنتين يشهدان عندنا كم القرية بالحكم ولا يكفي واحد وان كان المحكوم به يكفي فيه الواحد لان المقصود  
اثباته الحكم بالصوم لا الصوم أو بنحو استفاضة فلا بد من اثنتين كذلك فان لم يكن بالبلد من يسمع الشهادة أو  
امتنع لم يثبت عندهم ذلك فعلم أنه لو وجدت شروط الشهادة على الشهادة فشهداثنان على شهادة الراى ولو  
واحدا كفى ان كان ثم من يسمعها والا فكما مر انتهت ويقوى ذلك أيضا انه لا يقبل كتاب قاض الى قاض  
آخر بحكم حتى يشهد بما فيه من الحكم عدلا شهادة كاهن مخصوص عليه ولم يقيد بالحكم عبادة ولا غيرها والله  
تعالى أعلم اهـ ما أجاب به رضى الله تعالى عنه وقوله في السؤال ولو كانوا ببلدة لاحا كم فيها الخ قال في شرح  
الدرو ولو كانوا ببلدة لاحا كم فيها صاموا بقول ثقة وأفطر واخبار عدل مع العلة للضرورة اهـ قال ابن  
عابدين قوله ببلدة أى أو قرية قال في السراج لو نفر واحد رؤيته في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصر بالشهد وهو  
ثقة يصومون بقوله اهـ وقوله لاحا كم فيها أى ولا قاض ولا وال كما في الفتوح وقوله صاموا بقول ثقة أى افتراضا  
عليهم لقول المصنف في شرحه وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اهـ وقوله مع العلة قيد لقوله صاموا  
وأفطروا وقوله للضرورة أى ضرورة عدم وجودها كم يشهد عنده اهـ وقد علمت مما تقدم ان مثل الاعتقاد  
الجازم عندنا فيما ذكره غلبة الظن وفي حواشى قل على سم الغزى مانصه وسكت المصنف عما يجب به  
يعنى الصوم وهو اما على العموم بتمام شعبان الخ ثم قال أو على الخصوص كحاسب يجب عليه العمل بحسابه  
وعلى من أخبره وصدقه وكذا من أخبره صبى أو فاسق أو كافر أو امرأة ولو أمة وصدقهم ويلحق بذلك ما يغلب  
على الظن وجود رمضان به كإيقاد القناديل وضرب الدفوف ونحو ذلك كالاتحاد اهـ وسياق الكلام على  
الثبوت بعلم القاضي وعلى ثبوت الفطر بشاهدين وعلى عبارة التحفة مفصلا وصورة ثبوته ضمنا في الباب الثانى  
وقوله ومثلهما خبر التلغراف الخ وكذا التلفون المستحدث الا أن كما هو ظاهر وهو آلة يتوصل بها الى سماع



يفرضها ولا أذن المنفق  
في صرفها عنه لقريبه  
ومضى زمن سقطات  
كما يعلم من الكلام على  
نفقة الأقارب في كتب  
النفقة قال الكردي  
وإذا تقرر لك أنه  
لا عدول عما اعتمده  
الشيخان فالنوى  
فأعلم أن المقدم من  
كتب النوى ما هو  
متبع فيه لكلام  
الأصحاب قال ابن  
حجر في التحفة  
كالتحقيق للمجموع  
فالتنقيح ثم ما هو  
مختصر فيه كالروضة  
فالمناهج ونحو فتاواه  
فشرح مسلم فتصحيح  
النبهية ونكتته من أوئل  
تأليفه فهي مؤخرة عما  
ذكر وما انتق عليه  
الاكثر من كتبه مقدم  
على ما انتق عليه الاقل  
منها غالباً وما كان في  
بابه مقدم على ما في غيره  
غالباً أيضاً نعم الحق أنه  
لا بد من نوع تفتيش  
فان كتب المصنف  
كثيرة الاختلاف فيما  
بينها فلا يجوز لأحد  
يعنى في الافتاء والتضاء  
أن يعتمد ما يراه في  
بعضها حتى ينظر في بقية  
كتبه أو أكثرها أو يعلم  
أن ذلك المحل قد أقره  
عليه شارحه أو المتكلم  
عليه الذي عادته حكاية

كلام الناس بعضهم مع بعض مع بعد المسافة بينهم فيأتي فيه جميع ما قاله شيخنا كما أنه يجب الصوم على من غلب  
على ظنه صدق من أخبر عن خبرهما وحكم التطر بنحوهما حكم الصوم فيما تقدم كده ومثل ذلك النتائج المعروفة  
الآن وهي الرسائل الموضوعة من أهل الميقات لبيان الاوقات وأوائل الشهور التي تطيع لكل سنة فمن غلب  
على ظنه صدق واضعها كان وجد ما فيها موجوداً في نتائج أشخاص أخرى وجب عليه الصوم أو التطر برؤيتها  
أو الاخبار بما فيها من غلب على ظنه صدقه بناء على أن الحاسب والمنجم يجب عليه وعلى من صدقه العمل  
بالحساب أو التنجيم كما سيأتي الكلام على ذلك مفصلاً وهذا بالنسبة للبلد الممول لها النتيجة والبلاد التي يحكم  
أهل الميقات باتحادها معها في رؤية الهلال دون غيرها بل يعتمد عليها أيضاً في أوقات الصلوات كما يؤخذ من  
كلام القليوبي وعش الآتي قبيل فصل وإذا عارض الحساب أو التنجيم الرؤية فيعتمد علمها في دخول  
أوقات صلوات البلاد التي وضعت النتيجة لاجلها والبلاد المتحدة معها في المطالع بخلاف المختلفة فيه فمثلاً نتيجة  
مصر لا يعتمد عليها في أوقات صلوات دمياط وما جاورها كما يعلم ذلك كله من فن الميقات وقوله ولم يقيدوا  
بحكم عبادة ولا غيرها يصرح به في الصوم ما أفاده ابن حجر في الفتاوى من أنه إذا أرسل قاضي بلد رقعة إلى  
قاضي بلد بثبوت رؤية الهلال عنده فلا بد من شاهدين معها يشهدان بما فيها من الحكم عند قاضي البلد  
الأخرى حتى يجب الصوم على العموم فإن لم يكن معها شاهدان فلا يجب الصوم الأعلى من اعتقد صدقها  
كان استحالة عادة تزويرها اهـ (تنبيه) في القليوبي على الجلال فرع تردد شيخنا في أنه هل يجب سؤال من  
ظن منه الرؤية أو علم بحسابه فراجع ما قاله القليوبي قلت وفي فتاوى ابن حجر ما نصه وسئل رضى الله تعالى  
عنه لو شاعت رؤية هلال رمضان ببلد مثلاً ولم يثبت لثبوتها أو أخبر بذلك من لا يقبل خبره أو من يقبل خبره  
وقلتم لا يجب الصوم الأعلى من وقع في قلبه صدقه فهل على ولي الأمر أصاحه الله تعالى بالبلد التي بعدت عن بلد  
الرؤية ندب من يثبت له الخبر لزوماً أو نداء بقربت المسافة أم بعدت أولاً لا يجب شيء من ذلك فأجاب رضى الله  
تعالى عنه بقوله الظاهر أن ولي الأمر لا يلزمه في الصورة المذكورة إرسال من يثبت له الخبر أخذاً من قولهم أن  
تحصيل سبب الوجوب لا يجب وهذا أعني الإرسال المذكور تحصيل سبب الوجوب وهو العلم بدخول  
رمضان الموجب للعموم وقد صرحوا بعدم وجوب تحصيل سبب الوجوب كما علمت فلا يجب ذلك على أن  
لك أن تقول هذا يعلم عدم وجوبه من ذلك بالاولى لأنهم إنما كانوا وجوب تحصيل السبب المتيقن الذي إذا  
تحصل لزم منه الوجوب وفي مسئلتنا السبب ليس محققاً لأنهم شاكون هل صام أهل بلد متحدة مع بلدهم في  
المطالع برؤية الهلال في بلدهم فيلزمهم الصوم تبعاً لهم أو ليسوا بصائمين أصلاً أو صاموا برؤية بلد متحدة معهم في  
المطالع وليست متحدة مع البلد المرسل منها كذلك فليسوا على ثقة من أنهم إذا أرسلوا إلى تلك البلد يلزمهم الصوم  
فلا يجب الإرسال هنا جزئاً لأنه ليس سبباً محققاً للوجوب سواء أقربت المسافة أم بعدت نعم لو قيل يندب له  
ذلك لم يكن بعيداً لأن فيه احتياطاً للصوم وهو إذا لم يجب يكون مندوباً ومن ثم تأكد للإمام أو نائبه أن يقيم من  
يثق به لبحث عن الأهلية سيما رمضان وشوال والخمسة لعلهم يأبوا رغبة يعم الاحتياج إليها دون غيرها على أن  
ترائي الأهلية من فروض الكفايات كما قيل فعليه إذا فرض أن الناس تركوه لزم الإمام أن يحثهم على القيام به اهـ  
فما أفاده في هذا الجواب من أن تحصيل سبب الوجوب لا يجب هل يأتي نظيره هنا فيقال لا يجب سؤال من  
ظن منه الرؤية أو علم بحسابه لأنه تحصيل سبب وجوب الصوم عليه وهو معرفته دخوله رمضان الموجبة  
لصوم عايد وتحصيل سبب الوجوب لا يجب كما قرره وإن السؤال المذكور لو قيل يندب به لم يكن بعيداً احتياطاً  
لصوم نظير ما ذكره فليراجع وإن كان الظاهر أن يأتي نظيره ما ذكرناه ولكن الفقه نقل والله تعالى أعلم  
(فصل) ولا يثبت الهلال ولا يجب الصوم بل يحرم ولا يصح رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في النوم  
قائلاً غداً من رمضان قال في التحفة ولا يجب صوم رمضان برؤية النبي صلى الله عليه وسلم في النوم قائلاً



اه بزيادة من خاشية

حج على الايضاح

لننوي عند قوله

وقصدت به أن يستغنى

صاحبه عن استفتاء غيره

وقال السقاف قال

الكردى فى المسلك

العدل والفوائد المدنية

فان تخالفت كتب

النورى فالغالب ان

المعتمد التحقيق

فالمجموع فالتنقيح

فالروضة الخ وقوله وما

كان فى به مقدم بقاعدة

ذكرها ابن حجر فى

التحفة فى فصل فى حكم

اتلاف الدواب وهى

أن ما بالباب مقدم على

غيره قال لان الاعتناء

بتحرير ما فيه أكثر ثم

لما ظهر الامامان

الجليلان الورعان

الشهاب حج والشمس

مر وبلغا فى التجرى

والحرير والاحتياط

والترجيح مبلغا عاليا لم

يلغى من بعدهما وقامت

على ذلك الأدلة والبراهين

القطعية عند فحول

العالماء الاعلام

والجها بذة المحققين

الورعين الرواسخ

الكرام وصار من يعول

عليهم من سادة العلماء

أئمة المذهب الى اعتماد

كلامهما فى القضاء

والافتاء والاخذ بها

غدا من رمضان بعد ضبط الرأى لا للشك فى الرؤية وفيه وجه بالوجوب ككل ما يأمر به ولم يخالف  
ما استقر فى شريعته لكنه شاذ فقد حكى عياض وغيره الاجماع على الاول اه وقوله فى النوم اى ولا من  
طريق الكشف كما نص عليه عبد الحميد بأن رآه بقطة وأخبره ان غدا من رمضان اى لان التلقى عن الرسول  
صلى الله عليه وسلم بعدموته على أى صفة كان ليس من الأدلة كما أفاده لنا شيخنا الخضرى الكبير وقوله بعد  
ضبط الرأى بل ولو ثبت على حاله الاصلية من الضبط التام لما أخبر به صلى الله تعالى عليه وسلم وفى شرح  
العباب لابن حجر ولا يثبت رمضان مثلاً بقول من رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول غدا من رمضان  
وكذا وأخبره بطلاق زوجه يعلم انه لم يطلقها أو عن حلال انه حرام أو بالعكس فلا عبرة بما رآه وان لم يخالف  
ما فى القطة فيحرم الصوم وغيره استناد ذلك لانه ان وافق ما جاء عنه بقطة لم يحسب اليه وان خالفه فالعول على  
ما فى القطة ولا عبرة بقطعه انه سمع من تلك الصورة التى لا يمثل الشيطان بها لانه لا سبيل الى هذا القطع وعلى  
التزل فليس هذا مما كلف به العباد لان حكم الله تعالى لا يتلقى الا من لفظ واستنباط وليس هذا واحدا منهما  
وعلى التزل فهذان قبيل تعارض الدليلى وعند تعارضهما يجب العمل بالارجح وهو ما فى القطة لكن فى  
فتاوى الحناطى وروضة شريح وأدب الجدل للاستاذ أبى اسحاق وجه انه يجب الاخذ بقوله حيث لم يخالف  
نصا ولا اجماعا ورآه على صفة ولا يرد هذا على القاضى الا ان قلنا ان الوجوه تقدر فى الاجماع وفيه كلام يأتي  
التنبه عليه فى أوائل باب القضاء نعم قال ابن دقيق العيد ان خالفت الرؤية ما فى القطة عمل بما فيها والا فقيه  
خلاف وهذا صريح فى انه لا اجماع انتهى وعبارة الشيخ حمدان كما نقله بعضهم نصها وحكى شريح وجهان لمن  
سمعه فى النوم يقول فلان على فلان كذا اجاز له ان يشهد له به اه وقال القمولى فى تكملة شرح الوسيط لابن  
الرفعة روى عن فتاوى الحناطى ان شخصا رأى النبي صلى الله عليه وسلم فى منامه على الهيئة التى نقلت فى  
صفاته فسأله عن حكم افتاءه بخلاف مذهبه وليس مخالفا للنص ولا اجماع فقال فيه وجهان أحدهما يأخذ  
بقوله لان قوله عليه الصلاة والسلام مقدم على القياس وقد قال من رأى فى المنام فقد رأى فى فصار كقوله فى  
حياته والثانى لان القياس دليل والاحكام لا تعويل عليها فلا يترك من أجلها الدليل اه وقوله فقد حكى  
عياض الاجماع على الاول وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به من حيث انه أخبر صلى الله تعالى عليه وسلم به  
ثم ان كان له وجه مجوز للعمل لكونه فعلا مندرجا تحت ما أمر به الشارع او جوزه جاز العمل به والا فلا  
عش وعبارة الايعاب وأما قول السبكي يحسن العمل بما سمعه مما لم يخالف شرعا ظاهر او اما لا يجب  
فلا سبيل اليه لا احتياجه الى دليل ظاهر وهو مفقود هنا فهو لا يتأتى على الاجماع أو الاصح السابق اللهم الا ان  
يقال سماعه لذلك من تلك الصورة التى لا يمثل الشيطان بها يحمله على التحرى والاحتياط والمبادرة للامثال  
فندب له مراعاة ذلك حيث لم يخالف ظاهر الشرع لا استناد للرؤية وحدها بل للدليل الدال على اجتناب  
الشبهة والاستبصار من الطاعة ما أمكن فليس فى ذلك عمل بالرؤية والحاصل اننا لا نمنع كونها مؤكدة وحاملة  
على المبادرة لامثال ما ورد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بقطة اه فائدة قال القمولى فى تكملة شرح الوسيط  
قال بعض العلماء ان رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فى المنام لا تصح الا لمن رآه أو عرف صفاته فارسمت  
صفاته فى ذهنه فرآه على تلك الصفة ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام فان الشيطان لا يمثل فى صورته  
فالحرم عليه التمثل فى صورته لا التمثل فى صورة غيره والكذب عليه اه وفى اتخاف أهل العرفان وذهب جمع  
الى عدم اشتراط رؤيته على صفته التى كان عليها ومنهم العلامة أبو بكر بن العربى فانه قال رؤيته بصفته  
المعلومة ادراك على الحقيقة ورؤيته على غير صفته ادراك للمثال اه ونقل العبدروس فى شرحه على صلاة  
سيدى أحمد البدوى عن ابن أبى حمزة ان الشيطان ممنوع مطلقا عن التصور بصورته صلى الله تعالى عليه  
وسلم على أى هيئة كانت ولم يشترط ما اشترطه غيره من كونه يراه صلى الله تعالى عليه وسلم على الصورة المجسدة



برجحوه وان خالفا

في ذلك الشيخين مالم

يتفق متعقبا كلامهما

على أنه من قبيل السهو

أو الغلط أو من قبيل

الضعيف الظاهر

الضعيف في المذهب

قال الكردي على قياس

ماسبق في كلام

الشيخين فحينئذ

يعرض عما قاله فقد

ذهب أهل مصر أو

أكثرهم كما قاله

الكردي إلى أن القول

ما قاله الجلال الرملي قال

حتى اشتهر عنهم أنهم

أخذت عليهم العهود

أن لا يفتوا الا بقول

مر وقد رأيت في نتائج

السفر في أهل القرن

الحادي عشر في ترجمة

الجلال مر شيأ من

ذلك وهو تابع في أكثر

ما يخالف فيه حج والده

الشهاب مر ثم ذكر

عن الشعراني في

العهود المحمدية أن

الجلال الرملي أجله الله

تعالى وجعل الفقهاء

عاكفين على قوله شرقا

وغربا مصر أو شاما

وحجازا لا يتعدونه

قال الكردي ولعل

هذا كان قبل ظهور

ابن حجر فلما ظهر

صار أهل الشام والحجاز

لا يتعدونه ثم صارت

السادة المصريون

التي كان عليها في الدنيا بل قال نفع الله تعالى به فمن رآه صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة حسنة فذاك حسن في دين الرائي وان كان في جوارحه من جوارحه شين أو نقص فذلك خلل في دين الرائي قال وهذا هو الحق وبه جرب كذلك فلم يخزم وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يظهر للرائي هل عنده خلل أم لا لان المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم نوراني كالمرآة المجلوة الصقيلة فما كان في الناظر منها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها حسنة لا نقص فيها ولا شين وكذلك يقال في كلامه في النوم فان وافق سنة فهو حق وان لم يوافقها فهو خلل في سماع الرائي فروى بالذات الكريمة حق والخلل انما هو في سماع الرائي اه وذ ك قبل ذلك ان من رآه يقظة بعد موته كما يقع لكثير من الاولياء تثبت له صحة معنوية ثم ذكر ان من رآه مناما كذلك لان ذلك حق قال وقد صرح بكون هذه صحة معنوية سيدى الجند القطب على زين العابدين العبدروس اه

**فصل** لا عبرة برؤية هلال رمضان أو غيره قبل الغروب سواء ما قبل الزوال وما بعده بالنسبة للماضي والمستقبل وان حصل غيم وكان مرتفعاً قدره لولا لرؤى قطعاً خلافاً للاسنوى لان الشارع انما أناط الحكم بالرؤية بعد الغروب ولما يأتي ان المدار عليها لا على الوجود أفاده في التحفة قال في شرح الروض فعن شقيق بن سلمة جاءنا كتاب عمر بن الخطابين ان الالهة بعضها كبر من بعض فاذا رأيت الهلال نهاراً فلا تنظر واحثي بهدشاهد انهم اياه بالامس رواه الدارقطني واليهي باسناد صحيح وخاتمين بخاء معجمة ونون ثم كاف مكسورة بلدة بالعراق قريبة من بغداد اه وقول التحفة بالنسبة للماضي والمستقبل أى فلا تنظر برؤيته في نهار رمضان يوم الثلاثين ولوقبل الزوال ولا تمسك ان رؤى يوم الثلاثين من شعبان اه مرحومي وفي حواشي عبد الحميد على التحفة مانصه عبارة العباب مع شرحه فرع رؤية الهلال نهاراً يوم الثلاثين من آخر شعبان أو رمضان لا أثر له ولورؤى قبل الزوال لانه ليلية المستقبل ان رؤى بعد غروبها للماضية فلا تنظره من رمضان ولا تمسكه من شعبان واحترز وايوم الثلاثين عن رؤيته يوم التاسع والعشرين فانه لم يقل أحدانها للماضية لئلا يلزم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين اه وقوله ان رؤى بعد غروبها فاذا لم ير فالصوم حينئذ لكامل العدة وعبرة قول على الجلال ومن اعتبرانه للمستقبله صحيح في رؤيته يوم الثلاثين لكن لا أثر له لكامل العدة اه وقوله انها للماضية زاد المعنى أى وللا للمستقبله كفاي شرح الارشاد لابن أبي شريف اه وقول التحفة لولاه أى الغيم وقوله لرؤى قطعاً أى بعد الغروب اه ايعاب وقوله خلافاً للاسنوى وذ كراين حجر في حواشي فتح الجواد ان رمضان لا يثبت باللوازم القطعية قال ألا ترى انه في آخر يوم من شعبان لو رأى أحد الهلال بعد العصر بمحل يعلم بالقطع ان الغروب يحصل والهلال موجود لم يجز الصوم بذلك خلافاً للاسنوى هنا فضلاً عن وجوبه وعلوه بان رمضان انيط صومه بالرؤية فلا يجوز بغيرها وان أفادت ما أفادت اه وقال في الإنخاف في الفصل السابع في بيان ان القرائن قديمة يكون لها دخل في رؤية الهلال ومن أخذ بالقرائن في الرؤية الاسنوى أيضاً يعني كما أخذ بها شريح والهروى في قولهما لا بد من ذكر الشاهد صفات الهلال كما ذكره قبل ذلك وسنقله في الباب الثاني فقال يعني الاسنوى الرؤية المعبرة في دخول الشهر هل هي الحاصلة بعد الغروب حتى لو رؤى قبله ثم خفى علينا لعارض غيم أو نحوه لم يعتد بتلك الرؤية أم لا فرق بين ما قبل الغروب وبعده ويتجه ان يفضل فيقال اذا رآه نهاراً فان كان ارتفاعه بمقدار لم يحصل عارض لكان باقياً بعد الغروب فحكمه حكم الذي بعد الغروب وان كان بمقدار لا يبقى فلا أثر له اه واعترض بأن ما قاله لا يظهر اتجاهه لان فيه محكما لقول المنجمين والحساب ويجاب بأن التحكيم لقولهم انما يتمتع في الامور المقصودة بخلاف الامور التابعة كاتفاق المطالع واختلافها وقد مر في كلام السبكي ما يعلم منه ان الحق هنا انه ان رؤى



يردون الى الحرمين في  
مجاوراتهم بهما ويرون  
لهم في دروسهم معتمد  
الجمال الرملي الى ان  
فشا قوله فيهما من غير  
ترجيح بينهما وتقل  
أيضا عن الشيخ سعيد  
سنبل مانصه وفي  
جواب آخر له يعني  
للشيخ سعيد اعلم أن  
أئمة المذهب قد اتفقوا  
على أن المعول عليه  
والأخوذة بكلام الشيخ  
ابن حجر والرملي في  
السخة والنهاية إذا اتفقا  
فإن اختلفا فيجوز لهما في  
الآخذ بأحدهما على  
سبيل التخيير إلا إذا  
كان فيه أهلية الترجيح  
وظهيره ترجيح أحدهما  
بطريق من الطرق فلا  
يفتى إلا به وإن لم يظهر له  
شيء فيخيراه المقصود  
قله من كلام الكردي  
وفي البراوي على النهج  
واعلم أن معتمد مذهبنا  
ما اتفق عليه من وج  
ثم ما انفرد به الرملي وأقره  
الزبادي فإن خالفه  
وأنتبه في النسخة  
المصححة فكلام  
الزبادي هو المعتمد  
غالباً اه وقال السقا  
في التوائد المكية تسلا  
عن الكردي في المسالك  
العدل والتوائد المدنية  
ذهب علماء مصر أو  
أكثرهم الى اعتماد

بحد يقطع ببقائه بعد الغروب اعتدبه والافلال لكن اطلاق قسم انه لا أثر لرؤيته نهاراً يتنازع في ذلك اه  
كلام الاتخاف وقوله بخلاف الامور التابعة الخ أي وما هنا منها إذ كان حكم رؤيته قبيل الغروب تابعاً  
لحكمها بعد الغروب هكذا يؤخذ من هذا الجواب كما يظهر لي فليحرر والله تعالى أعلم ثم ظاهر اطلاق  
الاسنوي أنه لو شهد بتلك الرؤية العدل عند القاضي يعتد بها ويحب الصوم على العموم بعد حكم القاضي  
كما يجب على الخصوص على الرائي وعلى من يخبره برؤيته ممن اعتقد صدقه أو غلب على ظنه فليراجع والله  
تعالى أعلم وكذا يقال في قول سم الموافق فيه للاسنوي كما يظهر مانصه عند قول السخنة لأن الشارع إنما  
أنط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ ينبغي فيما لو دل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث تنأى رؤيته لكن  
لم توجد بالفعل أن يكفي ذلك فليتأمل اه وقوله بحيث تنأى رؤيته أي بعد الغروب لو لم يوجد نحو الغيم  
من الموانع قلت ولعل جواب الاسنوي و سم عن حديث صوهو الرؤيته الخ كجواب الجوهرى الاتي  
من أن المراد برؤيته تحقق وجوده بظاهر الافق ليلا الخ ماسياً في الكلام على العمل بالحساب والتنجيم ثم  
قال في الاتخاف هذا كله إذا روى نهاراً قبيل الغروب فلو روى نهاراً قبل ذلك فإن كان يوم التاسع والعشرين  
فلا يستلزم الماضية قطعاً لئلا يلزم أن الشهر ثمانية وعشرون أو يوم الثلاثين فقبل انهاء تكون قبل الزوال لليالي  
الماضية والاصح عندنا الاستواء روى قبل الزوال أم بعده فإن كان هلال رمضان لم يجب الامساك أو هلال  
شوال لم يجب الافطار للاخبار السابقة ومما روى به وأفطروا لرؤيته وهي إنما تنصرف لرؤيته المعهودة ولم  
تعهد الا بعد الغروب وهذا الذي ذكرته أولى من قول بعضهم أن اللام هنا بمعنى بعد كهي في قوله تعالى وأقم  
الصلاة لذالك الشمس لا تروى جملتها كذلك لا يتدفع ما يقال لم يحكم بالصوم والنظر هنا إذا جعلناه لليالي  
الماضية لا بعد رؤيته اه كلام الاتخاف وفي البحر الزو ياني مسألة قال وان شهد شاهدان الهلال روى قبل  
الزوال أو بعده فيقول لليالي المستقبلية ووجب الصيام يعني من الغد وهذا كما قال إذا أحل الهلال في يوم الشك  
فيقول لليالي المستقبلية دون الماضية سواء كان قبل الزوال أو بعده وسواء كان في أول رمضان أو في آخره فإن كان  
في أوله فإنه يصوم من الغد وإن كان في آخره فالعيد من الغد وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد وقال ابن أبي ليلى  
وسفيان وأبو يوسف إن كان قبل الزوال فيقول لليالي السالفة اه ومراده بيوم الشك يوم الثلاثين وقوله وهذا  
كما قال الخ يعني أن هذا القول نظير القول الثاني فيكون قوله ان شهد شاهدان الخ يعني يوم الثلاثين وفي  
المجموع المسئلة الثانية إذا رآوا الهلال بالنهار فيقول لليالي المستقبلية سواء رآوه قبل الزوال أم بعده هذا مذهبنا  
لا خلاف فيه وبه قال أبو حنيفة ومالك ومحمد وقال الثوري وابن أبي ليلى وأبو يوسف وعبد الملك بن حبيب  
المالكي إذا رآوه قبل الزوال فالليالي الماضية أو بعده فالمستقبلية سواء أول الشهر وآخره وقال أحمدان كان في  
أول الشهر ورآوه قبله فالماضية أو بعده فالمستقبلية وإن رآوه في آخر رمضان بعد الزوال فالمستقبلية أو قبله  
فيه روايتان عنه أحدهما للماضية والثانية للمستقبلية واحتج لمن فرق بين ما قبل الزوال وما بعده بما رواه  
البيهقي بإسناد عن إبراهيم النخعي قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الى عتبة بن فرقد إذا رأى  
الهلال نهاراً قبل أن تزول الشمس لتقام ثلاثين فافطروا وإذا رأى تموه بعد ما تزول الشمس فلا تفطروا حتى  
تصوموا واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف عن شقيق ابن سلمة عن عمرو بن دينار وأبو حنيفة بإسناد صحيح  
عن سالم عن عبد الله بن عمر أن ناساً رآوا هلال القطر نهاراً فاتم عبد الله بن عمر صيامه الى الليل وقال لا حتى  
يرى من حيث يرى بالليل وفي رواية قال ابن عمر لا يصلح أن يفطروا حتى يروها ليلاً من حيث يرى قال البيهقي  
وروي في ذلك عن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وأما ما احتجوا به من رواية إبراهيم النخعي فلا حجة فيه  
فانه منقطع لأن إبراهيم لم يدرك عمر ولا قارب زمانه والله تعالى أعلم وقوله إذا رآوا الهلال يعني يوم الثلاثين كما  
عرفته مما تقدم وسيأتي أيضاً ما يدل عليه وعبارة شرح الدرر رؤيته بالنهار لليالي الآتية مطلقاً على



المذهب اه قال ابن عابد بن في حواشيه أى سوا عروى قبل الزوال أو بعده وقوله على المذهب أى الذى هو قول أى حنيفة ومحمد قال فى البدائع فلا يكون ذلك اليوم من رمضان عندهما وقال أبو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو ليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندهما يكون للمستقبلة مطلقا ويكون اليوم من رمضان وعنده لو قبل الزوال يكون للماضية ويكون اليوم يوم الفطر لانه لا يرى قبل الزوال عادة الا أن يكون لليلتين فيجب فى هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفى هلال شوال كونه يوم الفطر والاصل عندهما انه لا تعتبر رؤيته نهارا وانما العبرة برؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته أمر بالصوم والفطر بعد الرؤية فقيما قاله أبو يوسف مخالفة للنص اه ملخصا وفى الفتح أوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والفطر المتبادر منه الرؤية عند غشية آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والمختار قولهما اه قلت والحاصل اذا روى الهلال يوم الجمعة مثلا قبل الزوال فعند أبى يوسف هو ليلة الماضية بمعنى انه يعتبر أن الهلال قد وجد فى الافق ليلة الجمعة فغاب ثم ظهر نهارا فظهره فى النهار فى حكم ظهوره فى ليلة ثانية من ابتداء الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يمكن رؤيته نهارا لانه لا يرى قبل الزوال الا أن يكون لليلتين فلا منافاة بين كونه ليلة الماضية وكونه لليلتين لان النهار صار بمنزلة ليلة ثانية واذا كان ليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور أول الشهر فيجب صومه ان كان رمضان ويجب فطره ان كان شوالا وأما عندهما فلا يكون للماضية مطالبا بل هو للمستقبلة وليس كونه للمستقبلة ثابتا برؤيته نهارا لانه لا عبرة عندهما برؤيته نهارا وانما ثبت باكمال العدة لان الخلاف على ما صرح به فى البدائع والفتح انما هو فى رؤيته يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان أو رمضان فاذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثين من الشهر ورؤى فيه الهلال نهارا فعند أبى يوسف ذلك اليوم أول الشهر وعندهما لا عبرة لهذه الرؤية ويكون أول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرؤية أولا لان الشهر لا يزيد على الثلاثين فلم تغد هذه الرؤية شيئا وحينئذ فتقولم هو ليلة المستقبلة عندهما بيان للواقع وتصريح بمخالفة القول بأنه للماضية فلا منافاة حينئذ بين قولهم هو للمستقبلة عندهما وقولهم لا عبرة برؤيته نهارا عندهما وانما كان الخلاف فى رؤيته يوم الشك وهو يوم الثلاثين لان رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها أنه للماضية لثلاثين بلزم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين كائنص عليه بعض المحققين وشمل قولهم لا عبرة برؤيته نهارا اذا روى يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم روى ليلة الثلاثين بعد المغرب وشهدت بينة شرعية بذلك فان الحاكم يحكم برؤيته ليلا كما هو نص الحديث ولا يلتفت الى قول المنجمين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء فى يوم واحد كما قدمناه عن فتاوى الرملى الشافعى وكذا لو ثبتت رؤيته ليلا ثم زعم زاعم انه رآه صبيحتها فان القاضي لا يلتفت الى كلامه كيف وقد صرحت أئمة المذاهب الاربعة بأن الصحيح أنه لا عبرة برؤيته نهارا وانما الاعتبار برؤيته ليلا وأنه لا عبرة بقول المنجمين اه ما أردنا نقله من كلام ابن عابد بن ثم هذه النصوص كلها تنفذ من يقول انه ليلة الماضية ان الحاكم يقبل الشهادة برؤيته نهارا ويحكم بمقتضاها ويجب حينئذ الصوم على العموم والله تعالى أعلم

المذهب اه قال ابن عابد بن في حواشيه أى سوا عروى قبل الزوال أو بعده وقوله على المذهب أى الذى هو قول أى حنيفة ومحمد قال فى البدائع فلا يكون ذلك اليوم من رمضان عندهما وقال أبو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو ليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندهما يكون للمستقبلة مطلقا ويكون اليوم من رمضان وعنده لو قبل الزوال يكون للماضية ويكون اليوم يوم الفطر لانه لا يرى قبل الزوال عادة الا أن يكون لليلتين فيجب فى هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفى هلال شوال كونه يوم الفطر والاصل عندهما انه لا تعتبر رؤيته نهارا وانما العبرة برؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته أمر بالصوم والفطر بعد الرؤية فقيما قاله أبو يوسف مخالفة للنص اه ملخصا وفى الفتح أوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والفطر المتبادر منه الرؤية عند غشية آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والمختار قولهما اه قلت والحاصل اذا روى الهلال يوم الجمعة مثلا قبل الزوال فعند أبى يوسف هو ليلة الماضية بمعنى انه يعتبر أن الهلال قد وجد فى الافق ليلة الجمعة فغاب ثم ظهر نهارا فظهره فى النهار فى حكم ظهوره فى ليلة ثانية من ابتداء الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يمكن رؤيته نهارا لانه لا يرى قبل الزوال الا أن يكون لليلتين فلا منافاة بين كونه ليلة الماضية وكونه لليلتين لان النهار صار بمنزلة ليلة ثانية واذا كان ليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور أول الشهر فيجب صومه ان كان رمضان ويجب فطره ان كان شوالا وأما عندهما فلا يكون للماضية مطالبا بل هو للمستقبلة وليس كونه للمستقبلة ثابتا برؤيته نهارا لانه لا عبرة عندهما برؤيته نهارا وانما ثبت باكمال العدة لان الخلاف على ما صرح به فى البدائع والفتح انما هو فى رؤيته يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان أو رمضان فاذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثين من الشهر ورؤى فيه الهلال نهارا فعند أبى يوسف ذلك اليوم أول الشهر وعندهما لا عبرة لهذه الرؤية ويكون أول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرؤية أولا لان الشهر لا يزيد على الثلاثين فلم تغد هذه الرؤية شيئا وحينئذ فتقولم هو ليلة المستقبلة عندهما بيان للواقع وتصريح بمخالفة القول بأنه للماضية فلا منافاة حينئذ بين قولهم هو للمستقبلة عندهما وقولهم لا عبرة برؤيته نهارا عندهما وانما كان الخلاف فى رؤيته يوم الشك وهو يوم الثلاثين لان رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها أنه للماضية لثلاثين بلزم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين كائنص عليه بعض المحققين وشمل قولهم لا عبرة برؤيته نهارا اذا روى يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم روى ليلة الثلاثين بعد المغرب وشهدت بينة شرعية بذلك فان الحاكم يحكم برؤيته ليلا كما هو نص الحديث ولا يلتفت الى قول المنجمين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء فى يوم واحد كما قدمناه عن فتاوى الرملى الشافعى وكذا لو ثبتت رؤيته ليلا ثم زعم زاعم انه رآه صبيحتها فان القاضي لا يلتفت الى كلامه كيف وقد صرحت أئمة المذاهب الاربعة بأن الصحيح أنه لا عبرة برؤيته نهارا وانما الاعتبار برؤيته ليلا وأنه لا عبرة بقول المنجمين اه ما أردنا نقله من كلام ابن عابد بن ثم هذه النصوص كلها تنفذ من يقول انه ليلة الماضية ان الحاكم يقبل الشهادة برؤيته نهارا ويحكم بمقتضاها ويجب حينئذ الصوم على العموم والله تعالى أعلم

فصل ١٠ وثبت رمضان بحكم المحكم لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط على الاوجه أفاده فى التحفة فلو جاء واحد أو اثنان الى رجل وحكاه فى سماع الشهادة والحكم به او لو من شاهد واحد فسمعها وحكم به الزم الصوم من رضى بحكمه فقط دون غيره على الاوجه خلافا لما بحثه الزركشى من وجوب الصوم على غيره أيضا فى سم على المنهج بحث الزركشى ثبوت رمضان بالتحكم قال حتى لو جاء الى رجل وحكاه بشرطه لزمهما ولزم الناس صومه ولم تعرضوا لذلك ويحى عذافى الواحد اه انتهى وعبارة شرح العباب لابن حجر وببحث الزركشى أنه ثبت بالتحكم سيما بوضع لاحاكم به حتى اذا جاء الى رجل وحكاه بشرطه لزمهما ولزم



ولذا قال مر في خطبة  
النهاية ما نصه مقتصرا  
فيه على المعمول به في  
المذهب غير معتن  
بتحري الاقوال الضعيفة  
اه فانظر مع هذا  
التصريح وتصريح  
علاء الزمالة بما  
ذكره في التحفة  
من الاحاطة بالنصوص  
كما عاتب هل يسوغ  
للفاضل أن يدعي أن  
حرمة الأكل من  
الاضحية المعينة باللفظ  
من غير نذر قولوا  
جدا مع ذكره في التحفة  
والنهاية من غير أن  
يتعقبا أحدا بل ذكره  
أيضا معتمدا له كبار  
أئمة المذهب كما ستأتي  
لك تصوصهم أن شاء  
الله تعالى سبحانه هذا  
بهتان عظيم يعظمكم أن  
تعودوا المثلأ بآدابكم كنتم  
مؤمنين وقتل السناف  
أيضا انهما اذا لم يتعرضا  
لحكم في مسألة فيفتي  
بكلام شيخ الاسلام  
ثم بكلام الخطيب ثم  
بكلام حاشية الزبيري  
ثم بكلام حاشية ابن  
قاسم ثم بكلام عميرة  
ثم بكلام حاشية  
الشبرا المسمى ثم بكلام  
حاشية الحلبي ثم بكلام  
حاشية الشوري ثم  
بكلام حاشية العناني  
اه قلت وشمل ذلك  
اذا لم يتفق متعقبوا

الناس صومه وان كان الشاهد واحدا والزام الناس بصومه من غير رضاهم بحكمه فيه نظر بل الذي يتجه انه  
لا يلزم الامن رضي بحكمه اه وقوله بشرطه أي بشرط صحة التحكيم وهو أن يكون المحكم أهلا للقضاء  
وعبارة مر في النهاية مع المتن في كتاب القضاء (واو حكم خصمان) أو انان من غير خصومة (رجلا في غير حد  
أو تعزير الله تعالى جاز بشرط أهلية القضاء) المطلقة لا في خصوص تلك الواقعة فقط وأما غير الادل فلا يجوز  
تحكيمه أي مع وجود الادل والاجاز نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضي ضرورة قبل  
وقضية كلامهم ان للمحكم أن يحكم بعلمه وهو ظاهر وان زعم بعض المتأخرين ان الراجح خلافه وقول  
الاذري لم أرفيه شيئا أي صريحاً بشرط اجتهاده وكونه ظاهراً التقوى والورع لكن المعتمد منع ذلك لانحطاط  
رتبه عن القاضي اه المقصود نقله وقوله الامن رضي بحكمه عبارة التحفة مع المتن ونحوها النهاية (ولا ينفذ  
حكمه الا على راض) لفظاً (به) أي بحكمه الذي سيحكم به من ابتداء التحكيم الى صب الحكم لانه المثلث للولاية  
اه وقول مر لا في خصوص تلك الواقعة فقط خلافاً لابن حجر في الفتح حيث ذكر انه يكفي تأهله للاجتهاد  
ولو في تلك الواقعة فقط وقوله مع وجود قاض ولو قاضي ضرورة قال عبد الحميد ثعلب بج فيمنع التحكيم  
الآن لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله الزبيري عن مر الا اذا كان القاضي يأخذ مالا له وقع  
فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله الحلبي اه وقوله الا اذا كان القاضي أي أو كان القاضي لا بدري  
الحكم كما نقله العلامة الشربيني في تقريره على البهجة عن شيخه الذهبي أو منعه أي منع القاضي  
السلطان منه أي من الحكم كما نقله أيضا عن بعضهم فبذلك ثلاث صور يجوز فيها التحكيم مع وجود القضاة  
وقوله ان يحكم بعلمه كالتقاضي ويؤخذ من قولهم كالتقاضي ان المراد بالعلم الظن المؤكد الذي يجوز له الشهادة  
مستندا اليه كما قاله في العلم الذي يقضي به القاضي وقوله لكن المعتمد الخ من كلام مر وقوله منع ذلك أي  
واو مجتهدا ع ش وقوله لكن المعتمد الخ خلافاً للحج في التحفة وعبارته وللمحكم أن يحكم بعلمه كما شمله  
كلامهم خلافاً لما نازع فيه اذ لا وجه لمنعه منه نعم الوجه انه لا بد من بيان مستنده كما مر وكونه مشهورا بالديانة  
والحيانة اه وقوله انه لا بد أي في نقاذ حكم المحكم في سائر أحكامه ولو في حكمه بغير علمه وقوله كما مر أي  
قبل ذلك في قوله ونحوه النهاية وصرح جمع متأخرون بأن قاضي الضرورة وهو من فقد فيه بعض الشروط  
السابقة يلزمه بيان مستنده في سائر أحكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستنده فيه وكأنه لضعف  
ولايته ومثله المحكم بل اولى زاد في التحفة ومحل في الاول يعني قاضي الضرورة ان لم يمنع مواليه من طلب بيان  
مستنده كما هو ظاهر وقول مر من ابتداء التحكيم الى صب الحكم أي تمامه قال في شرح البهجة ويلزم  
حكمه بالرضا به قبله ولا يتوقف على الرضا بعده كحكم الحاكم ومهما رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم  
اه وقوله ولا يتوقف على الرضا الخ عبارته نحوه في النهاية والتحفة وقوله ومهما رجع أحدهما بأن قال عزلك كما  
أفاده الزبيري وقوله قبل الحكم قال سم في حواشيه ظاهره ولو بعد الشروع في صيغته وهو ظاهر انتهى وقال  
في الروض وشرحه (وبعض القاضى حكمه) أي المحكم (كالقاضى) ولا ينقض حكمه الا بما ينقض به قضاء  
غيره اه وقوله ولا ينقض حكمه الخ نحوه في النهاية والتحفة وقول التحفة يلزمه بيان مستنده أي اذا سئل عنه  
والمراد بمستنده ما استند عليه من بينة أو نكول أو نحو ذلك قاله عبد الحميد وفي تناوئ الشهاب مر سئل اذا  
طلب من القاضي في زمانا بيان مستند حكمه هل يلزمه بيان أم لا فأجاب بأنه يلزمه بيانه لان قضاءه انما تنفذ  
للضرورة فيقدر بقدرها وقد صرح بذلك جمع من المتأخرين وما ذكره الاثمة من أنه لا يلزمه بيانه فمحل فيمن  
انصف بصفات القضاء وهو ظاهر التقوى والورع \* (تنبيه) \* سيأتي في الباب الثاني انه ثبت رمضان بعلم  
القاضي وانه لو رأى وحده هلال رمضان قضى به بناء على ثبوته بواحد فعلى ما ذكره انما ان للمحكم أن يحكم  
بعلمه كالتقاضي يظهر انه لو حكم في ثبوت رمضان ساع له ان يحكم بعلمه على ما تقرر سابقا عن التحفة فليراجع



والله تعالى أعلم

﴿فصل﴾ في الكلام على عمل الحاسب بحسابه والمنجم ونبوت الشهر بذلك الحاسب هو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره والمنجم هو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني قال الروياني في البحر بعد أن ذكر أنه يجب صوم رمضان بشرطين رؤية الهلال أو اكتمال العدة مانصه وقال بعض العلماء يجب بهذين الشرطين ويجب بشرط آخر وهو أن يكون عارفاً بالنجوم أو يشهد شاهدان من أهل المعرفة بالنجوم أن الشهر قد دخل وعندنا أنه لا يقبل قول المنجمين بحال وإن كثروا والدليل عليه ما أحسب الشافعي فقال قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين ثم قال صاحب البحر فإن احتجوا بقوله تعالى وعلامات وبالنجم هم مهتدون قلنا أراد بالاحتذاء بالنجم معرفة الطرق والممالك والبلدان لا كما قلتم اه وقال الأذري في القوت مانصه ورأيت ابن عبد البر قال وقد نقل عن نص الشافعي أنه قال من أجاد حساب النجوم وتبين له بالحساب أن الهلال يطلع ليلة الثلاثين وغم عليه جازله أن يعتقد الصيام وبينته وبجزمه والصحيح عنه عند بعض أصحابنا وجمهور العلماء أنه لا يعتمد في الصوم على ذلك ولا يجزئ صومه البرؤية أو شهادة أو اكتمال العدة اه وقال المزني في المختصر قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا يجب صوم شهر رمضان حتى يستبين أن الهلال قد كان أو يستكمل شعبان ثلاثين فيعلم أن الحادي والثلاثين من رمضان وهذا كما قال عندنا أنه لا يجب صوم شهر رمضان البرؤية الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين يوماً وهذا قال كافة الفقهاء اه قال أبو الطيب الطبري في شرحه وقال أحمد ابن حنبل أن نعيم السماء في ليلة الثلاثين من شعبان وجب الصوم من الغد عن شهر رمضان اه وقال القمولي في مبحث النية من تكملة المطلب العالي شرح وسيط الغزالي لابن الرفعة إذا عرف بالتنجيم أو التيسير طلوع الهلال فنوى معتمداً عليه ثم ثبت الطلوع بالشهادة صح صومه وإن لم يثبت فهل له البناء عليه وبجزمه لو صامه أو يلزمه الصوم به فيه كلام لا لأصحاب مضطرب قال جماعة منهم صاحب المذهب إذا غم الهلال وعرف رجل بالحساب ومنازل القمر دخول رمضان فوجد أن ابن سريج يلزمه الصوم به لأنه عرف الشهر بدليله فكان كمن عرفه بالبيئة وعليه حمل قوله عليه الصلاة والسلام فإن غم عليكم فاقدروا لله وجمع بينه وبين قوله عليه الصلاة والسلام فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين فقال خاطب من لا يعرف منازل القمر باكمال الشهر بالعدد ليكون على يقين من دخول رمضان بقوله فأكملوا العدة ثلاثين وخاطب من يعرف تقدير منازل الحساب أن يحسبوا ذلك ويقدره فإذا لم يهملهم به دخول رمضان دخوله في الشهر باليقين الذي ثبت لهم اه فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام فاقدروا لله عند ابن سريج كما نقله القمولي قبل ذلك عنه قدره وبالحساب المنازل فإن اقتضى الحساب طلوعه فصوموا قلت وبهذا الحمل والجمع يمكن أن يجاب عما نقله النووي في شرح مسلم حيث قال قال بيان المأزري حمل جمهور الفقهاء قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فاقدروا لله على أن المراد اكتمال العدة ثلاثين كما مر في حديث آخر قالوا ولا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين لأن الناس لو كانوا به ضاق عليهم لانه لا يعرفه إلا أفراد الشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم اه والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين ما ذكره صاحب المذهب بقوله وقال غيره يعني ابن سريج لا يصوم لأن لم تعبد إلا بالرؤية اه ولا بن سريج وجه آخر بالجواز كما نقله ابن الرفعة في الكفاية عنه وعن القفال أيضاً وقال السبكي في شرح المنهاج وهذا الخلاف في الحاسب إذا عرف منازل القمر وعلم به وجود الهلال وإنما امتنع رأيه لحائل كالغيم أما المنجم إذا عرف ذلك بالنجوم فلا خلاف أنه لا يجب عليه ثم حكى الخلاف في الجواز له اه وفي الكفاية أيضاً مانصه وعن الشيخ أبي حامد أنه ذكر في التعليق وجهان ذلك بمنزلة الشهادة على الرؤية فيتعدى الوجوب من عرفه بالحساب إلى من لم يعرفه اه وذكر النووي في شرح المذهب أن في

كلامهم على أنه سهو أو غلط أو ضعيف ظاهر الضعف ونحو ذلك كما نبه عليه الكردي في بعض مواضع من التوائد وقال الشافعي أيضاً نقل عن الكردي ورأيت نقلاً عن العلامة السيد عبد الرحمن بن عبد الله الفقيه العلوي في آخر جواب طويل له وإذا اختلف حج ومهر وغيرهما من أمثالهما فالقادر على النظر والترجيح يلزمه وأما غيره فياخذ بالكثرة إلا أن كانوا يرجعون إلى أحمل واحد ويخير بين المتأثرين كبن حجر ومهر خصوصاً في العمل كما حره السيد عمر بن عبد الرحيم البصري في فتوى اه فتأمل قوله وغيرهما من أمثالهما الخوذ كره على سبيل التمثيل للمتأثرين حج ومهر وكيف لا يجوز الإفتاء بكلام شيخ الإسلام زكريا وهو إمام المذهب وشيخ مشايخ الإسلام كبن حجر ومهر وخ ط وغيرهم ممن لا يحصى كثرة وهذا ابن حجر يقول في حاشيته على فتح الجواد إن شيخ الإسلام زكريا أجل محقق مشايخه وأن التفلاء قد تراحت



على تأليفه حتى باغت  
من التحرير ما لم يرافقه  
غيرها ثم قال الكردي  
وقد ذكر بعضهم ان  
شرح الهجعة الكبير  
قرئ على مؤلفه شيخ  
الاسلام زكريا سبعا  
ومحمد بن مرة وكان كلما  
يقرأ عليه شيء من مؤلفاته  
يصلح ما يظهر له عدم  
استحسانه وكذلك  
الخطيب الشرقي في  
امام مذهب الشافعي  
رضي الله تعالى عنهما  
وفي رتبة مشايخ شيخ  
الاسلام ابن حجر  
شعره المعنى مجموع  
من خلاصة شروح  
المنهاج مع توشيح فوائده  
من تصنيف شيخ  
الاسلام زكريا وهو  
مقدم على التحفة  
والجمال الرملي في  
الربع الاول يعني من  
التهابة بمأشى الخطيب  
ويوشح من التحفة  
ومن فوائده والده وغير  
ذلك وجع يستمد كثيرا  
في التحفة من حاشية  
شيخه ابن عبدالحق  
على شرح المنهاج  
للجلال الخلي وخط  
في المغني يستمد كثيرا  
من كلام شيخه الشهاب  
مر ومن شرح ابن  
شبهة الكبير على المنهاج  
اه ما اردنا نقله من  
الفوائد قلت وقد نص  
الخطيب في خطبة

شعره

المسئلة خمسة أوجه قال أصحابها لا يلزم الحاسب ولا المنجم ولا غيرهما بذلك شيء لكن يجوز لهما دون غيرهما  
ولا يجوز لهما عن فرضيهما والثاني يجوز لهما ويجزئهما والثالث يجوز للحاسب ويجزئهما ولا يجوز لهما  
والرابع يجوز لهما ويجوز لغيرهما تقليد لهما والخامس يجوز لهما ولا غيرهما تقليد الحاسب دون المنجم اه  
وجه الفرق بين الحاسب والمنجم على القول الثالث في شرح المذهب كما ذكره ابن الصلاح ان التنجيم امر  
دقيق يختص بمعرفة الاحاد بخلاف معرفة الهلال بمنازل القمر فانه كالمحسوس يشترك فيه الجمهور ومن  
يراقب النجوم وقال السبكي على المنهاج واذا جمعت الأوجه كانت خمسة أحدها يمنع على الحاسب والمنجم  
والثاني يجوز لنفسهما فقط والثالث لهما ولا غيرهما تقليد لهما والرابع يجوز للحاسب دون المنجم والخامس  
يجب على الحاسب دون المنجم وجعلها النووي خمسة مع اهماله قول الوجوب والامتناع ثم قال السبكي  
واعذر الرواني عن القول بالجواز للمنجم مع القطع بعدم الوجوب بأنه يكفي في الجواز ما لا يكفي في  
الوجوب اه وقول النووي في شرح المذهب أصحابها لا يلزم الحاسب ولا المنجم ولا غيرهما بذلك شيء  
لكن يجوز لهما دون غيرهما معناه لكن الاصح يجوز لهما وأقره الاسنوي في المهمات فقال الاصح في هذه  
المسئلة هو الجواز في حق الحاسب والمنجم كذا صححه النووي في شرح المذهب اه وأقره العراقي في  
مختصره وقوله ولا يجوز لهما عن فرضيهما أي اذا بان أن اليوم الذي صاماه من رمضان وعبارة ابن حجر في  
التناوي واذا قلنا ان هذا يعني الحاسب ومن ألقناه به يعني المنجم الصوم فهل يجوز له في الروضة وأصلها  
والجمهور في موضع نعم ونقله في الكفاية عن اصحاب وصححه وصو به السبكي والاسنوي والزركشي  
وغيرهما وردا ما وقع في المجموع في موضع آخر من ان لذلك ولا يجوز له اذا بان اليوم الذي صاماه من رمضان  
اه وقوله في موضع نعم المراد به ما ذكره في مبحث النية وقوله في موضع آخر هو أول كتاب الصيام به عليه في  
شرح العباب ثم المعتمد في ذلك انه يجب الصوم على الحاسب والمنجم وعلى من أخبره وغلب على ظنه  
صدقيما وعبارة مر في شرحه وفيهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم بل لا يجوز نعم لانه يعمل بحسابه  
ويجزئه عن فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل ان  
يجب عليه الصوم وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه ولا ينفيه ما مر لان الكلام فيه بالنسبة للعموم  
والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى المنجم وهو من يرى ان أول الشهر طلوع النجم  
الفلاني اه وجري عليه والده الشهاب مر والطبلاوي الكبير ونقله الزبدي والحلي وغيرهما  
عن مر وأقره كما ذكره الكردي في تناويه وقال قبل ذلك والذي اعتمدت حج في التحفة وفتح الجواد  
وشرح بافضل انه لا يجوز لغير المنجم والحاسب ان يعمل بقولهما وأماهما فيجوز لهما العمل بمقتضى ذلك  
لكن لو تبين بعد ذلك رؤية الهلال على طبق ما اقتضاه التنجيم والحساب لا يجوز لهما ما صاماه بالحساب والتنجيم  
وعلى هذا فائدة التنجيم والحساب انهما في جواز الاقدام على الصوم مع عدم الاجزاء وصحح ابن الرفعة  
في الكفاية انه اذا جاز اجزاء ونقله عن اصحاب وصو به السبكي وتبعه الزركشي وغيره قال الخطيب في شرح  
التبیه وهو المعتمد واعتمده ابن حجر في الايعاب اه كلام الكردي أي وفي الاتخاف أيضا وقال في شرح  
العياب من باب المواقيت أعني مواقيت الصلاة ما نصه عقب قول العباب (وللمنجم اعتماد حسابه) ولا  
يلزمه كما بحثه الزركشي أخذ من نظيره في الصوم لكن قال السبكي وغيره يلزمه في البابين اه بالحرف قلت  
ويظهر ان ابن حجر هنا اعتمد كلام السبكي كما يؤخذ من القاعدة التي ذكرها في اصطلاحات الفقهاء  
وعبارة العلامة علوي بن أحمد السقاف في الفوائد المكية في الفصل الثاني في ذكر شيء من اصطلاح الفقهاء  
في عباراتهم نصها وان قالوا كما أولكن فان نبوا بعد ذلك على تضعيفه أو ترجيحه فلا كلام والافهم معتمد اه  
قلت لكن يظهر ان المقدم عند ابن حجر في الاعتماد ما في التحفة في باب الصيام الذي نقله هنا الكردي أخذ



شرح المنهاج فتعلى أنه

مبين لما عليه المعول  
من كلام المتأخرين  
والأصحاب وقد ذكر  
فيه حرمة الاكل  
من المعينة باللفظ من  
غير نذر ولم يتعقبه أحد  
وبه يعلم أيضا بطلان  
دعوى الفاضل التي  
قلناها قريبا وسوى  
الكردي في الفوائد  
المدنية في ترتيب كتب  
ابن حجر بين الفتاوى  
وشرح العباب فقال  
بعد ذكر الامداد ثم  
الفتاوى وشرح العباب  
لكن يقدم عليها شرح  
مختصر بافضل اه  
وقوله فيفتي بكلام شيخ  
الاسلام أي في شرح  
البهجة الصغير ثم في  
شرح المنهج لكن فيه  
مسائل ضعيفة قاله  
الكردي في الفوائد  
المدنية وقوله ثم بكلام  
حاشية سم ونص  
العلامة سيدي محمد  
السديري الدمياطي  
المشهور بابن الميت في  
فتاواه الدمياطية ان  
حاشية سم على التحفة  
محسرة قال فلا اعتماد  
عليها بخلاف حواشي  
المنهج لانه جمعها في  
حال الابتداء كما قاله  
مشايخنا اه ذكره في  
مسألة تخالف فيها  
كلامه في حاشية التحفة

من قولهم ان المتقدم من كلام ابن حجر ما في التحفة فائدة جرت عادة أهل اليمن ان يضيفوا الى الاسم أو اللقب  
بامدودة فيقولون باعلى بافضل مثلاً وأصله أبا فلان على طريق الكنية فحذفوا الالف لكثرة الاستعمال  
ولنرجع الى ما نحن بصدده فنقول قول ممر وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل يعني الظن الغالب بدليل  
قوله بعد وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه وهو صريح في ان غلبة الظن توجب الصوم فبالاولى الاعتقاد  
الجازم وفي عبد الحميد قال ممر ولهما العمل بالحساب والتنجيم أيضا في الفطر آخر الشهر اذا المعتمدان لهما  
ذلك في أوله وانه يجوزهما عن رمضان وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب علمه ما ذلك وكذا من  
أخبره اذا ظن صدقه اه وقياس الوجوب اذا ظن صدقهما الوجوب اذا لم يظن صدقا ولا كذا وبهما  
عدلان كما في نظائر ذلك أي مالم يعتقد خطأهما بموجب قام عنده اه سم وقوله في الفطر آخر الشهر وكذا  
قال القليوبي على الجلال وقوله اذا ظن صدقهما المراد الظن الغالب كما علمته من عبارة ممر في شرحه وقوله  
وهما عدلان لان خبر العدل في العبادات منزل منزلة اليقين كما لو أخبره بطهارة الماء أو نجاسته فانه يجب اعتماد  
قوله فيهما وان لم يعتقد صدقه فيما أخبر به قاله ع ش وقول الرملي وفهم من كلامه يعني المنهاج حيث قال  
يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال واقتصر على ذلك فانهم ما ذكره وقوله نعم له ان يعمل  
بحسابه قال الرشيدى أي الدال على وجود الشهر وان دل على عدمه مكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام  
والده وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما أوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه أنه اذا  
دخل الشهر في أثناء النهار انه يجب الامساك من وقت دخوله ولا أظن الاصحاب يوافقون على ذلك وقد  
بسط القول على ذلك في غير هذا المحل اه بالحرف وقوله وهو أي كلام ممر باعتبار عمومته وقوله بالرؤية  
المراد بها تحقق وجوده بظواهر الافق ليلا بحيث تمكن رؤيته كإسباتى عن الجوهرى توضيحه وقوله لا بوجود  
الشهر أي وان لم تمكن الرؤية كما هو صريح كلام الشهاب ممر ويوافق ما قاله الرشيدى قول القمولى في  
تكملة شرح الوسيط وقال بعض العلماء فن مشايخ العصر الذى أراد ان الحساب لا يجوز ان يعتمد عليه في  
الصوم لمقارنة القمر للشمس على ما يرى المنجمون من تقدم الشهر بالحساب على الشهر بالرؤية بيوم أو يومين  
فان ذلك احداث لبب لم يشرع الله تعالى فأما اذا دل الحساب على أن الهلال طلع من الافق على وجه يرى  
اولا المانع كالغيم مثلاً فهذا يقتضى الوجوب لوجود السبب الشرعى وليس حقيقة الرؤية معتبرة بدليل اعتماد  
المجوس على الاجتهاد والظاهر ان مراد الاصحاب الثانى دون الاول وعبارة الشهاب ممر في فتاواه التي  
اشار اليها الرشيدى سئل عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده  
ورؤيته أو بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان أنتم قد ذكروا للهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها  
بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته  
فاجاب بان عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث اه ونقله سم على التحفة وسكت عليه وكذا  
نقله ع ش في حواشى ممر عن سم وسكت عليه وفي حواشى شيخنا الشيخ محمد أبى خضير على  
مجموعه نهاية الامل مانصه والحالة الاولى يعنى من الاحوال التي ذكرها الشهاب صادقة بما اذا لم يكن  
للهلال مكث بعد الغروب أصلاً بأن كان يغرب مع الشمس أو قبلها على فرض تصور ذلك اه وقد ذكر  
امام فن الحساب شيخنا الشمس محمد الحضري الكبير في شرحه على اللمعة بعد قول المصنف وأما رؤية  
الاهلة الخ انه اذا كان يمكن أن يدر كها يعنى الشمس القمر ويجتمع بها قبل الغروب فان هذه الدلية القابلة  
تكون من الشهر الجديد لان مولد الشهر الحقيقي من حين اجتماع النيرين وابتداء الشهر من الغروب عند  
العرب لان الليل مقدم على النهار فمتى وقع الاجتماع نهاراً فالدلية التي بعده هي أول الشهر الجديد وان لم تكن  
رؤية الهلال فيها لانها وقعت كلها بعد المولود الحقيقي وان وقع ليلاً فتكون هذه الدلية التي وقع فيها الاجتماع مع



وحاشية المنهج وسئل  
 الشمس مر عن  
 المقدم من كلام والده  
 اذا تعارض ما في  
 خواشيه على شرح  
 الروض مع ما في  
 الفتاوى فأجاب بأن  
 المقدم ما في الخواشي  
 لان شرح الروض  
 نصب عينيه وعليه  
 معوله في الافتاء  
 والمراجعات اه  
 نقله صديقنا العلامة  
 الشيخ احمد الطلاوي  
 في كتابه البرهان  
 في فائدة استطرادية  
 ذكر ابن حجير في  
 الفتاوى من باب القضاء  
 أن قولهم وعليه العمل  
 صيغة ترجيح كالحققة  
 بعض المتأخرين اه  
 وفيها بعد ذلك ما نصه  
 وسئل رحمه الله تعالى  
 سؤالاً بصورته ما معنى  
 قولهم في تكبير العيد  
 وفي الشهادات الاشهر  
 كذا والعمل على خلافه  
 وكيف يعمل بخلاف  
 الراجح فأجاب نعمنا  
 الله تعالى به بقوله ان  
 الترجيح تعارض لان  
 العمل من جملة ما يرجح  
 وان لم يستقل حجة فلما  
 تعارض في المسألة  
 الترجيح من حيث دليل  
 المذهب والترجيح من  
 حيث العمل لم يستمر  
 الترجيح المذهبي على

النهار الذي بعده من الشهر الماضي لانهم لم تقع بتسميها بعد المولد هذا على مقتضى تعريفهم يعني الحساب  
 الشهر الهلالي الحقيقي بأنه مدة ما بين الاجتماعين فالعبرة في ابتداءه بالاجتماع لا بالرؤية وأما الشهر العربي  
 الشرعي فالعبرة في ابتداءه بالرؤية فلا تكون الليلة من الشهر الجديد الا اذا أمكن رؤية الهلال فيها وان كان  
 الاجتماع واقعا من أول النهار لان الشارع انما أضاف الحكم بالرؤية بعد الغروب لكن هذا باعتبار حكم  
 المشرع العام على جميع الناس لانه لا يحكم على الشهر الا بالشهادة على الرؤية وأما باعتبار الشخص نفسه  
 العبرة بمولده الحقيقي لقول الفقهاء ان الحاسب يجب عليه العمل بحسابه وان لم ير الهلال ولا معنى للحساب  
 الا معرفة مولد الشهر بالاجتماع وعدمه فان قلت معنى يعمل بحسابه أي في معرفة امكان الرؤية وعدمها  
 ليكون جازيا على الشهر الشرعي لا في معرفة مولده بالاجتماع فمضى علم امكان الرؤية وجب عليه العمل  
 وان لم ير الهلال اقيم مثلاً ومضى لم يعلم فلا قلت هذا محل اشتباه ولم أرفق ذلك نصوصاً بها ولكن امكان  
 الرؤية غير منضبط وقد وقع فيه اختلاف كثير والظاهر ان المراد معرفة مولده بالاجتماع الحقيقي أمكنت  
 الرؤية أم لا لقول مر والحاسب وهو من يعرف منازل القمر وتقدير سيره فيها في معنى النجم وهو من يرى  
 ان أول الشهر طلوع النجم الثلاثي فهذا يشمل ما كان مع امكان الرؤية ومع عدمه ولقول العراقي في شرح  
 البهجة ولو عرف دخول رمضان بحساب النجوم أو منازل القمر اشترط ما قال فهذا يشمل معرفة دخول الشهر  
 بامكان الرؤية وغيرها لان أول الشهر عند الحاسب من الاجتماع فالشهر موجود في اعتقاده وأما عدم وجوده  
 في المشرع فشيء آخر هذا هو الاقعد فيما نراه والله تعالى أعلم ثم رأيت سم على التحفة صرح بذلك فقد الحمد  
 وساق عبارته التي نقلها عن الشهاب مر فتال وعبارته سئل الشهاب مر الخ وكتبهم امش الشرح بخلفه  
 ما نصه قوله وابتداء الشهر من الغروب هذا من تمام العلة لمفهوم قوله ويجتمع بها قبل الغروب الخ أي انه ان  
 اجتمع بها بعد الغروب فان هذه الليلة من الشهر الماضي لان مولد الشهر الخ ولان ابتداءه من الغروب الخ كما  
 صرح بذلك في التفرع بقوله فمضى وقع الخ فذكر كل صورة من الصورتين مع علمها بتفصيلها بعد الاجمال وأما  
 قوله هذا على مقتضى تعريفهم الخ فهو بيان لوجه عدم اعتبار الرؤية في الشهر الحسبي دون الشرعي ولذلك ذكر  
 مقابله بقوله فالعبرة الخ اه بالحرف وقوله فهذا يشمل معرفة الخ وكذا يشمل قول العباب وشرحه لابن حجر  
 لكن له أي كل منهما أي النجم والحاسب اعتماده أي اعتماده معرفة نفسه كالصلاة اه فتحصل من ذلك أن  
 ما قاله الشهاب مر واقعه ولده عليه وذلك كان هو المعتمد كما هو مقرر عند أئمة المذهب وواقعه عليه سم وعش  
 لان القاعدة كما في فتاوى عبد الله بن أحمد باز رحمه أن من نقل كلام غيره وسكت عليه فقد ارتضا وقال العلامة  
 الكردي في كشف اللثام من أثناء كلام لان نقله منه وسكوته عليه مع عدم التبري منه ظاهر في تقريره وقال  
 في موضع آخر وكون تقرير النقل عن الغير يدل على اعتماده هو مفهوم كلامهم في مواضع كثيرة اه وفي  
 موافقتهم ايضا امام فن الميقات الشمس الخضري وعلم من قول الشمس مر وقياس قولهم ان الظن الخ ان  
 مستند وجوب العمل بالحساب عنده هو القياس الذي هو أحد أدلة الاحكام الشرعية وإس معتمده حديث  
 صوم الرؤية ونحوه يرشد الى ذلك ايضا ما تقدم عن ابن سريج وغيره حيث لم يستدلوا بهذا الحديث واستدلوا  
 بما تقدم عنهم لان هذا الحديث ونحوه في وجوب الصوم على العموم كما نصوا عليه وهذا كله يظهر لك سقوط  
 قول الرشيدى وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما اوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر لان هذا  
 بالنسبة للعموم كما علمت و بطلان قول بعض العلماء من مشايخ العصر فان ذلك احداث لسبب لم يشرع  
 لانك قد علمت ان مستند العمل بالحساب هو القياس الذي هو من أدلة الاحكام الشرعية وعلى كلام ابن  
 سريج واستدلالة بالحدوث الذي ذكره يكون مستنده السنة ايضا وقوله ويازم انه اذا دخل الشهر في أثناء النهار  
 انه يجب الامساك من وقت دخوله مرود ايضا ما صرح به الاستاذ الخضري من أن ابتداء الشهر العربي



رجحانته لوجود

المعارض فساغ العمل

بما عليه العمل اه

وهذا أو ان الشروع

في المتصود بعون الملك

المعبود جل شأنه وعز

سلطانه فأقول وبسيف

الحق أصول اعلم ان

التضحية لا تصح الا

من ابل وبقر أهلية

عرب أو جواميس

وغنم ضأن أو معز لا يتبع

وشرط اجزاء ابل ان

يطعن في السنة السادسة

وبقر ومعز ان يطعن في

الثالثة وضأن ان يطعن

في الثانية ان لم يجزع

أى يستطسنة قبلها

والا كفى بشرط ان

يكون اجزائه بعد ستة

أشهر وقضية قولهم ان

الاجذاع كالبلوغ

بالاحتلام انه يكتفى

فيه ولو بواحدة كما

يكتفى في البلوغ بقطرة

منى أفاده الاجهوري

على خط وهي سنة

مؤكدة في حقتنا على

الكفاية ان تعدد أهل

البيت والافسنة عين

ومعنى كونها سنة كفاية

مع كونها تسن لكل

منهم أنه اذا فعلها واحد

من أهل البيت سقط

الطلب عن الباقي وأهل

البيت ما يجمعهم نفقة

متفق واحد ولو تبرعا

كما في التحفة قال سم

الشرعى من الغروب والحساب وان قالوا بوجود الشهر من حين الاجتماع نهارا انما يقولون بوجود الصوم من صباح اليوم الذى يليه لان ابتداء الشهر عند العرب من الغروب ودخول الشهر سبب لوجوب الصيام في الوقت المحدود شرعا أعنى من طلوع الفجر الى غروب الشمس من أيام الشهر المعروف عند العرب الذين نزل القرآن على سائرهم هذا ما ظهروا في تقريره هذا المبحث والله تعالى أعلم وقول مر ولا ينافيه ما مر الخ اى ان إيجاب الصوم على الحاسب وعلى من أخبره لا ينافي ما ذكره المنهاج واقتصر عليه لان كلام المنهاج في ثبوت رمضان بالنسبة للعموم وعمل الحاسب انما يجب به الصوم عليه وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه لا على العموم فان قلت ان الشارع لم يعتمد الحساب والغاى بالكلية وانما وجوب الصوم بالرؤية بحيث قال صوموا لرؤيته الخ قلت محل ذلك بالنظر لوجوبه على العموم لا لوجوبه على الخصوص كما أشار إليه مر فيما تقدم وفي الحديث إيماء إليه حيث قال صوموا بضمير الجمع على انه يمكن ان يراد برؤيته تحقق وجوده اذ به يعلم دخول الشهر بدليل انه لو أخبرنا معصوم بوجوده وجب علينا الصوم اجماعا وان لم ير احد فيكون المناط على تحقق وجوده بظاهر الافق ليس الادون خصوص الرؤية فيكون من التعبير بالمروم عن لازمه افاده الجوهري في خلاصة البيان اى فيكون الحديث دليلا على وجوب العمل بالحساب في الجملة على هذا التقرير وكذا على قول ابن حجر في رسالته المسماة بتنوير البصائر والعيون وهي متولة كلها في البيوع من فتاواه الكبرى ولو قال ان رأيت الهلال فأنت طالق فرأه غيرها وعلمت به طلقت اذ الرؤية شرعا بمعنى العلم بدليل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا رأيتم الهلال فصوموا اه وقوله بمعنى العلم يظهر ان مراده بالعلم المعنى الشامل لغلبة الظن لان اخبار الغير انما يفيد وقد قال النووي في شرح مسلم عند قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته واقطروا لرؤيته ولا يشترط رؤية كل انسان بل يكفي جميع الناس رؤية عدلين وكذا عدل على الاصح اه ومعلوم ان اخبارهما انما يفيد غلبة الظن وعلى كل حال في هذه الاحاديث تفيد ان المدار على معرفة وجود الهلال بظاهر الافق لئلا لما تقرر وفيه دليل للعمل بالحساب في الجملة كما أشار إليه الجوهري لا على الغائبة بالكلية وانما قيد بقوله لئلا لما تقدم ان الرؤية انما تنصرف لرؤية منعه المعهودة ولم تعهد الا بعد الغروب وعبارة ابن حجر في شرح العباب اثناء الكلام على ان شهادة الشهود ترد اذا عارضها الحساب التطعن فيها وتنظير الزركشى فيه بان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاى بالكلية ترد بانه ممنوع بل نظر اليه هنا في جواز صيام الحاسب استنادا اليه وفي بيان اختلاف المتألفين وثاقفها وفي مواقيت الصلاة وغير ذلك اه قلت وكأنه يشير الى ما ورد في ذلك من الاحاديث كحديث صوموا لرؤيته واذا رأيتم الهلال فصوموا على ما تقدم بيانه قريبا وكحديث مسلم عن كريب الا ترى عند الكلام على وجوب الصوم على أهل البلد القريبة من بلد الرؤية والى ما ورد ايضا في ذلك من الايات نحو قوله تعالى هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل أى قدر له وهما منازل أو قدر مسير في منازل والضمير للشمس ونخصيصه بهذا التقدير لم يسهل سيره بالنسبة الى الشمس ولكونه عمدة في توارىخ العرب ولان أحكام الشرع منوطة به في الاكثر لتعلموا عدد السنين أى التى يتعاقبها غرض علمى لا قامة مصالح الحكم الدينية والدنيوية والحساب أى وتعلموا الحساب أى حساب الاوقات من الاشهر والايام وغير ذلك وكلام ابن حجر في رده هذا على الزركشى يفيد ان مراد الزركشى في رده بان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاى بالكلية ان ذلك بالنسبة للعموم الناس وخصوصهم فلا يجب به الصوم لا على العموم ولا على الخصوص وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كفى صحيح البخارى انا أى العرب أمة جماعة قرىش أمية بلفظ النسبة الى الام أى باقون على الحالة التى ولد تنا عليها الامهات لان كتب ولا ينحسب بضم السين أى لا تعرف حساب النجوم وتسييرها وهما بيان لكونهم أمية ولا يرد على ذلك انه كان فيهم من يكتب ويحسب لان ذلك كان لشدة قلة منهم الشهر هكذا او هكذا قال الراوى يعنى عليه



عليها وهذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب  
مر بهامش شرح  
الروض ولم يتعرض  
لقول الشارح ولو تبرعا  
اهو اما هو صلى الله عليه  
وسلم فكانت واجبة  
في حقه لاخبار كخبر  
الترمذي أمرت بالنحر  
وهو سنة لكم والواجب  
عليه واحدة وما زاد  
عليها مندوب وأكله  
صلى الله تعالى عليه وسلم  
من أضحيته محمول على  
المندوب كما نص عليه  
قل على المحلى وغيره أي  
لان الاكل من الواجب  
حرام كما سيأتى عن  
الام وغيره وقد كان  
صلى الله تعالى عليه وسلم  
يضحي واجبا ومندوبا  
فعين ان أكله كان  
من المندوب ولا يجب  
عليها الا التزام بالنذر  
وما الحق به فمثال الاول  
قوله لله على أو على وان لم  
يقبل لله ان أضحي بهذه  
الشاة مثلا ومثال الثاني  
قوله بعد شرائه شاة مثلا  
جعلتها أضحية أو هذه  
أوهى أضحية أي  
أوهى أو عتيقة وإذا  
أوجها بالنذر وما الحق  
به زال ملكه عنها  
للمستحقين وبقيت  
في يده كوديعة كما صرح  
به في النهاية ولا يتصرف  
فيها الا بمذبحها في الوقت

الصلوة والسلام مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين قال في فتح الباري هكذا ذكره آدم شيخ المؤلف مختصرا  
وفيه اختصار عمار واه غندر عن شعبة أخرجه مسلم عن ابن المثنى وغيره عنه بلفظ الشهر هكذا وهكذا وعقد  
الابهام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين أي أشار أولا باصابع يديه العشرة جميعا  
مرتين وقبض الابهام في المرة الثالثة وهذا هو المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات  
وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون اه فهو غير مناف للعمل بالحساب لمن يعرفه ومن يصدق له لانه اما علق الحكم  
بالصوم بالرؤية بالنسبة لخالتهم التي هم عليها من كونهم أمة أمية الخ والاما علق الحكم بذلك بل كان الحكم  
كذلك وان كانوا يكتبون ويحسبون فرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التيسير لانهم لو كفوا كلهم به خاف  
عليهم الامر لانه لا يعرفه الا افراد الشرع انما يخاطب الناس بمقتضى ما يعرفه جماهيرهم (تنبيه) قول  
العباب وشرحه لابن حجر لكان له أي كل منهما أي المنجم والحاسب اعتماده أي اعتماده معرفة نفسه  
كالصلوة أي فانه يجوز لهما العمل بمعرفة ما في دخول وقت الصلاة وعبرة النهاية في شرح قول المنهاج في  
كتاب الصلاة ومن جهل الوقت اجتهد بورد ونحوه ما نصها ويجوز للمنجم والحاسب العمل بمعرفة ما  
وليس لاحد تقليد هما فيه اه وعبرة التحفة والمنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره اه قال ع ش  
على مر وقوله ويجوز للمنجم بل يجب عليه ذلك كما نقله سم على منبج عن الشرح وعبارته فرع قالوا  
للمنجم اعتماده بحسابه ولا يقلده غيره واعتمد مر انه يجب عليه اعتماده بحسابه على طريق ما اعتمده من انه  
يجب عليه صوم رمضان اذا عرفه بالحساب ويجزئه كما يأتي اه وكتب أيضا قوله وليس لاحد تقليد هما  
سيأتى في الصوم ان لغيره العمل به فيحتمل مجيئه هنا وان يفرق بان امارات دخول الوقت أكثر وايسر من  
امارات دخول رمضان اه سم على حج والا قرب عدم الفرق فان المدار على ما يغلب على الظن دخول  
الوقت وهو حاصل حيث اعتقد صدقه ثم رأيت مر صرح به في فتاويه اه (تنبيه) آخر ما تقدم عن ابن  
سريج من القول بالوجوب على الحاسب وما تقدم أيضا عن الشيخ ابى حامد في التعليق من القول بالوجوب  
على الحاسب ومن صدقه يعلم منه ان قول مر بالوجوب عليه وعلى من صدقه سبقه اليه غيره وحيث رجحه  
مر وأقره الز يادى فهو معتمد مذهبنا كما نصوا عليه وقد أقره الز يادى في حاشيته على المنهج (فائدة) يحسن  
ايرادها هنا قال حج في فتح الجواد في الكلام على وقت العشاء تنبيه قد يشاهد غروب الاحمر في بلد قبل مضي  
الوقت الذي قدره المؤقتون فيها وهو نحو عشرين درجة وحينئذ فهل العبرة بما قدره أو بالمشاهدة  
وقاعدة الباب تقتضى ترجيح الثاني والاجماع القلي يرجح الاول وكذا يقال فيما لم يمتضى ما قدره ولم يغيب  
الاحمر اه قال الشرقاوى على البحر يعقب نقله ذلك والذي اعتمده مشايخنا الاول اه قال شيخنا  
الخضري في شرح اللمعة بعد نقله عن جامع المختصرات لسبط الماردى بنى تحديده وقت العشاء والفجر بمقتضى  
الحساب ما نصه قال يعنى السبط في الجامع المذكور نقلا عن جمال الدين الماردى بنى والحق فهما الزيادة  
والنقص بسبب العوارض الحادثة مثل صفاء الجو وكدرته وقوة البخار وخفته ووجود القمر وغيبوبته اه  
ثم قال شيخنا بعد كلام ويستفاد من كلام الماردى بنى توجيه ما اعتمده في كتب الفقه من أن العبرة بالوقت  
الذي قدره المؤقتون اه قلت محل الاستفادة قوله والحق فيه ما يعنى وقت العشاء والفجر الزيادة والنقص  
اطح لانه يفيد ان المشاهدة لا تنضبط حتى يكون المعول عليها لانه اذا شوهد مغيب الشفق قبل الوقت الذي  
حدده المؤقتون فاما ذلك لضعف بصر الناظر أو لم يحدث في الجو من الكدرة أو قوة البخار مثلا وهو في  
الحقيقة لم يغيب قبل الوقت المحدد واذا شوهد الشفق بعد مضي الوقت المحدد بان شاهده حديد البصر فاما  
ذلك لحدته بصره واهما وضعوا ما حدده باعتبار النظر المعتدل وهو المعول عليه بالنسبة للعموم فذلك  
كله كان الاجماع القلي على ما حدده المؤقتون وهنا نقول الظاهر ان الحكم في حق حديد البصر انه لا يجوز



أى في وقتها الذى يلقاه  
بعد الايجاب وهو جملة  
الايام الاربعة التى  
يلقاه بعد النذر يوم  
العيد وأيام التشريق  
الثلاثة وتفرقتها المستحقها  
ولا يجوز تأخيرها عنه  
فان أخرها لزم ذبحها  
بعده ووقت قضاء كما  
نبه عليه المغنى وانما لم  
يجب الفور في النذر  
المطلقة أى التى لم تقيد  
بوقت والكفارات لانها  
مرسلة في الذمة بخلاف  
ما هنا فانه عين لا تقبل  
تأخيرا وبشكل عليه  
ما لو قال الله على ان  
أضحي بشاة مثلاً ثم  
عينها فانه يجب فيها امر  
من ذبحها في وقتها الذى  
يلقاه بعده الا أن يفرق  
بأن التعيين في نذر  
الاضحية هو الغالب  
فالحي به ما في الذمة  
ولك أن تقول لا حاجة  
الى ذلك كله لان نذر  
الاضحية من النذر في  
زمن معين حكما لان  
الالتزام للاضحية مطلقا  
اى معينة او غير معينة  
الزام لا يقعها في وقتها  
فيحمل على أول ما يلقاه  
لانه المفهوم من اللفظ  
ومن عين وقتا امتنع  
عليه التأخير عنه اه  
ملخصا من التحفة  
والنهاية وحواشيها  
ولا يقبل في محجوعاتها

له ولا لمن اعتقد صدقه ان يصلي العشاء الا بعد مغيب الشفق وهو واضح والله تعالى أعلم  
(فصل) واذا عارض الحساب أو التنجيم الرؤية كان شهدها ولو واحد قدم في ثبوت الشهر الرؤية  
وان اقتضى الحساب أو التنجيم عدمها وبعبارة الكردى في فتاواه من كتاب الصيام بقى الكلام في الحساب  
والتنجيم اذا اقتضيا رؤية الهلال ولم يرفه لثبت بهما دخول الشهر كالرؤية للهلال أولا تقول في الجواب  
حيث تعارضت رؤية الهلال والحساب أو التنجيم قدم في ثبوت الشهر الرؤية كما لا يخفى وان اقتضى  
الحساب أو التنجيم عدمها الا في المسئلة الالية عن التحفة وان لم ير الهلال واقتضى الحساب أو التنجيم الرؤية  
فهل يقوم الحساب أو التنجيم مقام رؤيته في ثبوت الهلال به يختلف في ذلك ثم ساق الخلاف المتقدم عن مر  
وغيره الذى نقلناه عنه ثم قال وقد ظهر مما تقرر ان الحساب لا يثبت به الهلال الا على القول الاخير من الاقوال  
الثلاثة يعنى بها قول ابن حجر وقول ابن الرفعة والاصحاب وقول مر ومن معه وانه حيث عارض الرؤية  
يكون العمل عليها حتى على القول الاخير يعنى قول مر ومن معه لان القائل به انما أسنده الى قياس الظن  
الناشئ من الحساب على الظن الناشئ من محو الرؤية والمنصوص عليه مقدم على المقيس والخلاف القوي في  
الثبوت بالحساب ينزل رتبته عن الرؤية حتى على القول الاخير هذا ما ظهر من كلامهم في تقرر بذلك والله تعالى  
أعلم اه وقوله قدم في ثبوت الشهر الرؤية أى بالنسبة لجوب الصوم على العموم وكذا قوله يكون العمل  
عليها كما يؤخذ من تحرير المقام عند قول مر الا فى بل الغاء بالكية ومسئلة التحفة التى أشار اليها ستانى في  
قولنا وقال في التحفة ووقع ترددنا في عبارة مر في شرحه وشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة ما لو دل  
الحساب على عدم امكان الرؤية وانضم الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية قبل  
دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكية وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى  
خلافا للسبكي ومن تبعه اه وقوله ثبوته بالشهادة مرفوع بدل من كلام المصنف والمفعول قوله ما لو دل وقوله  
ما لو دل الحساب أى ولو كان الحساب قطعيا كما نقله سم في حواشيه على المنهج عن مر وقوله وانضم  
الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث الخ أى مع ان القمر لا يغيب حينئذ قبل العشاء وقوله بل الغاء بالكية أى  
بالنسبة للامور العامة كما سيصرح به فلا ينافي ما مر من وجوب الصوم به على من وثق به اه رشيدى وقوله  
كما سيصرح به أى في شرح قول المنهاج وقيل البعيد باختلاف المطالع الخ وأيضاً أفاده في شرح قول المنهاج  
أورؤية الهلال حيث قال ولا ينافي يعنى وجوب الصوم على المنجم ومن صدقه ما مر يعنى من كلام المنهاج  
حيث قال يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين يوما أورؤية الهلال واقتصر على ذلك لان الكلام فيه  
بالنسبة للعموم يعنى وعمل المنجم انما يوجب الصوم عليه وعلى من صدقه وكذا الحاسب فقد استفيد من  
كلام مر أولا وأخرا انه اذا عارض الحساب الشهادة يعمل بالشهادة بالنسبة لعموم الناس واما الحاسب  
والمنجم فيجب عليهما حينئذ العمل بما اقتضاه الحساب والتنجيم وكذا من صدقهما لكن لا بد أن يكونا  
ذا قدم راسخ في هذا الفن فعليهما حينئذ التثبت التام وعلى من يصدقهما كذلك ليكون على ثقة تامة في  
الركون الى قولهما فان قلت كيف يجب العمل بالحساب والتنجيم ويترك خبر العدل بالرؤية الموجب  
للعمل به خصوصا اذا شهد عند القاضي قلت عمله كما يعلم مما أبانى ما لم يعتد بالخبر بفتح الباء خطأ  
بموجب قام عنده وحساب من وصفناه موجب لمعرفة خطأ العدل هذا ما ظهر في تحرير هذا المقام فتأمل ما قلناه  
كله فانه محل اشتباه والله تعالى أعلم وبهذا التحرير يقول ان قول ع ش على مر عند قوله وثبوت رؤيته  
بعدل ظاهره وان كان عالما بالحساب وقطع بعدم وجوده ولو قيل بان له العمل في هذه بعلمه لم يكن بعيدا اه  
لان هذا أعنى له العمل بعلمه هو أفاده مر بقوله وقياس قولهم الخ فتأمل وقوله كما أفق به الوالد ففى فتاواه  
سئل عن قول السبكي لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم امكان الرؤية



أضحية قوله منسلا في

أريد التضحية بها

تدوا وقد ذكر في التحفة

أنه مع ذلك القول يعني

الذي أوجبها به لا عبرة

بنيته خلافاً لأنه صريح

أه أي لا نه نظير قوله

هذا العبد حر أو مبيع

منك بألف فيكأن كلاً

من هذين صريح في بابه

فكذلك ذلك لكن

سيأتي رده عن سم

من أن الصريح قد يقبل

الصرف بالنية وقال في

النهاية (هي) أي التضحية

(سنة) مؤكدة في حقنا

(لا يجب إلا بالترام)

كجعلت هذه الشاة

أضحية كسائر القرب

ثم قال (ومن نذر)

واحدة من النعم مملوكة

له (معينة فقال لله على)

وكذا على وإن لم يقل لله

كما يعلم من كلامه في باب

النذر (أن أضحي بهذه)

أو هي أو هذه أضحية

أو هدي أو جعلتها

أضحية زال ملكد عنها

بمجرد تعيينها كما لو نذر

التصدق بمال بعينه

(ولزمه ذبحها في هذا

الوقت) أداء وهو أول

ما يلتزم منه وقتها بعد نذره

ثم قال وافهم كلامه

يعني المنهاج عدم

احتياجه إلى نية مع قوله

المذكور بل لا عبرة

بنيته خلافاً لصراحته

تلك الليلة عمل يقول أهل الحساب لأن الحساب قطعي والشهادة ظنية فهل يعمل بمقاله أم لا وفيه ما إذا روي  
 الهلال ثم أراقبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بنية برؤية هلال رمضان ليلة  
 الثلاثين من شعبان هل تقبل الشهادة أم لا لأن الهلال إذا كان الشهر كاملاً يغيب ليلتين أو ناقصاً يغيب ليلة  
 وفيه إذا غاب الهلال الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء استوط  
 القمر لثلاثة هل يعمل بالشهادة أم لا فأجاب بأن المعمول به في المسائل الثلاث ما شهدت به البينة لأن  
 الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين ومقاله السبكي مزدور رده عليه جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالبينة  
 مخالفة لصلاته صلى الله تعالى عليه وسلم ووجه ما قلناه أن الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكيفية بقوله  
 نحن أمة أمية لا نحسب ولا نكتب الشهر هكذا وهكذا أه وقوله وليس في العمل بالبينة مخالفة للخ ووجهه  
 كما في شرح العباب أن سقوط القمر لثلاثة غاية أمره أنه أمر غلبي لا كلي وقوله بل ألغاه بالكيفية أي  
 سواء كثر الحساب أم قار أو سواء كان الحساب قطعياً أم لا لكن هذا بالنظر لوجوب الصوم على العموم فلا  
 ينافي ما مر عنه وعن ولده من وجوبه على الحاسب والمنجم ومن يصدقهما عملاً بالحساب أو التنجيم كما نبه  
 عليه الرشيدى فيما تقدم ونهنا عليه وفي سم العبادى على أبي شجاع ولودل الحساب القطعي على  
 عدم إمكان الرؤية عملاً به حتى لو شهد بها عدلان ردت شهادتهما لأن من شرط الشاهد إمكان المشاهدة  
 حسا وعقلا وشرعا ذكره السبكي وتبعه جماعة قال الأذرى وأحسب أن الأصحاب لا يسمون بموافقة  
 على ذلك إذا كان الشاهد بالرؤية عدلين قال الجوزجى ولا إذا كان عدلاً واحداً أه ومقاله ظاهر أن لم  
 يخبر بالاستحالة عدد التواتر منهم وبأن سببها ضرورى لهم أه وقوله ومقاله لا تلغ نحو هذه العلامة في شرح  
 العباب وحاشيته المسماة بالاستيعاب وهو وجوبه لا محيص عنه وإن كان مخالفاً لاطلاق مر المارو يمكن  
 حمله على ما إذا لم يكن عدد التواتر أو كان ولم تكن المقدمات يقينية فليتأمل أه جوهرى عليه وقول الشهاب  
 مر لأن الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين يمكن الجواب عنه بأن هذا ليس على إطلاقه بل هو معمول على  
 ما إذا لم يعارضهما معارض ية غنى كذبها كما يعلم من تتبع كلامهم فمن ذلك ما سيأتى عن التحفة من أنه لو ذكر  
 الشاهد بالرؤية في شهادته محل الهلال وبأن الليلة الثانية بخلافه ولم يمكن عادة الانتقال أنه لا يعمل على تلك  
 الشهادة ويجب قضاء بدل ما أفطروه وعبارة تقي الدين السبكي في بيان الأدلة في اثبات الأدلة كما نقله في  
 الكواكب محل الخلاف يعني في عمل الحاسب بحسابه إذا دل الحساب على الأمكان يعني إمكان الرؤية  
 أما إذا دل على عدم إمكان الرؤية اعتبر قطعا وذلك يدرك بمقدمات قطعية ففي هذه الحالة لا يمكن تقدير الرؤية  
 لاستحالتها فمن شهد بها رددنا شهادته لأن من شرط البينة إمكان المشاهدة حسا وعقلا وشرعا ولا يعتد  
 الفقيه أن هذا الفرع مسألة الخلاف يعني في عمل الحاسب بحسابه لأن الخلاف فيما إذا دل الحساب على  
 الأمكان وهكذا عكسه ثم قال والذي اقتضاه النظر المنع وهو عندنا من مخال القطع مترق عن الظن ينقض  
 في مثله قضاء القاضي اتهم وقوله لاستحالتها قال كما نقله الدميرى في شرح المنهاج عنه والشرع لم يأت  
 بالمستحيلات ولم يأت لنا نص من الشرع أن كل شاهدين تقبل شهادتهما ولأن الشاهد قد يشبه عليه  
 أو يرى ما يظنه هلالاً وليس بهلال أو تزيه عينه ما لم يروا يكون جهله عظيماً يحمله على أن يعتقد أن في حمله  
 الناس على الصيام أجرا أو يكون ممن يقصد اثبات عدلته فيتخذ ذلك وسيلة إلى أن يزكى ويصير مقبولا عند  
 الحكماء وكل هذه الأنواع قد سمعناها ورأيناها فيجب على الحاكم في مثل ذلك أن لا يقبل هذه الشهادة  
 ولا يحكم بها ويستعجب الأصل في بقاء الشهر فإنه دليل شرعى محقق حتى يتحقق خلافه ولا نقول الشرع  
 النى قول الحساب مطلقاً والفقهاء قالوا لا يعتمد ذلك إنما قالوه في عكس هذه الصورة لأن ذلك يعني ما قالوه  
 فيما إذا دل الحساب على إمكان الرؤية وهذا يعني ما قاله عكسه أه ورد بعضهم قول السبكي ولأن الشاهد



وحينئذ فما يقع في السنة

العوام كثيرا من شرائهم  
ما يريدون التضحية به  
من أوائل السنة وكل  
من سألهم عنها يقولون  
لهذه أضحية مع جبهلم  
بما يترتب على ذلك  
من الأحكام فتصير به  
أضحية واجبة يمنع  
عليه أكله منها ولا يقبل  
قوله أردت أن أتطوع  
بها خلافا لبعضهم اه  
وقوله وإن لم يقل لله غاية  
للرد على من قال أنه إذا لم  
يقبل ذلك لا تكون  
واجبة ويجوز أن أكلها  
وقوله أو هي عطف على  
قوله نذر بتقدير يقول  
مقدراى أو قال هي كما  
يعلم مما يأتي أن هذا  
ليس من النذر بل ملحقة  
به ويحتمل أن معنى  
قوله ومن نذراى حثية  
أو حكا فيكون معطوفا  
على الله على ثم قوله لا  
بالإلزام النسخ مع قوله  
ومن نذره حثية النسخ يعلم  
منه أن المراد بالإلزام  
الإلزام الشرعى وهو  
ما كان بالنذر أو بالحق  
به وقوله زال ملكه عنها  
أى وانتقل للمساكين  
كما يفيد كلامه بعد  
وبأنى التصريح به في  
شرح الروض وعلم  
منه أن الراجحة الجوفى  
انتقل الملك فيها  
للمساكين وعلم من

قد يشبه عليه الخ بأن هذه الاحتمالات لا أثر لها شرعا لا مكان وجودها في غير هاتين الشهادات يمكن الجواب  
عنه بأنه وإن كان كذلك لكن قد تعضدت هذه الاحتمالات هنا بدلالة الحساب على عدم إمكان الرؤية  
والله تعالى أعلم وقال في التحفة ووقع تردد في ما الودل الحساب على كذب الشاهد بالرؤية والذي يتجه منه أن  
الحساب إذا اتفق أهل على أن مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر دلت الشهادة والأفلا  
وهذا أولى من إطلاق السبكي الغاء الشهادة إذا دل الحساب القطعى على استحالة الرؤية وإطلاق غيره قبولها  
وأطال كل لما قاله بما في بعضه نظرا لما أمل اه وقوله والذي يتجه الخ قال قل على الجلال وهو ظاهر  
جلى ولا يجوز الصوم حينئذ ومخالفة ذلك معاندة ومكابرة وقوله إن اتفق أهل خرج ما إذا اختلفوا فالمتجه قبول  
قول من وافق الشاهد لأن معه زيادة علم وتقوى بالشهادة أيضا وهل يجب الصوم على من خالف الشاهد  
وقطع بعدم الرؤية والمتجه الوجوب عليه لأن هذا ظن أقامه الشارع مقام اليقين كذا ما مش التحفة عن  
بعضهم وقوله لأن هذا ظن النسخ أى ولم يعارضه ما يقتضى عدم اعتباره خصوصا وقد تقوى بقول من وافقه  
فأوجب ذلك خلافا للقطع بعدم الرؤية والله تعالى أعلم ومعلوم أن محل هذا إذا لم يكن من خالف إذا قدم  
راسخ ونظر دقيق في فن الحساب بحيث لا يبلغ درجته فيه من وافق الشاهد والأفلا يجب عليه الصوم ويعمل  
بمصابه هكذا يظهر فالراجع والله تعالى أعلم وقوله وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر قال سم اخبار عدد  
التواتر إنما يفيد القطع إذا كان الاخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات والكلام فيه اه  
وقوله الكلام فيه يظهر أنه بالرفع أى وكلام الشارع منروض في أن تلك المقدمات حسية فيفيد الاخبار  
حينئذ عنها القطع ويدل على ما استظهرناه عبارة ابن حجر في الانتصاف ونصها (تنبيه) قال السبكي محل قبول  
شهادة العدل بل العدلين إذا دل الحساب على إمكان الرؤية فإن دل على عدم إمكانها وهو يدرك بمقدمات  
قطعية لم تقبل شهادتهما لاستحالة ما ملخصا بقوله وهو الخ يعلم الرد على من طعن في كلامه بأن المقدمات  
الحسية غالبا الظن فلا تنفذ الاستحالة ووجه رد أن الكلام فيما إذا اتفق الحساب على الاستحالة وعلى أن  
مقدماته قطعية فإذا فرض وقوع ذلك لم تقبل الشهادة لأن شرط المشهود به إمكانه عقلا وعادة وشرعا ولأن  
غاية الشهادة الظن وهو لا يعارض القطع وتظير الزركشى فيه بأن الشرع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكية  
يرد بأنه منوع بل نظر إليه هنا في جواز صيغ الحساب استنادا إلى حسابه وفي بيان اختلاف المطالع واتفقا  
وفي مواقيت الصلاة وفي غير ذلك نعم لكلام السبكي تميدا بدمته وهو أنه لا بد في الحساب أن يبلغوا عدد  
التواتر حتى يتم القطع بما قالوه حينئذ فتلغى به الشهادة الظنية بخلاف ما إذا لم يبلغوا ذلك فإن اخبارهم عن  
المقدمات بأنها قطعية يحتمل الكذب فانهم حيث لم يبلغوا ذلك لا يفيد اخبارهم إلا الظن عنها بأنها قطعية وكل  
ما كان الظن في طريقه يكون ظنيا لا قطعا بخلاف ما لا ظن في طريقه بأن أخبر عدد التواتر عنها أنها قطعية فإنه  
حينئذ يتحقق القطع بكذب الشهود فإن قلت الخبر المتواتر إنما يفيد العلم الضروري إذا كان عن عيان وهم  
لا يستندون هنا إليه فكيف يفيد اخبارهم القطع قلت لا نسلم عدم استنادهم إليه بل هم مستندون إليه لأن  
مستند قطعهم إنما هو مشاهدة الأمور العادية بطريق التجربة والسير وذلك أمر عيان لا اعتدادى بحسب  
فإمكن اثباته بالخبر المتواتر اه وذكر في الكواكب الدرية أن الحساب مؤسس ومبنى على آلات رصدية  
محسوسة يتوصل بها إلى معرفة مقادير حركات الكواكب وغيرها فإن تلك الآلات إذا وضعت على وضعها  
الخصوص عند أهل هذه الصناعة أفادت بواسطة معظمة يعنى النظارات حركات الكواكب ومقاديرها  
وأبعاد بعض الكواكب عن بعض ومخاذاة بعضها البعض وتعين مواضعها بالحس والمشاهدة وعلى ذلك  
أسست هذه الآلات لا ياج المنيب فها متادير حركات الكواكب وما يشأ عنها من حساب الأداة وغيره ما يشير  
إلى ذلك قول السبكي وذلك يدرك بمقدمات قطعية فقد ظهر أن مقدمات هذه الحركات محسوسة محسوسة



قوله أو هي أو هذه الشيخ  
 ان هذه صيغ موضوعة  
 شرعاً لا يحجب الضمنية  
 ولذا قال امامنا الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه في  
 الام وإذا أوجب الرجل  
 الشاة أضحية فهو ان  
 يقول هذه أضحية قال  
 ابن الصباغ في الشامل  
 مسئلة قال يعني الشافعي  
 وإذا أوجها فهو ان  
 يقول هذه أضحية ثم  
 قال ابن الصباغ اذا ثبت  
 هذا فانها تصير أضحية  
 بقوله جعلتها أضحية  
 أو هي أضحية أو ما أشبه  
 ذلك ثم قال قال الشافعي  
 فاذا أوجها لم يكن له ان  
 يبدلها بحال فان باعها  
 فالبيع منسوخ قال  
 ابن الصباغ وروى  
 عن علي بن أبي طالب  
 رضوان الله تعالى عليه  
 انه قال من عين أضحية  
 فلا يستبدل بها وقال  
 أبو حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله تعالى لا يزول ملكه  
 عنها ويجوز له بيعها  
 وابدائها وليلها ما روى  
 عن عمر رضي الله تعالى  
 عنه انه قال قلت  
 يا رسول الله اني أوجبت  
 على نفسي بدنة وانها  
 تطلب مني فقال انحرها  
 ولا تبعها وهذا نص  
 وقال الماوردي بعد  
 نقله قول الشافعي  
 المذكور اذا أوجب

لا محسوبة فتكون معقولة كما اعتقده بعض من لا معرفة عنده وعذره في ذلك هو هذه الصناعات في  
 الاسلام من وسد القرن التاسع وبما تقر ربه المصنف الذي ذكره ابن حجر يعني في التحفة لان اخبار عدد  
 التواتر هنا بواسطة مقدمة محسوبة فيفيد ذلك الاخبار القطع اه ما اردنا نقله والازياج جمع زياج بكسر  
 الزاي وسكون الضمنية فيجوز أصله شيخنا البنائين لوزن البناء ويسمى المطهر أيضا وهو فارسي معرب وقال  
 الاصمعي لا أدري الزياج عربي أم معرب كذا في الصحاح ثم جعل لقب العمل الميقات لا احتياجهم الى التخليط  
 في أخذ استواء النجوم قاله شيخنا الحضرمي في شرحه على اللعة فر ع او بالغ الشبه وهذا أيضا في هذه الصورة  
 عدد التواتر فهل يعتبر قولهم أو قول الحساب المذكورين لم أر الا في ذلك شيئا والذي يظهر باعتباره قول  
 الحساب ورد الشبهة اذ أخذ ما تقدم ان شرط المشبه وذهب امكانه حسا وعقلا وشرعا فانه اذا كان اخبار  
 الحساب على هذه الصفة المتقدمة استحالة خلافه ويؤيد ما قلناه عموم قول قل في حاشيته على الخطيب  
 عند قوله وثابت رؤيته بعدل ما فيه أي ان لم يدل الحساب القطعي على عدم رؤيته والالم بعمل بقول العدل  
 وان تعدد بل يحكم بكذبه كما قاله العبادي وهو مما لا يجوز القول بخلافه اه (تنبيه) لو كان القاضي حاسبا  
 أو منجما ودل حسابه القطعي أو نتيجته كذلك على عدم امكان الرؤية فهل يمتنع عليه حينئذ القضاء بثبوت  
 الشهر لقولهم في كتاب القضاء ولا يقضى أي لا يجوز له القضاء بخلاف عامه أي فانه المؤكد أولا يمتنع  
 والظاهر انه لا يمتنع عليه القضاء حيث دللنا الشارع النفي الحساب بالكلية ونزل الشهادة منزلة اليقين كما عليه م  
 ومن تبعه وكذا ابن حجر لا نه شرط في رد الشهادة وجود عدد التواتر من الحساب ولكن لا بد من استيفاء  
 الشاهد الشروط المعتمدة وصحة الضبط ووجه النظر كما هو ظاهر فليراجع والله تعالى أعلم (فائدة) المتواتر  
 خبر جمع يمتنع عادة توافقه هم على الكذب في الاخبار عن أمر محسوس لا معقول ولا يكفى في الجمع المذكور  
 أربعة وليس له عدد معين ومن عين له عددا كعشرة أو اثني عشر أو عشرين أو أربعين أو سبعين أو ثلثمائة  
 وبضعة عشر فقد تحكم واقله خمسة على الرجوع ولا يشترط فيهم اسلام ولا عدالة ولا عدم احتواء بلد عليهم  
 خلافا لما قال بذلك وشمل ذلك التساق والكفار والارقاء والاثاث والصبيان المميزين ثم العلم الحاصل  
 بالمتواتر وروى بمعنى انه يحصل من سماعه من غير احتياج الى نظر واستدلال ونوقته على مقدمات وهي  
 الشروط الثلاثة السابقة يعني كونه خبر جمع وكونه من غير احتياج الى نظر واستدلال ونوقته على مقدمات وهي  
 محسوس لا ينافي كونه ضروري او يشترط ان يبلغ عدد المخبرين في الطرفين والواسطة من طبقاتهم ما يمتنع عليه  
 التواطؤ على الكذب عادة فان لم يكن طبقات بأن كان المخبرون طبقة واحدة فذلك أو طبقتين فاعتبر بلوغهم  
 ذلك في الطرفين اذلا واسطة أفاده ابن حجر في الفتاوى الكبرى من الصيام وسم على الوراقات وشيخ  
 الاسلام على لقطة العجلان (تنبيهان) الاول يحصل مما تقدم كما يشير اليه كلام ابن حجر المتقدم في التحفة ان  
 لا تمتنا الشافعية ثلاثة أقوال فيما اذا دل الحساب القطعي على استحالة الرؤية الاول رد الشهادة مطلقا وهو  
 ما عليه السبكي وهو الادق في النظر لان وجود الدليل الشرعي وهو الذي يمكن رؤيته حقيقة لا تمنعه قواعد  
 الحساب وحيث منعه دل على استحالة رؤيته لان تلك القواعد مؤسسة على آلات رصدية مضبوطة مدققة  
 يتوصل بها الى معرفة مقادير حركات الكواكب فالأخبار عما ينشأ عنها من حساب الاهلة عن أمر قطعي  
 مع ما في ذلك من استصحاب أصل شقيق وهو بقاء الشهر والثاني قبول الشهادة مطلقا وهو ما عليه م  
 ما تقدم وهو منظور فيه لا طلاق الاحاديث المروية في ثبوت الشهر بالرؤية وقطع النظر عن حوادث  
 الزمان وتغيرها والثالث التفصيل وهو ما عليه ابن حجر وهو اقواها لا اعتبار بعدد الحساب المذكور المقتوى  
 لرد الشهادة وهذا كله بالنسبة لثبوت الشهر على العموم كما علمته مما حرره من مسند وفي فلا تغفل ه الثاني  
 لا يثبت أول شهر رمضان وغيره عند الكيفية بقول الحاسب ان الهلال يرى في تلك الليلة لا في حقه ولا في حق



الاضحية وعينها

خرجت بالاجاب  
عن ملكه ومنع من  
التصرف فيها وجب  
عليه مؤنتها وحفظها الى  
وقت نحرها وهو قول  
على عليه السلام وقال  
أبو حنيفة ومحمد لا يخرج  
بالاجاب عن ملكه  
ولا يمنع من التصرف  
فهاو يكون بالاجابها  
مختيرا بين ذبحها أو ذبح  
غيرها ودليلنا ما روى  
عن عمر بن الخطاب انه  
قال أنبت رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقلت يا رسول الله اني  
أوجبت على نفسي بدنة  
وقد طلبت باكثر من  
ثمن مثلها فقال انحرها  
ولا تبعها واو طلبت بمائة  
بعير فلما منعه من البيع  
مع المبالغة في الثمن وأمره  
بالنحر دل على فساد  
البيع وجوب النحر  
وروى عن علي بن أبي  
طالب انه قال من أوجب  
ضحية فلا يستبدل بها  
وليس له مع انتشار قوله  
مخالف من الصحابة  
اه وسيمر عليك من  
كلام أئمتنا ما يفيد انها  
صبيغ شرعية موضوعة  
للايجاب ورأيت في  
كتب الحنابلة التصريح  
بان هذا هدى أو هذه  
أضحية صبيغ موضوعة  
شرعا للايجاب اه

غيره وقع في القلب صدقه أم لا لان الشارح حصر الثبوت في الرؤية أو كمال العدة فلم يخبر بزيادة عن ذلك  
وقال الخطاب في شرح مختصر خليل قال ابن الحاجب ولا يلتفت الى حساب المنجمين اتفاقا اه ولو شهد  
عدلان برؤية الهلال وقال أهل الحساب لا يمكن رؤيته قطعاً سكتوا عنه وقال الشيخ الخطاب الذي يظهر  
من كلام اصحابنا انه لا يلتفت لقول أهل الحساب وفي شرح الدردير على مختصر خليل عند قول المصنف يثبت  
رمضان بكل شعبان ثلاثين يوماً لا بحساب نجم وسير قمر على المشهور وقال الدسوقي عليه وقوله على المشهور  
خلا ما ن قال انه يثبت بحساب سير القمر فاذا ثبت بالحساب ان قوس القمر في تلك الليلة مرتفع بحيث انه  
يرى ثبت الشهر والا فلا والثبوت بالنسبة لذلك الحاسب لسير القمر ولم يصدق في حسابه وهذا القول  
الضعيف هو مذهب الشافعي اه وقوله بحيث انه يرى الظاهر والله تعالى أعلم ان مراده بقوله بحيث انه يرى  
أى تمكن رؤيته لكن لم يرو عنه الحنابلة لو نوى صوم الثلاثين من شعبان مستند الحساب أو تنجيم ولو  
كثرت اصابته لم يجز نه صومه وان بان من رمضان نقله في الكواكب وقال في شرح الدر من كتب الحنفية  
ولا عبرة بقول المؤقتين ولو عدوا على المذهب قال ابن عابدن أى في وجوب الصوم على الناس بل في المعراج  
لا يعتبر قولهم بالاجماع ولا يجوز للمنجم ان يعمل بحساب نفسه اه

﴿فصل﴾ في الكلام على الاجتهاد وهو مما يثبت به وجوب الصوم على الخصوص قال الترمذى في تحفة  
شرح الوسيط اذا اشتبه رمضان على أسير أو محبوس في مطمورة ونحوها أو من هو في طرف بلاد الاسلام  
وجب عليه ان يجتهد فيه بالنظر في التواريخ المعلومة كما يلزمه الاجتهاد في أوقات الصلوات والقبلة فان  
صام من غير اجتهاد فوافق رمضان لم يجز نه بلا خلاف وتلزمه الاعادة كما تقدم فيما اذا اشتبه عليه وقت  
الصلاة أو القبلة فصل في غير اجتهاد ووافق الوقت والقبلة لا يجز نه ويلزمه الاعادة وان اجتهد فلم يظهر له  
شئ فوجبهما أحدهما وهو قول الشيخ ابى حامد يلزمه ان يصوم على سبيل التخمين ويقضى كالمصلى  
اذا تخير في القبلة فانه يصلى الى جهة ويقضى وأصحهما انه لا يؤمر بالصوم لانه لم يعلم دخول الوقت ولا ظنه  
فلا يؤمر كن شك في دخول وقت الصلاة بخلاف القبلة فانه تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها  
فأمر بالصلاة بحسب الامكان لحكمة الوقت قال النووي وهذا هو الصواب وان غلب على ظنه فصامه فله  
أربعة أحوال أحدها ان يستمر الاشكال فلا يعلم انه صادف رمضان أو غيره بعده أو قبله اجزاه ولا اعادة  
لان الظاهر من الاجتهاد الاصابة الثانية ان يوافق صيامه رمضان فيجز نه بلا خلاف كما لو اجتهد في القبلة  
فوافق وتردده في انه من رمضان لا يضر فانه قد اعتضد بالاجتهاد الثالثة ان يوافق ما بعد رمضان فيجز نه  
بلا خلاف ولا يلزمه القضاء ولا يضره كونه ما تبايه على شبه الاداء كما لو صلى الظهر بنية الاداء ظانا بقاء وقتها  
ثم تبين ان صلاته بعد الوقت لا يلزمه القضاء لكن هل يكون الصوم المأني به اداء أم قضاء فيه وجهان  
وقيل قولان أحدهما انه اداء للعدر والعدر قد نجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين  
وأصحهما انه قضاء لوقوعه بعد الوقت وتظهر فائدتها فيما اذا كان الشهر الذي صامه ناقصا وشهر  
رمضان تاما فان قلنا انه اداء اجزاه كما لو كان رمضان ناقصا وان قلنا انه قضاء لزمه صوم يوم آخر وهو  
الصحيح ولو كان الامر بالعكس فصام شهرا تاما ورمضان ناقص فان قلنا انه قضاء فله افطار اليوم  
الاخر اذا عرف الحال فيه وان قلنا اداء فلا وان كان الشهر ان متوافقين في التمام أو النقصان اجزاه بلا  
خلاف هذا كله اذا وافق غير شوال وذى الحجة فان وافق شوالا صح له فيه تسعة وعشرون يوما ان كان كاملا  
وثمانية وعشرون ان كان ناقصا لان صوم يوم العيد لا يصح ثم ان جعلناه اداء قضى صوم يوم مطلقا بدل  
يوم العيد وان جعلناه قضاء فان كان رمضان ناقصا فلا شئ عليه ان كان شوالا تاما وان كان ناقصا قضى  
يومين ان كان شوالا ناقصا وان وافق ذا الحجة ففيه أربعة أيام لا يصح صومها يوم العيد وأيام التشرى فيصح



وبعد كرم قولنا وعلم  
من قوله أو هي الخ يعلم رد  
ما ذكره الفاضل في أول  
رسالته من تشييعه على  
قول الفقهاء أن هذه  
الالفاظ توجب الضحية  
ويحرم الأكل منها بان  
هذا أمر مخالف لقواعد  
الشرع ولم يجد في  
دليله نقلا وكان  
دين الله تعالى موكل  
عندهم للالفاظ إلى آخر  
ما أطال به والعجب أنه  
بعد ما ذكر ذلك أورد  
عبارات الام المذكورة  
وما كتبه الشراح عليها  
وكأنه ابتدأ برد ما ذكره  
وتحطته والله تعالى أعلم  
وهو الموفق ونظر ابن  
قاسم في قول التحفة أنه  
صريح فقال فيه ان  
الصريح قد قبل الصرف  
بالنية انتهى أي كصريح  
الطلاق وقوله قد قبل  
الصرف بالنية أي قبله  
ظاهرا وباطنا بالنية إذا  
قامت قرينة عليها فإذا لم  
تقم قرينة لم قبل ظاهرا  
ودين كما يؤخذ من  
كلامهم في نظيره من  
صرائح الطلاق الذي  
يحتاط فيه لصيانة  
الابضاع وعبارة التحفة  
في كتاب الطلاق  
(ويقع) الطلاق  
(بصريحه) وهو مالا  
يحتمل ظاهره غير الطلاق  
(بلانية) لا يقع الطلاق

له من صومه ستة وعشرون يوما ان كان تاما وخمسة وعشرون ان كان ناقصا فان جعلناه قضاء وكان رمضان  
ناقصا قضى ثلاثة أيام ان كان ذوا الحجة كاملا وأربعة ان كان ناقصا وان كان رمضان كاملا قضى أربعة  
أيام ان تم ذوا الحجة وخمسة أيام ان نقص وان جعلناه اداء قضى أربعة أيام بكل حال كذا أطلق الاصحاب  
التفريع وقال ابن عبدان وهذا كله على ظاهر المذهب ان صوم أيام التثريق غير صحيح بحال فان صحخته  
بناء على ان للمتمتع ان يصومها وان من له سبب في صومها بمثابة المتمتع فذوا الحجة كشوال اه الرابعة ان  
يوافق صومه ما قبل رمضان نظر فان أدرك رمضان عند تبين الحال فعليه صومه بلا خلاف وان لم يتبين الحال  
الا بعد مضى رمضان فاختلف الاصحاب على طريقين أحدهما وأشهرهما ان فيه قولين أحدهما وهو  
القديم انه لا يقضى كالحجيج اذا أخطأ أو وقعوا الغاشر يجوز لهم والجديد وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد انه  
يقضى لانه أتى بالعبادة قبل الوقت فلا يجوز له وبني القفال وجاعة من الخراسانيين الخلاف على الخلاف  
فيما اذا وافق ما بعد رمضان هل يكون اداء أم قضاء فان جعلناه اداء اجزاه لان ما بعد الوقت اذا جاز ان يجعل  
وقتا للعدر جاز ان يجعل ما قبله وقما للعدر أيضا كافي الجمع بين الصلاتين وان جعلناه قضاء لم يجوز له ويقضى  
لان وقت القضاء لا يسبق وقت الاداء وهذا ما أورد المصنف والبناء انما يصح على قول من جعل القضاء  
والاداء قولين وأما من جعلهما وجهين فلا يصح منه ذلك اذ لا يبنى القولان على الوجهين والطريق الثاني  
وبه قال أبو اسحق وغيره القطع بوجوب القضاء وهو الاصح على طريقة القولين وان تبين له الحال في  
رمضان لزمه صوم باقية قطعاً وفي قضاء ما فاتته منه على الطريقة الاولى طريقان أحدهما وأشهرهما انه على  
القولين فيما اذا بان بعده والطريق الثاني القطع بوجوب القضاء اه ما قاله في تكملة شرح الوسيط ولتكم  
عليه بما يفتح الله تعالى به فنقول وبالله تعالى التوفيق قوله في مطمورة هي الحفيرة تحت الارض كافي الفاموس قوله  
ونحوها أي من كل محل مظلم يمنع من تمييز الليل من النهار قال في النهاية ولولم يعرف الليل من النهار واستمرت  
الظلمة لزمه التحري والصوم ولا قضاء عليه كافي المجموع فلو ظهر له انه كان يصوم الليل ويفطر النهار  
وجب القضاء كافي الكفاية عن الاصحاب اه وقوله ولا قضاء عليه أي اذا لم يتبين له شيء كافي التحفة وقوله  
فلو ظهر له انه كان يصوم الليل الخ ولو علم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها  
فظاهرها يأخذ باليقين فماتيقنه من صوم الايام اجزاه وقضى ما زاد عليه سم على التحفة قوله أو من هو في  
طرف بلاد الاسلام أي ولم يعاموا شهر رمضان بعينه وهذه العبارة تشمل ما اذا كانوا حديثي عهد  
بالاسلام قال مر في النهاية عند قول المناجيج صوم رمضان با كمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال  
ويضاف الى الرؤية كما قاله الاذرعى وا كمال العدة ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه على أهل ناحية  
حديث عهدهم بالاسلام اه وأقره ع ش وكذا نقله عن الاذرعى والده الشهاب في حواشي شرح  
الروض فقال قال الاذرعى ويضاف الى الرؤية وا كمال العدة ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه على أهل  
ناحية حديث عهدهم بالاسلام أو اسارى انتهى وقال سم في حواشي شرح المنهج فرع في شرح الارشاد  
لشيخنا وقد ثبت رمضان بالاجتهاد في حق الاسير ونحوه كما صرح حوايه لا مطلقا خلافا لما يؤول منه كلام  
الزركشى فلو عجز أهل ناحية حديث عهد بالاسلام عن الرؤية والبيته لم يكفوا اجتهادا بل يفطرون يوم  
الثلاثين اه ولعل مراده بشرح الارشاد الامداد فاني لم أره في فتح الجواد وقوله لم يكفوا اجتهادا أي لان  
الاجتهاد لا يثبت به الشهر في حقهم كما يؤخذ من أول عبارته بل لا بد عند العجز المذكور ان يكملوا العدد  
وجرى على ذلك القليوبي على الجلال فقال ومن الظن يعنى الغالب الذي يجب به الصوم الاجتهاد في نحو  
اسير أو محبوس لاني أهل بلد قرب عهدهم بالاسلام مثلاً فلا بد فيهم من رؤية أو بيته اه أي فان عجزوا  
فلا بد من اتمام شهر شعبان ثلاثين قلت وهذا لا ينافيه كلام الاذرعى الذي نقله عنه مر ووالده كما



(وَصَرْحَةُ الطَّلَاقِ)

أي ما اشتق منه إجماعاً  
(وكذا القراق والسراح)  
أي ما اشتق منهما على  
المشهور ولا يقبل ظاهراً  
صرف هذه الصرائح  
عن موضوعها بنية  
كقوله أردت إطلاقها  
من وثاق أو مفارقتها  
للمنزل أو بالسراح  
التوجه إليه أو أردت  
غيرها فسبق لساني إليها  
نعم إن قال الأول وهو  
يحلها من وثاق أو الثاني  
كلاهما فنفاق وقد  
ودعها عند سفره  
أو الثالث كاسرحت عقب  
أمرها بالتبكير لمحل  
الزراعة على ما يحسه  
بعضهم فيها قبل ظاهراً  
أه المقصود نقله ونحوه  
في النهاية وقوله بلانية  
فوق قال لم أنو به الطلاق  
لم يقبل وحكي الخطابي  
فيه الإجماع أه مغني  
وقوله لم يقبل أي ولا  
يدين ففي الأنوار من  
الطلاق ما نصه قواعد  
الأولى قال القاضي  
حسين رحمه الله تعالى  
في ضبط ما يقبل ويدين  
إن لما يدعيه الشخص  
مع إطلاق اللفظ مراتب  
أحدها أن يدعي ما يرفع  
ما صرح به بأن قال أنت  
طالق ثم قال أردت طلاقاً  
لا يقع عليك أولم أرد  
الطلاق لم يقبل ظاهراً

يتوهم لأنه مفروض في قوم لم يكن عندهم علم إلا بأن في الأشهر شهر إيجاب صومه يقال له رمضان لا يعرفون  
عنه يكون في هذه السنة في البرد مثلاً فيجتهدون في تعيين وقته عند وجود هذه العلامة ويؤيده تعبير الأذرع  
بقوله عند الاشتباه الخ فإن المراد به الاشتباه الناشئ عن عدم معرفة عين الشهر بدليل عطف أو إساري على  
قوله أهل ناحية وكلام شارح الإرشاد ومن تبعه مفروض في قوم يعرفون الشهر وعجزوا عن الرؤية والبيئة  
ويوضحه ما في شرح العباب له ونصه وبحث يعني الزركشي كالسبزي أنه لا ينحصر ثبوته في البيئة  
والرؤية بل يثبت بالاجتهاد ويكون بالنظر في التاريخ المتقدم ورد بأنه إن أراد مطلق الاجتهاد حتى لنحو أسير  
فهو مذكور في كلامهم وسيأتي أو أنه يثبت بالاجتهاد لعامة الناس إذا عجزوا عن الرؤية والبيئة فهو ممنوع  
وان سبقت إليه شيخه الأذرع بالنسبة إلى أهل ناحية حديثي عهد بالاسلام لأنهم إذا تراءوا ولم يروا لم يكتفوا  
اجتهاداً بل يفطرون كما للعدة شعبان أي يلزمهم القطر ولا يجوز لهم الاجتهاد لأنه لا محال للاجتهاد فيمن  
يتراءى الحلال كما صرح به كلامهم وهو واضح أه لكن قد علمت أن مراد الأذرع ما ذكرنا لا كما فهمه  
ابن حجر وقوله وجب عليه أن يجتهد قال في فتح الجواد توصلاً للواجب بقدر الامكان نظير ما مر في الصلاة أه  
ولو أداه اجتهاده إلى فوات رمضان وأراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لأن الأصل كمال رمضان نعم لو علم نقص  
رمضان الثلاث كفاه قضاء تسعة وعشرين وكذا إن ظن نقصه بالاجتهاد فيما يظهر بأن أداه اجتهاده إلى شهر  
معين سابق وعلم نقصه فليتأمل سم على التحفة وقوله بالنظر في التواريخ المعلومة من الحر والبرد والربيع  
والخريف والقول أه بان يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في البرد أو في وقت القاء كبة القلانية وتدخل  
أيام البرد أو وقت القاء كبة المذكورة فيجتهد في تعيين الشهر بقوله إذا تحير في القبلة فإنه يصلي إلى جهة أي  
أن ضاق الوقت كما يفيد ما في الروضة وأصلها عن الإمام وأقراده قاله سم العبادي في شرح أبي شجاع قوله  
وأصحهما أنه لا يؤمر بالصوم نحوه في النهاية والتحفة وهل لهذا أي الذي اجتهد فلم يظهر له شيء إلا خذ بقول  
الغير الناشئ عن الاجتهاد كما في الوقت والأواني والقبلة أولاً كما هو ظاهر كلامهم ويفرق بينه وبين تلك بأن  
دلائلها قوية فيجاز تقليد العارف بها وهذا دليله خفي جداً فطالب من كل واحد بخصوصه كل محتتمل وللنظر في  
ذلك مجال أه ابن حجر في حواشي فتح الجواد ومحتتمل بفتح الميم قال العلامة علوي السناف في القوائد  
المكية قال السيد عمر في الحاشية في الطهارة كثيراً ما يقولون في إباحات المتأخرين وهو محتتمل فإن ضبطوا بفتح  
الميم الثاني فهو مشعر بالترجيح لأنه بمعنى قريب وان ضبطوا بالكسر فلا يشعر به لأنه بمعنى ذي احتمال  
أي قابل للحمل والتأويل فإن لم يضبطوا بشيء منهما فلا بد أن تراجع كتب المتأخرين حتى تنكشف حقيقة  
الحال أه وأقول والذي يظهر أن هذا إذا لم يقع بعد أسباب الترجيح كلفظ كل أما إذا وقع بعدها فيتعين  
الفتح كما إذا وقع بعد أسباب التضعيف أه كلام السناف فعليه بقرأ محتتمل بفتح الميم كما قلت لأنه وقع بعد  
أسباب الترجيح لفظ كل وأسباب الترجيح للاحتمالين الذين ذكرهما في قوله للاحتمال الأول كما  
في الوقت الخ وقوله للاحتمال الثاني كما هو ظاهر كلامهم الخ وحيث ذكر أن كلاماً من الاحتمالين قريب وقال  
وللنظر في ذلك مجال أي جولان يمكن أن يتوصل به إلى ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر والتعويل عليه  
فبقول حيث علوا وجوب الاجتهاد بالتوصل للواجب بقدر الامكان كما تقدم وعولوا في وجوب الصوم  
على المكلف على غلبة الظن وقالوا أن التكاليف بالمسائل الفقهيّة منوطة بغلبة الظن فيمكن أن يقال هنالك  
الاخذ بقول الغير الناشئ عن الاجتهاد إذا قامت عنده قرائن قوية تغلب على ظنه أصابته في اجتهاده حيث  
بذل جهده في اجتهاده وتمسك بدلائل قوية تبعد الخطأ معها رأي في التحفة بعد قول المتأخر وإن يعتكف  
يعني في رمضان سيما في العشر الاواخر منه ما نصه رجاء مصادفة ليلة القدر أذهى منحصرة فيه عندنا كما دلت  
عليه الأحاديث الصحيحة الكثيرة ومن ثم لو قال لزوجه أنت طالق ليلة القدر فإن كان قاله أول ليلة إحدى



ولم يدين باطنا الثانية  
أن يدعى ما يقيد الملقوظ  
بان قال أنت طالق ثم  
قال أردت عند دخول  
الدار أو مشيئة زيدا فلا  
يقبل ظاهرا ويدين  
الثالثة أن يدعى تخصيص  
عام فيقبل ظاهرا بقرينة  
ولا يقبل بدونها ويدين  
الرابعة أن يحتمل  
الملقوظ الطلاق وغيره  
ولم يشع كالكتابات  
فيقبل ظاهرا وباطنا  
وقوله أن يدعى تخصيص  
عام الخ في فتاوى ابن  
سبحان الشيخين وغيرهما  
قالوا لو خصص عاما  
بالبينة كان قال كل امرأة  
لي طالق وقال أردت  
الواحدة فان لم تكن  
قرينة دين وإن كانت  
تشعر بارادته الاستثناء  
بان تقول له المستثناة  
وهي تخصمه تزوجت  
على فيقول لها عقب  
ذلك كل امرأة لي طالق  
ويقول أردت غير  
المخاصمة فيقبل منه  
ظاهرا وباطنا لقسوة  
ارادته بدلالة القرينة  
اه وقوله ولم يشع قال  
الزركشي الضابط أي  
للكنية ان يكون للفظ  
اشعار قريب بالفرقة  
ولم يشع استعماله فيه  
شرعا ولا عرفا اه سم  
على المنهج وقوله ولا  
يقبل ظاهرا أي عند

وعشرين أو قبلها طلقت في الليلة الأخيرة من رمضان أو في يوم إحدى وعشرين مثلاً لم تطلق الا في ليلة  
أحدى وعشرين من السنة الا بنية نعم لو رآها في ليلة ثلاث وعشرين مثلاً من سنة التعليق قبل بحث لأن  
كلامهم طافح بانها تدرك وتعلم فهو نظير ما فرمى من انفراد رؤية الهلال بل قياس ذلك انه لو أخبره من يعتد  
صدقه بانها رآها حدث أولاً لان علاماتها خفية جداً ومتعارضة فرؤية بعضها أو كلها لا يقتضي الحدث لانه  
لا يحتث بالشك كل محتمل والاو اقرب ان حصل عنده من العلامات ما يغلب على الظن وجودها وقد  
أوقعوا الطلاق بنظر ذلك في مسائل تعرف من كلامهم في باب اه وهو بحسب ما يظهر لي ربما يؤيد  
ما قلته فانه اعتبر غلبة الظن مع خفاء العلامات جداً والله تعالى أعلم بحقيقة الحال لان الشرع نقل والله تعالى أعلم  
وأرسل الى بعض محققى أفاضل أهل العصر ما ظهر لي في هذه المسئلة ونصه جوزوا بل أو جوا الاجتهاد في  
دخول الشهر لنحو اسير ومن في ظلمة ممن لا يتمكن من رؤية العلامات الظاهرة وسكتوا عن تقليد المجتهد  
عند التحير والذي يظهر امتناعه لانه لو قلد لا يقلد الا من خفيت عليه العلامات الظاهرة وهو نحو الاسير  
اذ لا يجتهد سواه وانما أو جوا عليه هو الاجتهاد للضرورة في حق نفسه فلا يتعدى ذلك لغيره فليتأمل اه  
بحر رفته وتأمله مع ما قدمناه بانصاف فان الظاهر هو ما ذكرناه والله تعالى أعلم ثم محل كونه لا يؤمر بالصوم  
كما هو الاصح ما لم يتحقق الوجوب فان تحققه ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كما اذا مضى عليه مدة قطع بانه  
مضى فيها رمضان ولا بد فراجع قاله الرشيدى على النهاية قلت ويؤيده قوله هنا لانه لم يعلم دخول الوقت  
ولا ظنه قوله وان غلب على ظنه أى بالاجتهاد الذى الكلام فيه فهو راجع لقوله وجب عليه ان يجتهد وقوله  
بعده أو قبله تعميم في قوله أو غيره قوله أجزاء ولا اعاده قال الدميرى على المنهاج وبهذا قال جميع العلماء  
الا الحسن بن صالح فقال عليه الاعادة لانه صام شاكا وقوله مردود باجماع السلف اه أى لان صومه  
اعتضد بالاجتهاد الذى يفيد غلبة الظن وهى كافية في سقوط الطلب عنه قوله ان يوافق ما بعد رمضان الخ  
نحوه في النهاية وغيره قوله فيجزئه بلا خلاف قال الدميرى كما لو وقفوا العاشر غلطا وعبارة النهاية فان وافق  
صومه ما بعد رمضان أجزاء جزما وان نوى الاداء كما في الصلاة اه قال في التحفة وغايته انه أوقع القضاء  
بنية الاداء لعذره وذلك جائز كعكسه اه وقول مر جزما الخ يعنى انه لا يأتى فيه خلاف القضاء بنية  
الاداء المذكور في الصلاة لان هذا موضع ضرورة أفاده عميرة الدميرى وقوله وان نوى الاداء يعنى الحقيقي  
كما هو ظاهر وقوله كما في الصلاة أى على الاصح فيها اذا أصبح صحة الاداء بنية القضاء وعكسه ان عذر  
بنحو غيم كان ظن خروج وقتها فنوا قضاء فتيين بمقار أو ظن بقاء فنواها أداء فتيين خروجه فعلى كل تصح  
الصلاة فان لم يعذر بما ذكر بأن نوى الاداء عن القضاء وعكسه عامدا عالما لم تصح صلاته قطعا لتلاعبه  
نعم ان قصد بذلك معناه اللغوى لم يضر كما قاله في الانوار أفاده في النهاية من باب صفة الصلاة وبما تقرير يعلم  
ما في كلام قل على المحلى حيث كتب على قول المنهاج فان وافق ما بعد رمضان اجزأه ما نصه قوله اجزأه  
أى ان لم يقصد الاداء الحقيقي والالم يجزئه كما في الصلاة اه (تنبيه) لو وقع هذا الصوم الذى وافق ما بعد  
رمضان في رمضان السنة القابلة وقع عنها لاعت السابقة كما أفاده في شرح المنهج قال ع ش في حواشيه  
لعل صورته انه نوى صوم غد عن رمضان اما لو نواه عن قضاء السنة السابقة فالوافق للقواعد انه لا يجزئ  
لا عن القضاء لان رمضان لا يقبل غيره ولو قضاء ولا عن الاداء لانه صرفه عنه اه قوله فيه وجهان وقيل  
قولان الا وجه لا صاحب الشافعى يستخرجونها أى يستنبطونها من قواعده أو نصوصه وحينئذ تنسب  
لصاحب المذهب وتعد وجوها في المذهب وقد يخرجون عن قواعده الشافعى ونصوصه ويجتهدون في مسألة  
من غير أخذ منهما بل على خلافهما كالزنى وإى ثور فتنسب لهم ولا تعد وجوها في المذهب كذا نبه عليه في  
التحفة والنهاية وحواشيه واما الاقوال فهى للشافعى رضى الله تعالى عنه ومشى النوى على انهما وجهان



حيث قال في المنهاج وهو قضاء على الاصح وقد قال في أول المنهاج وحيث أقول الاصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الأوجه لأصحاب الشافعي قوله وهو الصحيح لأنه ثبت في ذمته كاملاً قوله لأن صوم يوم العيد لا يصح وكذا يوم عيد الاضحى فهما لا يقبلان الصوم فلا يجوز صومهما مطلقاً لقضاء ولا نذراً ولا تطوعاً ولو صامهما ولو سهوا لم يصح خلافه لا في حنيفة فيما إذا نذر صومهما بعينه فانه قال يصح ويجزى وإن كان حراماً ووافقنا على أنه لا يصح صومهما عن نذر مطلق لئلا نذر صومهما محرماً فلا ينعقد نذره ولا يصح كماله نذرت المرأة صوم أيام الحيض وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر قوله غير صحيح بحال الخ قال في تكملة الوسيط أما أيام التثريب وهي ثلاثة بعد يوم النحر فالمذهب الجديد الصحيح أنه لا يجوز صومهما مطلقاً وهو مذهب أبي حنيفة وأصح الروايتين عن أحمد فإن صامها أي ولو سهوا عن كونها أيام التثريب لم يصح لما في صحيح مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أيام التثريب أيام أكل وشرب وقال في القديم يجوز للمتمتع العادم للمهدي صومها عن الأيام الثلاثة اللازمة له وهو مذهب مالك ورواية عن أحمد لما روى عن عائشة وابن عمر أنهما قالاً لم يرخص في أيام التثريب أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي وقول الصباحي رخص في كذا أو أمر بكذا أو نهى عن كذا بمنزلة قوله قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وما إلى الشيخ أبو محمد وأبو بكر البيهقي وصححه الشيخ تقي الدين بن الصلاح قال النووي وهو المختار دليل للصحة الحديث وإن كان مرجوحاً عند الأصحاب قال وأما قول صاحب الشامل أنه حديث ضعيف فباطل وعلى هذا ففي جواز صومها غير المتمتع إذا كان له سبب وجهاً أو أصحهما أو به قطع إلا كثرون أنه لا يجوز لعوم الأحاديث في منع صومها وإنما رخص فيه للمتمتع فيقتصر عليه وثانها وينسب إلى أبي إسحق المروزي أنه يجوز لأن تجوز صومها للمتمتع إنما كان لأنه صوم له سبب فيجوز كل صوم له سبب قال السرخسي والوجهان مبنيان على أن إباحة صومها للمتمتع للحاجة أم لكونه له سبب وفيه خلاف لأصحابنا من علله بالحاجة خصه بالمتمتع فلم يجوزه غيره ومن علله بأن سبب جواز صومها عن كل صوم له سبب دون ما لا سبب له أه مافي التكملة وقوله قال النووي وهو المختار دليل لعبارة الجلال المحلى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليل أي نظر إلى أن المراد لم يرخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أه وقوله نظر إلى أن المراد قال سم على البيهقي هو المتبادر وكتب قل مانصه قوله هو الراجح دليل فالمذهب المعتمد خلافه وإن شريعي الحاج الأول يعني نفر الأول وأقام بمكة وأشار بقوله نظر الخ إلى أن محل رجحان الدليل إذا أريد به ذلك والأفلا أه وقوله والإي وان لم يرد به ذلك بأن أريد لم يرخص من له مقام الفتوى أي الاجتهاد فلا يكون الدليل راجحاً لكن جعله إلخاً كم أبو عبد الله من المرفوع قال النووي في شرح المذهب وهو القوي من حيث المعنى وهو ظاهر استعمال المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه واعتمده الشيخان في صحيحهما ويرخص بضم أوله وفتح ثالثة المشددة مبنيًا للمفعول ويصمن أي يصام فهن مخذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير أه من القسطلاني على البخاري قوله فعليه صومه بلا خلاف قال في التحفة والنهاية لم تكن منه في وقته قال ع ش أي ويقع ما فعله أو لا تقبل مطلقاً إذ لم يكن عليه صوم فرض أخذاء تقدم عن البارزي في الصلاة فإن كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقيد بكونه عن هذه السنة والأفلا يقع عن القرض الآخر قياساً على ما تقدم له في الصلاة قوله على طريقتين الطريقتان والطرق هي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب قوله وهو القديم قال الأذري في فتح التوسط هذا هو المشهور في نسبه وحكاية جماعة عن الأئم فافهموا أنه جديد قوله كالجيج إذا أخطأ أو وقفوا العاشر قال في فتح التوسط قياسه على وقوف الجيج في العاشر قال السرخسي وكذا هو في الإبانة وكافي الحوار زمي واحد تعلقي القاضي الحسين والمطابق لمسلتنا أن يقال فوققوا الثامن

الحاكم ودين فيما بينه  
وبين الله عز وجل كما  
سيأتي عن المغني وقوله  
صرف هذه الصرائح أي  
بلاقرينة وقوله غيرها  
أي غير الالفاظ  
المذكورة وقوله قبل  
ظاهراً أي لوجود القرينة  
الدالة على ذلك وعبرة  
المغني ولو قال أردت  
بالطلاق إطلاقها من  
وثاق أو بالفراق مفارقة  
المزمل أو فراقاً بالقلب  
أو بالسراح تسريحها  
إلى منزل أهلها أو  
أردت غير هذه الالفاظ  
فسبق لسانها إليها ولم  
يكن قرينة تدل على  
ذلك لم يقبل في الظاهر  
لأنه خلاف ما يقتضيه  
اللفظ عرفاً ودين فيما بينه  
وبين الله تعالى لأنه  
يحتمل ما دعه فان  
كانت قرينة كما لو قال  
ذلك وهو محلها من وثاق  
قبل ظاهراً لوجود  
القرينة الدالة على ذلك  
أه وقال ع ش على قول  
النهاية ولا يقبل قوله  
أردت الخ المتبادر عدم  
القبول ظاهراً وإن ذلك  
ينفعه فيما بينه وبين الله  
تعالى فلا يجب التصديق  
بها باطناً وإن كان قوله  
هذه أضحية صريحاً في  
النذر يعني حكماً لانه  
ملحق به لأن الصريح  
يقبل الصرف أه قلت



اضحية واجبة تمتنع عليه  
أكله منها لان المقصود  
به على ما تقرر الا تمتنع  
ظاهرا وبه يحجب عن  
قول ع ش بعد قوله يقبل  
الصرف الا ان يحمل قوله  
ولا يقبل الخ على معنى  
لا ظاهرا ولا باطنا  
فيوافق قوله بمتنع عليه  
أكله منها اه وقول  
م ر مع جهلهم انما لم  
يستقط عنهم حينئذ  
وجوب الذبح لتقصيرهم  
بعدم التعلم اه ع ش  
فعلم منه ان هذا في جاهل  
غير معذور وتسل  
الشرقاوى والباجورى  
عن ع ش انه قال لا يبعد  
اغتنار ذلك للعوام اه  
قال الباجورى وهو  
قريب لكن ضعفه  
مشايخنا اه (فائدة)  
قال السقاف في الفوائد  
المكية في اصطلاحات  
فقهاء الشافعية مانصه  
واذا قالوا لا يبعد كذا فهو  
احتمال اه تنبيه نصوا  
على انه يجب علينا على  
المكلف تعلم احكام  
ما يتعاطاه من الاعمال  
واجبة او مندوبة لان  
التلبس بعبادة فاسدة  
حرام وقالوا المراد  
الاحكام الظاهرة دون  
الخفية فالعامة يعذر فيما  
يحصل منه جهلا ولا  
يؤاخذ به اذا كان مما

غلطا وهذا ما في الحاوى وتعليق القاضى ابى الطيب والشامل والمهذب والتهذيب وغيرها اه وأشار  
الدميرى الى أن قياسه على العاشر له وجه من حيث انه فعله في غير وقته قوله والجديد الخ وقال في النهاية (والا)  
أى وان لم يدرك رمضان بان لم يتبين له الحال الا بعده أو في أثناءه (فالجديد وجوب القضاء) لمسافته لا يانه  
بالعبادة قبل وقتها فلا يجوز له كفاي الصلاة والتقديم لا يجب للعذر وافهم كلامه عدم لزوم شئ حيث لم يتبين له  
الحال كفاي الصلاة وهو كذلك لان الظاهر صحة الاجتهاد اه قوله وهذا ما أورده المصنف يعنى الغزالي  
في الوسيط الذى عليه هذا الشرح قوله اذ لا يبنى القولان على الوجهين أى لان القول للشافعى والوجه  
لا صحابه يستخرجونه من أصوله أى قواعد قال عميرة على المحلى على المنهاج وأجاب ابن الرفعة بان الوجهين  
مخرجان على أصول الشافعى وحينئذ فلا يمتنع ذلك اه قال في العباب ولو تحرى لشهر نذره فوافق رمضان  
لم يصح اه ونحوه في النهاية وقوله فوافق رمضان أى فصام شهرا فوافق رمضان وقوله لم يصح أى لا عن  
النذر ولا عن رمضان أى ولا يقع نقلا كما قاله قل على المحلى ويوجهه كما قاله ابن حجر في شرحه بان ما نواه  
وهو النذر لم يصادف محله وأيضاً ف رمضان لا يقبل غيره وما هو مخاطب به باطنا وهو رمضان لم ينو فلم يقع  
عن واحد منهما اه ومثله كما قال خط على المنهاج ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى به في رمضان وقال في  
تكملة شرح الوسيط ولوصام المحبوس بالاجتهاد فافطر بالجماع في بعض الايام فان تحقق انه صادف  
رمضان لزمه الكفارة لانه وطئ في نهار رمضان الثابت بنوع دلالة فهو كما اذا وطئ بعد حكم القاضى بالشهر  
بقول عدل واحد وان صادف غيره لم يلزمه لان الكفارة لحرمه رمضان اه وفي حواشى سم على التحفة  
في فصل في بيان كفارة الجماع (تنبيه) يشترط في لزوم الكفارة أيضا تيقن كون اليوم من رمضان ولهذا  
عبر في العباب بقوله من رمضان قيناهم قال وخرج باليقين الوطاء في أول رمضان اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق  
انه من رمضان قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل عبارته ان نحو المحبوس اذا صام بالاجتهاد ثم افطر  
بالجماع فان تحقق انه صادف رمضان لزمته الكفارة وان لم يصادفه أو شك هل صادفه أو لا لم يلزمه انتهت  
وبها تعلم ان قول المصنف أول رمضان لاحاجة اليه بل هو موهوم فلو أبدل أول يوم لكان أولى اه سم  
وقوله موهوم أى يوهم ان غير اليوم الاول ليس مثله فيما ذكر وان كان يمكن حمله على مجرد التمثيل  
(الباب الثانى في ثبوت هلال رمضان وجوب الصوم بالنسبة لعموم الناس)

يثبت باستكمال شعبان ثلاثين من رؤية عدلين هلاله لا بواسطة نحو مآة بعد الغروب وشهادتهما بهما بين  
يدى القاضى بلفظ أشهد انى رأيت الهلال ولومع اطلاق غيم لا يحيل الرؤية عادة مع الحكم منه روى  
البخارى في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين قال في الفتح ظاهره  
حصر الشهر في تسع وعشرين مع انه لا ينحصر فيه والجواب ان المعنى ان الشهر يكون تسعة وعشرين  
ويؤيده قوله في حديث أم سلمة في الباب يعنى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الشهر يكون تسعة  
وعشرين يوما وقوله فان غم عليكم بضم المعجمة وتشديد الميم أى حال بينكم وبينه غيم يقال غممت الشئ  
اذا غطيته اه وأخرج البيهقى عن ابن عمر الشهر ثلاثون والشهر تسعة وعشرون فان غم عليكم فعدوا  
ثلاثين وأخرج النسائى عن أنى هريرة الشهر يكون تسعة وعشرين يوما ويكون ثلاثين فاذا رأيتوه فصوموا  
واذا رأيتوه فافطروا فان غم عليكم فاكلوا العدة أو رد ذلك في الاتحاف ويثبت أيضا بشهادة عدل برؤية  
هلال رمضان بعد الغروب لا بواسطة نحو مآة قال في التحفة ولومع اطلاق غيم لا يحيل الرؤية عادة وقال  
في النهاية وان كانت السماء مصححة اه أى خلافا للتحفة قال في شرح الدر (وقبل بلاد عوى وبلا لفظ  
اشهد) وبلا حكم ومجلس قضاء لانه خبر لا شهادة (للصوم مع علة كغيم وغبار خبر عدل أو مستور)  
لا فاسق اتفاقا (ولو) كان العدل (قنا أو اتنى أو محدودا في قذف تاب و) قبل (بلا علة جمع) عظيم (يقع



نخفي وذ كر حج في

مطلات الصلاة من

التخفة أن كل ما عذروا

يعني العوام بجهاه تخفاته

على غالبهم لا يؤخذون

به قال ويؤيده تصريحهم

بأن الواجب عينا إنما

هو تعلم الظواهر لا غير

اه ونحوه في النهاية

وقال في شرحه للعباب

من باب الصيام بعد قول

المتن أو كلاً أو شرباً

يعني الرجل والمرأة أو

فعلاً منافياً آخر مكرهين

وكذا اجابهم أن أمكن

مانعه وقد يدخل في

قولهم أن أمكن ما لو كان

ما فعله مما يجبهه أكثر

العامه فلا فطر حينئذ

وهو محتمل وإن بعد

اسلامهما وقر بامن

العلماء أخذوا أمر في

نظاره في الصلاة ثم

رأيت في المجموع ما يؤيد

ذلك ثم قال عن الزركشي

وقد سوى صاحب

الذخائر والانتصار

بين الناس والجاهل في

جميع الأحكام أي ولم

يفرق بين حديث العهد

بالاسلام ونحوه وغيرهما

لكن المعتمد تقيده

بما مردون الأشياء

الظاهرة لتقصيره بترك

تعلمها الواجب عليه

فلا يعذر بالجهل بحكمها

ثم رأيت الأذري صرح

بما ذكرته اه وقال

العلم الشرعي وهو غلبة الظن (نحبرهم وهو مفوض الى رأى الامام من غير تقدير بعدد) على المذهب اه  
قال ابن عابدين وقيل الخ هذا أولى من قول الكنز ويثبت رمضان لما في البحر من ان الصوم لا يتوقف  
على الثبوت وليس يلزم من رؤيته ثبوته لان محيئه لا يدخل تحت الحكم وفي الجوهره لو شهد عند الحاكم  
رجل ظاهره العدالة وسمعه رجل وجب عليه الصوم لانه قد وجد الخبر الصحيح قلت وأما قوله فيما سياتي  
وطريق اثبات رمضان الخ فالمراد اثباته ضمناً لاجل ان ثبت ما علق عليه من الوكالة ولذا يلزم فيه الدعوى  
والحكم والمنفى دخوله تحت الحكم قصد اوكم من شيء ثبت ضمناً لا قصداً فليس اثباته لاجل صومه كما وهم  
قوله لانه خبر لا شهادة قال في الهداية لانه امر ديني فاشبهه رواية الاخبار وقوله لا فاسق اتفاقاً لان قوله في  
الديانات غير مقبول أى في التي يتيسر تلقيها من العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء  
ونجاسته ونحوه حيث يتجرى في خبره فيه اذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدول اه والعدل هو  
المسلم البالغ العاقل التارك للكبائر والاصرار على الصغائر وما يخل بالمرءة كما في ابن عابدين وقوله وقيل  
بلاعلة قال ابن عابدين أى ان شرط القبول عند عدم علة في السماء لفساد الصوم أو القطر أو غيرهما كما  
في الامداد وقوله جمع عظيم نقل ابن عابدين عن بعضهم انه لا يشترط فيهم اسلام ولا عدالة ولا حرية ولا  
دعوى ثم قال وفي عدم اشتراط الاسلام نظر لانه ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب  
للعلم القطعي بل ما يوجب غلبة الظن وعدم اشتراط الاسلام لا بدله من نقل صريح اه وقوله وهو مفوض  
الى رأى الامام أى فان وقع في قلبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهود أمر بالصوم نقله ابن عابدين ثم قال  
في شرح الدر وطريق اثبات رمضان والنظر ان يدعى وكالة معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين  
والوكالة وينكر الدخول فيشهد الشهود برؤية الهلال فيقضى عليه به ويثبت دخول الشهر ضمناً وقوله  
بأن يدعى الخ قال ابن عابدين أى بأن يدعى مدعى على شخص حاضر وان فلا نا الغائب عليك كذا من الدين  
وقد قال لي اذا دخل رمضان فأنت وكلية قبض هذا الدين ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر بدين له عليه مؤجل  
الى دخول رمضان فيقر بالدين وينكر الدخول وقوله فيقضى عليه به أى بثبوت حق القبض وقوله ويثبت  
دخول الشهر ضمناً لانه من ضرورات صحة الحكم قبض الدين فقد ثبت في ضمن اثبات حق العبد  
لا قصداً ولهذا قال في البحر عن الخلاصة بعد ما ذكره الشارح هنا لان اثبات محي رمضان لا يدخل تحت  
الحكم حتى لو أخبر رجل عدل القاضي بمجيء رمضان وقبل وأمر الناس بالصوم يعني في يوم الغيم ولا يشترط  
لفظ الشهادة وشرائط القضاء اما في العيد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق  
العباد اه قلت والحاصل ان رمضان يجب صومه بلا ثبوت بل بمجرد الاخبار لانه من الديانات ولا يلزم  
من وجوب صومه ثبوته كما مر وحينئذ ففائدة اثباته على الطريق المذكور عدم توقفه على الجمع العظيم لو كانت  
السماء مصححة لان الشهادة هنا على حلول الوكالة بدخول الشهر لا على رؤية الهلال ولا شك ان حلول  
الوكالة يكتفى فيها بشاهدين لانها مجرد حق عبيد ولا تثبت الا بثبوت الدخول واثبت دخوله ضمناً وجب  
صومه اه ثم قال في التخفة بعد قوله فيما تقدم عادة بلفظ أشهد اني رأيت الهلال خلافاً لما نازع فيه أو انه  
هل أو نحوهما بين يدي قاض وان لم تقدم دعوى لانها شهادة حسبة ولا بد من نحو قوله ثبت عندى أو حكمت  
بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معين مقصود لا بلفظ ان غدا أو الليلة من  
رمضان لكن اطلق غير واحد قبوله وعلى الأول لا يقبل وان علم انه لا يرى الوجوب الا بالرؤية أو كان موافقاً  
لمذهب الحاكم على المعتمد لا نه لا يخلو عن ابهام ولفساد الصيغة بعدم التعرض للرؤية وذلك للخبر الصحيح  
ان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما رآه فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم به فصام وأمر الناس بصيامه وضح  
أيضاً ان اعراياشهد به عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرة أخرى فقال يا بلال أذن في الناس فليصوموا



فصل جميع المقطرات مع النسيان أو الأكرام كذلك لا يؤثر فعلمها مع الجبل بالتحريم والافطار لا مطلقا بل بالنسبة لمن قرب عهده بالاسلام ونشأ ببادية بعيدة عن عار في ذلك وكذا يعذر العايم الخاطا لكن فيما يحمله أكثر العامة فيما يظهر وهو قياس من فروع كثيرة ذكرها في الصلاة وغيرها ثم نقل عن الزركشي مانعه وقد سوى صاحب الذخائر والانتصار بين الناسي والجامع في جميع الأحكام واقتصر عليه في الشرح الصغير اهـ

المقصود أنه إذا علمت هذا علمت أن اتفاق مر  
 وحج على أن الضحية تصير واجبة بما يقع في السنة العوام فيدان هذا الحكم من الأحكام الظاهرة التي لا يعذر العايم بعدم تعلمها وانصح قول ع ش فيما تقدم لتقصيرهم بعدم التعلم وظهور وجهه تضعيف قوله لا بعد اغتثار ذلك للعوام والله تعالى أعلم ولنرجع الى ما نحن بصدده فنقول

ولا يجوز لمن لم يره الشهادة برؤيته أو بما يفيدها ككونه هل وان استفاض عنده ذلك بل وان أخبره بها عدد التواتر وعلم بهاضرة لا نه لا يكفي قوله أشهد أن غدا من رمضان بل لا بد من التصريح بأنه رآه أو بما يتبادر منه ذلك اهـ وسياقه الحديث الثاني مع ما قبله ليبين به أن المراد بالأخبار الشهادة إذا الأخبار لا يجب به الصوم على العموم كما هو ظاهر قاله بج نقلا عن الشوبري قال في الإيعاب وخبر الشاهد بن حملوه على سؤال أو الذنب جمع بين الأحاديث وسيأتي عن الانحاف الجواب عن رواية الشاهد بن أيضا وقوله خلافا لمن نازع فيه هو ابن أبي الدم فقال لا يجوز أن يقول أشهد أني رأيت الهلال لأنها شهادة على فعل نفسه بل طريقه أن يشهد بطلوع الهلال أو على أن الليلة من رمضان ونحو ذلك ويدل للاول المعتمد الحديث الصحيح الدال على قبول شهادته بأنه رآه وقبول شهادة المرضعة إذا قالت أشهد أني أرضعته ولم تطلب أجره فإن طلبت أجره لم يكف قولها ذلك كما قاله في الانحاف قال في فتح الجواد على أنها ليست على فعل النفس لأن الرؤية من باب الادراكات والعلوم اهـ أي لا من باب الأفعال فتنصيص الشاهد عليها لتحقيق ليقينه وعلمه كما قاله في شرح العباب وقوله بين يدي قاض يعني ينفذ حكمه ولو قاضي ضرورة كفاي قل على الجلال وقوله وان لم تتقدم دعوى ظاهره جواز الدعوى ولعلها جائزة من أي مسلم كان بل قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى أنه قدر رؤى الهلال سم نقله عبد الحميد وقوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندي الخ فعلم أن الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك أنه لا أثر لجوع الشاهد بعده كالأثر له بعد الحكم ثم قد يدل قوله المذكور على أن مجرد الشهادة بين يدي القاضي لا يوجب الصوم على من علم بها نعم ان اعتقد صدق الشاهد وجب عليه وقضية ذلك أن من أخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم إلا ان اعتقد صدقه لا مطلقا والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضي مع سكوته إذا علموا بذلك ويؤخذ من ذلك أن من علم بصوم زيد بأخبار من اعتدز يصدق له لا يلزمه الصوم إلا ان اعتد هو أيضا صدق بخبر زيد لأن أخبار زيد لا يزد على الشهادة بين يدي القاضي مع سكوته بل لا يساويها هذا بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع وان من أخبره عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم نحو ثبت عندي وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره لم يعتد خطأ بموجب قام عنده وانما يحتاج الى قول الحاكم كما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطلقا بحيث يجب القضاء على من لم يعلم بثبوت الصوم عنده إلا بعد فواته اهـ سم وعبارة ع ش بل حيث عرف عدالة وجب الأخذ بقوله لأن خبر العدل في العبادات منزل منزلة اليقين كما لو أخبره بطهارة الماء أو نجاسته فانه يجب اعتماد قوله فيهما وان لم يعتد صدقه فيما أخبره به اهـ وقوله بموجب قام عنده كضعف بصره أو العلم بفسقه ع ش وقوله كما لو أخبره الخ وعبارة المنهج وشرحه (ولو أخبره بتنجسه) أي الماء أو غيره (عدل رواية) كعبد وامرأة (مبين للسبب) في تنجسه كولوج كلب (أو قفها) بما ينجس (موافقا) للمخبر في مذهبه في ذلك وان لم يبين السبب (اعتمده) اهـ وقوله ولو أخبره أي عن نفسه أو عدل آخر وقوله بتنجسه أي أو بطهارته وقوله مبين للسبب في تنجسه أي أو طهره وقوله أو قفها أي عارفا بأحكام الطهارة والنجاسة وقوله اعتمده أي وجوبا اهـ من التحفة وقوله بحيث يجب القضاء أي فور التقصيره كما يؤخذ من عبارة حج في الفتاوى الكبرى من كتاب الصيام ونصها وسئل فق الله تعالى به عن صام تسعة وعشرين يوما من شهر رمضان ثم أفطر ثم بلغه أنه أفطر يوما من رمضان وان الشهر ثلاثون فهل يلزمه قضاء اليوم أولا فاجاب بقوله إذا ثبت أن أهل بلدته أو البلد القريبة منه مطلقا أو الهلال ليلة ثلاثي شعبان لزمه قضاء يوم على الفور اهـ وفيها أيضا قبل ذلك وسئل رضي الله تعالى عنه عن قضاء يوم ثلاثي شعبان إذا ثبت كونه من رمضان وليس يوم شك لكونه لم يتحدث الناس برؤيته هل يجب قضاؤه فورا كما قيل به في يوم الشك أم لا يجب فأجاب بقوله ملحظ وجوب التورية في ذلك



وقول النهاية خلافا

لعضمهم يصح رجوعه  
لقوله تصير به أضحية  
واجبة ولقوله ولا يقبل  
قوله النخ ومقابل الاول  
ما ذكره في التحفة عند  
قول المتن وكذا ان قال  
جعلتها أضحية من ان  
صيغة الجعل جرى  
خلاف في أصل اللزوم  
بها وفي قولنا وصل  
وان نذر في ذمته أضحية  
النخ وسيأتي وبه يعلم  
ما في قول العز بن عبد  
السلام في الغاية مختصر  
النهاية وان عين شاة  
للضحية فله أحوال  
الاولى ان يقول جعلت  
هذه الشاة أضحية فتصير  
أضحية اتفاقا ولا يتصور  
اتسكا كما عن ذلك  
كالوقف والاعتاق  
اه اذ قد عمت ان في  
صيرورتها أضحية  
خلافا ومقابل الثاني  
هو في قولنا وفي بغية  
المسترشدين عن العلامة  
عبدالله باقيه ما نصه  
ظاهر كلامهم ان من  
قال هذه أضحية أو هي  
أضحية أو هدى  
تعينت وزال ملكه عنها  
ولا يتصرف الا بذبحها  
في الوقت وتفرقتها ولا  
عبرة بنية خلاف ذلك  
لانه صريح قال الأدرسي  
كلامهم ظاهر في انه  
انشاء وهو بالاقرار أشبه

انما هو تقصيرهم بعدم الاعتناء بترائي الهلال مع انه موجود بدليل ثبوت وجوده ولا عبرة بوجوده نحو غيم  
مانع لندرتة في خصوص ليلة رمضان واذا تقرر ان هذا هو ملحظ وجوب القورية الذي لا يخصص عن  
اعتباره في إيجابهم القورية اتجه ان المراد بيوم الشك هنا هو يوم ثلاثي شعبان سواء تحدث الناس برؤيته  
أم لا لان التحدث بذلك لا مدخل له هنا في إيجاب القورية وانما وجبها ما قررت واطلاق يوم الشك على  
ما مر شائع ومن ثم كان اشتراط التحدث في تسميته شكاً انما يأتي على الضعيف انه لا يحرم صوم ما بعد  
نصف شعبان اولئك يوم الحرمه بسبب كونه بعد النصف وكونه بعد الشك اه وقول التحفة ثبتت عندى  
أى وجود الهلال أو ان غدا من رمضان أو حكمت أى بذلك بشهادته أى الشاهد برؤية الهلال ولو علم غير  
القاضى فسق اليهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له اذ لا يتصور رجوعه بالنية والظاهر انه يحرم عليه  
الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضى المشهود عنده وجعل حال العدول فالأقرب انه  
كالولم يشهدوا بناء على انه يتعزل بالفسق ولو لم يكن القاضى أهلاً لعنى للقضاء لكنه عدل فالأقرب لزوم  
الصوم تنفيذ الحكمه حيث كان ممن ينفذ حكمه شرعاً اه نهاية وقوله حيث يحرم صوم يوم الشك كان شهدوا  
ليلة الثلاثين من شعبان واحتمل خبره ولا عالفسقة الصدق والكذب على السواء كما سيأتى بياناً في الكلام  
على يوم الشك وقوله ولو علم غير القاضى فسق اليهود داخل وفي فتاوى حج قولهم لا عبرة برؤية بقى بعد حكم  
الحاكم قال الزركشى وهو ظاهر فيمن جهل حال الشاهد اما العالم بفسقه أو كذبه فالظاهر انه لا يلزمه الصوم  
اذ لا يتصور منه الجزم بالنية بل لا يجوز له اه وفي بغية المسترشدين نقلاً عن بعضهم اذ لم يستند القاضى  
في ثبوت رمضان الى حجة شرعية بل بمجرد تهور وعدم ضبط كان يوم شك وقضاه وواجب اذا بان من  
رمضان حتى على من صامه الا ان كان عامياً ظن حكم الحاكم يجوز بل يوجب الصوم فيجزئه فيما يظهر اه  
قلت وقال ابن حجر في تقييده على تحريم المقتل وأفتى شيخنا وأمة عصره تبعاً لما عايناه انه لو ثبت الصوم أو الفطر  
عند الحاكم لم يلزم الصوم ولم يجر الفطر ان يشك في صحة الحكم لتهور القاضى أو لمعرفته بما يقدر في الشهود  
فادار والحكم على ما في ظنه ولم ينظر والحكم الحاكم اذ ادار انما هو على الاعتقاد الجازم انتهى اه كلام بغية  
المسترشدين وقوله على الاعتقاد الجازم أى أو غلبة الظن فلا تغفل وقول النهاية بناء على انه يتعزل بالفسق  
قال ع ش يعلم منه ان الكلام فيما اذ لم يعلم المولى بفسقه ويؤله لانه حينئذ لا يتعزل ثم قال ولورأى فاسق  
جهل الحاكم فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف ثبوت الصوم  
عليها م ر اه أى وجهل فسقه أيضاً من نوجب عليه الصوم بتلك الشهادة والحكم بها والالم يجب عليه  
الا اذا اعتد صدقه كما هو ظاهر وقول النهاية حيث كان ممن ينفذ حكمه شرعاً بان ولاد السلطان أو من له شوكة  
غيره بان يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه كاذكره في باب القضاء وقول التحفة  
ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين فقصود أى وهو ناليس كذلك لعدم الامر فيه كما افاده  
في الانحاف عن الزركشى وقال قل على الهلال وقول بعضهم ليس هذا بحقيقة حقيقة لانه على غير معين  
لا حاجة اليه لان الحكم انما وقع بوجود الهلال ولزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له اه وقال سم في حواشى  
التحفة الذى حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف خلافاً وعبارة الاتحاف ومحل الخلاف في قبول الواحد  
اذا لم يحكم به حاكم فان حكم به حاكم براده وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجماعاً قاله النووي في  
شموعه وهو صريح في ان للقاضى ان يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشى  
لا يحكم القاضى بكون الليلة من رمضان مثلاً لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لمعين ومما برده  
أيضاً ان قولهم في تعريف الحكم انه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلانى صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها  
الزام لمعين الا على نوع من التعسف اه المتعبد بقله وأطال فيه جداً بنقائس لا يستغنى عنها فاعلم انه هنا



واستحسنه في القلائد  
قال ومنه يؤخذ أنه ان  
أراد أني أريد التوضيح  
بها تطوعا كما هو في  
عرف الناس المطرد  
فيما يأخذونه لذلك  
حمل على ما أراد وقد  
أفتى البلقيني والمراغي  
بأنه لا تصير مندورة  
بقوله هذه أضحت  
باضافتها اليه ومثله  
حده عقيقة فلان اه  
وقوله مندورة أي في  
حكم المندورة وقوله  
حمل على ما أراد أي  
لقيام القرينة الحالية  
وهي اطراد العرف  
وقوله باضافتها اليه لان  
الاضافة تقييد الملك  
فهي تنافي جعلها في  
حكم المندورة التقييد  
لزوالة فهذه قرينة  
لتلغية صارفة عن  
الوجوب ومن ذلك  
كما هو ظاهر هذه الشاة  
لسنة الاضحية أو جعلتها  
لسنة الاضحية لوجود  
القرينة اللفظية وهي  
قوله لسنة وفي حواشي  
البصري على قول  
التحفة في شرح قول  
المنهاج لا تحب الا بالترام  
أو هذه أضحية ينبغي  
ان يكون محله ما لم يقصد  
الاخبار فان قصده  
أي هذه الشاة التي أريد  
التوضيح بها فلا تعيين  
وقد وقع الجواب كذلك

تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما عرره هناك خصوصا وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل اه  
كلام سم وعما ذكره في الانصاف مما يؤيد الرد على الزركشي قوله ويؤيد ذلك ان هذا ليس على قضية  
الاحكام من كل وجه ومن ثم لم يحتج الى دعوى كسائر ما يقبل فيها شهادة الحسبة واكتفى بالمستور ولو كان  
حكما حقيقيا لتوقف على ثبوت عدالة الشاهد الباطنة وهي التي يرجع فيها الى قول المزمكين فتأمل ذلك فانه مهم  
ولم أر من تعقب الزركشي في ذلك بل تلمذ عنه وأقره اه وقوله وجب الصوم على الكافة أي كافة من  
في حكمه فقط دون غيرهم كما سننبه عليه عند قول التحفة أثبت بخلاف الهلال الخ وقوله ولم ينقض الحكم ظاهره  
وان رجع الشاهد قبل الشروع في الصوم ع ش وما ذكره في الانصاف عن المجموع ذكره في النهاية أيضا  
عنه وأقره وقول التحفة وعلى الاول لا يقبل وان علم انه لا يرى الوجوب الخ قال عبد الحميد وفاقا لا يعاب  
والاسنى يعني شرح الروض وخلافا لظاهر ما تقدم عن النهاية من التقييد بوجود الرتبة اه وعبرة النهاية  
ولا يكفي ان يقول يعني الشاهد في شهادته غدا من رمضان عار ياعن لفظ اشهد ولا مع ذكره مع وجود رتبة  
لا احتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنده بأن يكون أخذه من حساب أو يكون حنفيا  
يرى إيجاب الصوم ليلة الغيم أو نحو ذلك اه فظاهر تقييده بوجود الرتبة أي الشك في تلك الشهادة من حيث  
انه يحتمل انه بناها على معتقده المذكور انه لو لم توجد تلك الرتبة اعتد بتلك الشهادة وقد صرح بذلك حج في  
الفتاوى والانصاف فقال بعد ما نقل عن الزركشي وغيره نحو قول النهاية ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان الخ  
ما نصه فافهم قوله لا يوافقه عليه المشهود عنده انه لو وافقه الحالكم على ذلك بأن كان قضية مذهبه اعتد بالشهادة  
المستندة الى الحساب أو الغيم وبالحكم المترتب عليها وقال في الانصاف لو قال الشاهد اشهد ان غدا من رمضان  
لم يكف لاحتمال انه مقلد لمن يرى وجوب الصوم صبيحة ليلة الغيم أو انه معتمد لحساب أو تنجيم أو غير ذلك  
ومن ثم لم يحتمل اتبعه بقوله اه وقول النهاية أو يكون حنفيا صوابه حنبليا لان ذلك هو مشهور مذهبهم  
بخلاف الحنفية فان صوم يوم الغيم انما قال به بعضهم قيل على جهة التنبه لا الوجوب قاله البليسي نقل عن  
شرح العباب لابن حجر ومن نصوصهم أعني الحنابلة كشرح الاقتناع وشرح المنتهى وان حال دون مطالع  
غيم أو قتر بالجر يك أي غيرة أو نحوهما كالدخان أي حال ذلك ليلة الثلاثين من شعبان فعندنا قولان  
والصحيح منهما وجوب تبييت النية تلك الليلة احتياطاً عليه انه من رمضان قال في الانصاف وهو المذهب  
عند الاصحاب ونصروه وصنفوا التصانيف وردوا حجاج القائل بغيره وقالوا انصوص الامام أحمد رضي  
الله تعالى عنه تدل عليه اه وهو قول عمر وابنه وأبي هريرة ومعاوية وعائشة واسماء بنتي أبي بكر الصديق  
رضي الله تعالى عنهم لقوله عليه الصلاة والسلام انما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال  
ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له قال نافع كان عبد الله بن عمر اذا مضى من الشهر تسع وعشرون  
يوما بعث من ينظر له الهلال فان رؤي فذاك وان لم يرو ولم يحل دون منظره سحابة ولا قتر أصبح مفطر وان  
حال دون سحابة أو قتر أصبح صائما ومعنى اقدر والله ضيق وامن قوله تعالى ومن قدر عليه رزقه أي ضيق  
وقوله تعالى الله يبسط الرزق ان يشاء ويقدر وذلك بأن يجعل شعبان تسعا وعشرين وقد فسر ابن عمر بفعله  
وهو راويه واعلم بمعناه فيجب الرجوع اليه ويجزئ صوم هذا اليوم ان ظهر انه من رمضان بأن ثبتت رؤيته  
بموضع آخر لان صومه وقع بنية رمضان لمستند شرعي أشبهه الصوم للرؤية وثبت تبعاً للوجوب صومه أحكام  
رمضان فتصلى التراويح ليلة الثلاثين مع الغيم ويجب على من لم يبيت النية الا مساك مع القضاء وعلى من وطئ  
فيه الكفارة اذا لم تبين انه من شعبان فان تبين انه منه بان لم يرمع صحو بعد ثلاثين ليلة من الليلة التي غم فيها هلال  
رمضان تبين انه لا كفارة بالوطء في ذلك اليوم ولا تثبت بقية الاحكام الشهرية فلا يحل دين مؤجل به  
ولا يقع طلاق وعق معلقين به ولا تنقض عدة ولا مداة بلاء به ونحوه عملا بالاصل خولف للنص واحتياطاً



في نازله رفعت هذا الخبر

وحى شخص اشترى  
شاة للتضحية فلقبه  
شخص فقال ما هذه  
فقال اضحي اى وقوله  
ينبى ان يكون محله  
اى محل ويجوبها بهذه  
الصيغة وقوله فلا  
تعيين اى فتكون  
مسئولة لا واجبة وظاهره  
ولم يتم قرينة على  
قصده ويؤيده ما سياتى  
عن شرح العباب والله  
تعالى اعلم اه وفي  
الصحفة بعد ذكره نحو  
ما نقلناه عن النهاية فيما  
تقدم مانعه وفي التوسط  
في هذا مدى ظاهر  
كلام الشيخين انه  
صريح في انشاء جملة  
هدا وهو بالاقرار اشبه  
الأن ينوى به التشاء  
اه ويرد بان نظير هذا  
خر او مبيع منك بألف  
فكأن كلاً من هذين  
صريح في بابه فكذلك  
ذاته ثم رأيت بعضهم  
قال وفي ذلك خرج  
شديد وكلام الاذرى  
يفهم قبول ارادته انه  
سيتطوع بالاضحية  
بها ويؤيده قولهم بسن  
ان يقول بسم الله هذه  
عقيقة فلان مع  
تصريحهم بحل الاكل  
منها اه ويرد ما قاله  
أولاً بما مر في رد كلام  
الاذرى وثانياً بأن

امادة عامة وان اشتغلوا عن الترائى لعدوا وحريق أو نحوه فذلك نادر فيسحب عليه ذيل الغالب وفارق النعم  
والنظر بأن وقوعه ما غالب وقد استوى معهما الاحتمالان ورواية النهى عن صوم يوم الشك محمولة على حال  
الصحو جمعاً بين الاخبار فعملنا بأحوطها اه ما أردنا ارادته من تصحيحهم والذي ذهب اليه مالك وشافعي  
وأبو حنيفة والجمهور ان معنى أقدر واله قدر والتمام العدد ثلاثين يوماً من التقدير والدليل المعين لذلك رواية  
فأقدر واله ثلاثين وغيرها من الروايات الصحيحة الصريحة بإكمال العدد وأولى ما فسر الحديث بالحديث  
قال أهل اللغة يقال قدرت الشيء بتخفيف الدال أقدره بضم الدال وكسر ها وقدرته بتشديد ها وقدره بمعنى  
واحد من التقدير وزعم بعض الحنابلة ان ما مر عن أحمد عليه اجماع الصحابة وهم وأما قول نافع أصبح صائماً  
فيحتمل انه أراد ممسكاً عن المفطرات مستظراً ثبوت رؤية الهلال وان لم يجز صومه لثلاثين يوماً كذا في شهر  
رمضان والدليل عليه ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال لو صمت الدهر لفطرت يوم الشك  
ويحتمل انه كان ذلك اليوم يوم عاداته في الصوم وأخرج الحاكيم عن ابن عمر جعل الله تعالى الاهلة مواقيت  
للناس فصوم الرؤيته وافطر والرؤية فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً وأخرج الحاكيم أيضاً عن ابن عمر  
صوموا الرؤيته وافطر والرؤية فان غم عليكم فاكلوا سبعين يوماً اه من الانحاف وغيره (نفيه)  
قال في التحفة وبوجه ثبوته بالعدل ولو في أثنائه وان قيل في كلام الزركشي ما يخالفه وعلى الاول فمن فوائده  
وجوب قضاء اليوم الاول الذي بان انه من رمضان اه وكذا نفيه عليه في فتح الجواد فقال والاوجه انهما  
لوشهدا اثناء رمضان برؤية متقدمة قبل اخلا فالزركشي وقوله ولو في أثنائه أى رمضان بأن يشهد برؤيته  
في ليلة قبل الليلة التي رؤى فيها اه ايعاب اه عبد الحميد وقوله وان قيل في كلام الزركشي ما يخالفه وعبرة  
العبادى على ابي شجاع نصها وبحث الزركشي انهما يعنى الشاهدين لوشهدا اثناء رمضان برؤية متقدمة  
لم يقبل كما لو شهدا بعد الغروب ليلة العيد برؤية متقدمة لانه كما انه لا فائدة له هناك الا تقويت صلاة العيد  
لا فائدة له هنا الا تقويت ثلاثين رمضان اه وقد جرى في الانحاف والايعاب على ما بحثه الزركشي فقال  
واللفظ لا ايعاب مانعه فرع قال في الخادم لوشهدا اثنان اثناء رمضان برؤيته في ليلة قبل الليلة التي رؤى فيها  
فقياس ما مر فيما لو شهدوا بعد الغروب آخر رمضان برؤيته في الليلة الماضية عدم القبول هنا اذ لا فائدة له  
الا تقويت صلاة العيد وهذا نظيره اذ لا فائدة الا تقويت يوم ثلاثين رمضان نعم يقبل بالنسبة الى الاجال  
والتعليقات ما لم يؤخر الشهادة بلا عذر لانه فسق اه ملخصاً اه وقوله فقياس ما مر الخ بهامش الانحاف نقلنا  
عن خط سيم هذا القياس فيه نظر ثم رأيت في شرح الارشاد نقله عن بحث الزركشي ثم قرره والفرق هو الظاهر  
اه وقوله في شرح الارشاد لعله أراد به الامداد الشارح الكبير للارشاد وقول التحفة وعلى الاول فمن فوائده  
قضاء اليوم الاول ويظهر انه على التور لنسبتهم الى التقصير كما يؤخذ مما قدمناه لك عن فتاواه وكأنه يشير  
بقوله فمن فوائده الى رد قول الزركشي لا فائدة له هنا الا تقويت ثلاثين رمضان ومن فوائده أيضاً معرفة ابتداء  
وقت القنوت وصحة الاحرام بالحج في اليوم المحكوم بأنه من شوال بالشهادة المذكورة وكذا التقطع ثم  
الاكتفاء في ثبوت الهلال وجوب الصوم على العموم بشهادة العدل الواحد برؤيته هو المعتمد وفي قول  
يشترط في ثبوت رؤيته شهادة عدلين بها وعبرة المناهج مع شرحه للملح (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته  
(عدلان) كغيره من الشهور وادعى الاستوى انه مذهب الشافعي لرجوعه اليه ففى الام قال الشافعي  
بعد لا يجوز على هلال رمضان الاشهادان ونقل البلقيني مع هذا النص نصاً آخر صيغته رجع الشافعي بعد  
فقال لا يصام الا بشاهدين لكن قال الزركشي قال الصيمري ان صح انه صلى الله تعالى عليه وسلم قبل شهادة  
الاعراب وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد والا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما وعندي ان  
مذهب الشافعي قبول الواحد وانما رجع الى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه تمسك



ما ذكره لم يرد وإنما  
السنة ما يأتي اللهم هذه  
عقيدة فلان وهذا  
صريح في الدعاء فليس  
مما نحن فيه و يفرض  
انهم ذكروا ذلك  
لا شاهد فيه أيضا لان  
ذكره بعد البسملة  
صريح في انه لم يرد به  
الا تبرك فعلم ان هذا  
قرينة لفظية صارفة ولا  
كذلك في هذه أضحية  
اه كلام التحفة وقوله  
وفي التوسط اسم  
حاشية للاذري على  
الروضة سماها التوسط  
بين الروضة والشرح  
يعني شرح العزير  
لرافعي وقوله في هذا  
هدى أي في بيان حكم  
قول الشخص هذا  
هدى يعني للحرم وقوله  
صريح في انشاء جعله  
هديا أي فيكون واجبا  
بهذا القول وقوله وهو  
بالاقرار أشبه أي فاذا  
قصدا لاخبار بأنه يريد  
ان يهدي هذه الشاة  
يعني تلوعا فلا وجوب  
فاذا قامت قرينة على  
ذلك قبل ظاهرا وباطنا  
والادين كما قدمناه في  
قوله هذه أضحية بل  
ظاهر كلامه انه لا وجوب  
بهذا اللفظ ظاهرا وباطنا  
مطلقا وشمل كلام  
الاذري ما اذا لم يقصد  
شيئا بان أطلق حيث لم

للواحد باثر على ولهذا قال في المختصر ولو شهد برؤيته عدل رأيت ان أقبله للاثر فيه اه  
وهو الاصح اه كلام النهاية وقوله وادعى الاسنوي انه مذهب الشافعي كذا في المغني وقال عقبه فان المجتهد  
اذا كان له قولان وعلم المتأخر منهما كان مذهبه المتأخر اه وقوله ففي الام الام رواها البويطي عن الشافعي  
ومات قبل ترتيبها فرتبها الربيع واستدرك فيها أشياء يعني زاد فيها أشياء قاله ابن حجر العسقلاني في توالي  
التأسيس بحال ابن ادريس والام من مذهب الشافعي الجديد كما نص عليه ابن حجر في التحفة عند قول  
المنهاج في الخطبة وحيث أقول الجديد والجديد هو ما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه بمصر أي احداثا  
أو استقرارا كما قاله عميرة أي بان أقره قال الماوردي في اثناء كتاب الصداق غير الشافعي جميع كتبه  
القديم في الجديد الا الصداق فانه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع قاله المغني في خطبة المنهاج ولترجع الى  
ما نحن بصدد فنقول وهذا أعني قوله ففي الخ عما استدركه الربيع على البويطي كما قاله سم على المنهج نقلا  
عن عميرة وقوله قال الشافعي بعد أي بعد قبول شهادة العدل الواحد كما يوضحه صيغة النص الآخر فمراد  
الربيع البعدية في التاريخ لا في ترتيب الكتاب أعني الام كذا أفاده في شرح البهجة وقوله وقد صح كل منهما  
قال حج في الانحاف ومن صرح بصحتهما النووي كما مر عنه والزر كشي وغيرهما ومن ثم تواردا لاصحاب  
مع كثرتهم وكون الامر بين أعينهم نحو ما أر بعامة سنة على ثبوته بالواحد لصحة الحديث وعلمهم ان  
الشافعي رضي الله تعالى عنه انما يرجع للثنتين بعد ان قال بثبوته بالواحد لان الحديث لم يصح عنده فلما صح  
لم يبق عذر في الرجوع ويدل لذلك قول الشافعي في المختصر ولو شهد على رؤيته عدل رأيت ان أقبله للاثر  
فيه يريد ما رواه عن علي رضي الله تعالى عنه انه شهد عنده واحد برؤية هلال رمضان فقال لان أصوم يوما من  
شعبان أحب الى من ان أفطر يوما من رمضان وأمر الناس بالصيام ثم أجاب الشافعي عنه بان عليا انما أمر  
الناس بذلك على معنى المشورة لا الاكراه فلم يرجع عن قبول الواحد في آخر أمره الا لهذا الاحتمال مع ان قول  
الصحابي عنده ليس بحجة فلو علم في قوله سنة صحبته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرجع عن قوله  
لانه أسبق الناس الى اتباع السنة ومن ثم قال اذا صح الحديث فهو مذهبي واضر بواقولي الخاطئ وقد صرح فبان  
ان مذهبه بمقتضى وصيته ما كان عليه أولا فاعلم الاصحاب بذلك لم ينظروا الرجوع واستمروا على ترجيح  
ما كان عليه أولا اه وقوله وعندى ان مذهب الشافعي قبول الواحد وجهه ان الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي واضر بواقولي الخاطئ فثبت صح الحديث بعده عند أصحابه قدم  
عملا بوصيته وكان مذهبه قال النووي في المجموع هذا الذي قاله الشافعي ليس معناه ان كل أحد رأى  
حديثا صحيحا قال هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره وانما هذا المن لدرتبة الاجتهاد في المذهب على ما تقدم  
من صفته وشرطه ان يغلب على ظنه ان الشافعي رحمه الله تعالى لم يقف على هذا الحديث أولم يعلم بصحته وهذا  
انما يكون بعدم مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه لا تخذين عنه وما أشبهها وهذا شرط  
صعب قل من يتصف به وانما شرطه انما ذكر لان الشافعي رحمه الله تعالى ترك العمل بظواهر أحاديث كثيرة  
رأها وعلمها لكن قام الدليل عنده على طعن فيها أو نسخها أو تأويلها اه نقله في البرهان وقال ابن حجر في  
شرح العباب كما نقله عبد الحميد في حواشي التحفة في فصل في بيان فدية الصوم ما نصه وقد قدمت أول الصلاة  
ما يعلم منه انه حيث قال في شيء بعينه اذا صح الحديث في هذا قلت به وجب تنفيذ وصيته من غير توقف على  
النظر في وجود معارض لانه رضي الله تعالى عنه لا يقول ذلك الا اذا لم يبق عنده احتمال معارض الا صحة  
الحديث بخلاف ما اذا رأى واحدا يصح بخلاف ما قاله فلا يجوز لنا ترك ما قاله حتى ننظر في جميع القوادح  
والموانع فان انتفت كلها عمل بوصايته حينئذ والا فلا اه وقد اشبع الكلام على ذلك ابن حجر في شرح  
العباب أول الصلاة بعد قول المتن فرع نص عليه الشافعي والاصحاب ان الصبح هي الصلاة الوسطى



يستثنى الإصورة ما إذا  
نوى الانشاء والعوام  
حينئذ لا يقعون في  
حرج على كلامه  
فالحمد لله على هذا  
الاختلاف الذي به  
رحمة هذه الامة كما  
ورد وانما لم يقل  
الاذرعى وهو اقرار  
لان حتمية الاقرار  
شرعا اخبار عن حق  
سابق على المخبر غيره  
وقوله اه أى مافى  
التوسط وقوله ويرد  
أى قول التوسط وهو  
بالاقرار أشبهه وقوله  
بأنه أى قول الشخص  
هذه احدى وقوله نظير  
هذا حرج نظيره ان  
قاسم بأن غايته ان ذلك  
صريح لكن الصريح  
يقبل الصرف وقوله  
وفى ذلك حرج شديد  
أى فى ان نحو قول  
الشخص هذه أضحية  
يوجبها عليه ويلزمه  
ذبحها وفى وقتها حرج  
شديد ولذلك أفى  
السيد عمر البصرى  
بخلافه كما تقدم ومال  
سم أيضا الى خلافه  
حيث ناقش فى قول  
التحفة لا نه صريح كما  
تقدم عنه وقوله وكلام  
الاذرعى أى فى نحو  
قول الشخص هذه  
أضحية وقوله يفهم  
قبول ارادته الخ أى

وصحت الاحاديث انها العصر فهو مذهب الخ فارجع اليه ان شئت فان فيه تفاس وقول مر انما رجع  
الى الاثنين بالقياس أى على باقى الشهور كما يؤخذ من قوله سابقا كغيره من الشهور وقال الجمل على المنهج  
أى على بقية أنواع الشهادة ولعلوم انما استدلو بالقياس دون الاحاديث التى فيها ذكر الشاهدين لانها  
لا تقتضى انه لا بد من اثنين كما سيأتى عن الاتحاف والله تعالى أعلم وقوله سنة أى خبر عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم وقوله فانه تمسكك عليه لقوله لم يثبت أى ثم رجع عن هذا التمسك لما مر بانه فى الاتحاف وقال  
لا يصام الا بشاهدين كما نقله البلقيني وقوله باثر على قال الثوراني كما نقله السيوطى فى شرح التقرىب للفقهاء  
يقولون الخبر ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والاثم ما روى عن الصحابة وفى فتاوى مر سئل  
عن تعريف الاثر فأجاب بان تعريف الاثر عند المحدثين هو الحديث سواء كان مرفوعا أو موقوفا وان قصره  
بعض الفقهاء على الموقوف اه وقوله ولهذا أى تمسكه للواحد باثر على قال فى المختصر أى مختصر المزنى كما  
صرح به فى شرح المنهج والمزنى هو أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن عمرو بن اسحق لزم الشافعى لما قدم  
مصر وصنف المبسوط والمختصر من علم الشافعى ذكره فى توالى التأسيس وقوله ومنهم من قطع بالاول وهو  
نبوته بعد العلم ان فى نبوته بعد ثلاث طرق أحدها ان فى ذلك قولين أحدهما يثبت بعدل وثانى الطرق  
القطع بنبوته بعدل للاحاديث والثالث ان ثبتت الاحاديث ثبت بعدل والا فعدلان ولكن الاحاديث قد  
ثبتت قال النووي فى مجموعته أصح الطرق وأشهرها وبه قطع جمهور أصحابنا ان فى ذلك قولين  
أصحهما باتفاق أصحابنا يثبت بعدل واحد للاحاديث الصحيحة فيه اه وقوله وهو الأصح أى لما  
صح من الاحاديث وقد أجاب فى الاتحاف عن الاحاديث التى تقتضى انه لا بد من شاهدين وعبارته  
الفصل السادس فى بيان أحاديث تقتضى انه لا بد فى ثبوت رمضان من شاهدين وفى الجواب عنها أخرج  
أبو داود ان أمير مكة قال عهد النبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان نسكك لرؤيته فان لم نره وشهد به  
شاهد اعدل نسكنا بشهادتهما قال فسألت الحسين بن الحارث من أمير مكة قال لا أدري ثم لفتني بعد فقال  
الحارث بن حاطب أخو محمد بن حاطب ثم قال الامير ان فيكم من هو أعلم بالله تعالى ورسوله منى وقد شهد هذا  
من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأوما يده الى رجل فقلت لشيوخ الى جنبى من هذا الذى أوما اليه  
الامير قال هذا عبد الله بن عمر وصدق كان أعلم بالله عز وجل منه فقال بذلك أمر نارسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم وأخرج النسائى عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب انه خطب الناس فى اليوم الذى يشك فيه فقال الا انى  
جالست أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسألتهم وانهم حدثوني ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وانسكوا لها فان غم عليكم فاعزوا الاثنين وان شهد شاهدان  
فصوموا وافطروا وانسكوا العبادة والمراد بها الصوم ووجه الجواب عن ذلك بان ذكر قبول الشاهدين  
لا يمنع قبول الواحد الامن حيث مفهوما الشرط وفيه خلاف وعلى التنزل فمحل العمل بهذا المقتضى اذ لم  
يصح فى قبول الواحد شئ وأما بعد ان صح فيه الحديثان السابقان فلا مجال لرده اه وقوله ان أمير مكة اخط  
الرواية التى ساقها السبكي نعمها عن حسين بن الحارث ان أمير مكة خطب ثم قال عهد النبي صلى الله تعالى  
بعد سياق هذا الحديث فقال وهذا الحديث انما هو فى عيد الفطر وهو المازاد بالنسك فلا دليل فيه لمسا لتنايعنى  
نبوته بعدلين (تنبيه) قال فى التحفة والذى يتجه ان الشاهد لا يكفى ذكر صفة الهلال ولا محله نعم ان  
ذكر محله مثالا وان الدلالة الثانية بخلافه فان أمكن عادة الانتقال لم يؤثر والاعلم كذبه فيجب قضاء بدل  
ما أفطره برؤيته وتعارضوا فى محله مثالا على أصل الرؤية كما لو شهدت بيعة بكفر ميت  
وأخرى بإسلامه فانهم لا يتعارضان بالنسبة لنحو الصلاة عليه نظر الحق الله تعالى اه وقوله والذى يتجه  
أى خلافا للقاضى شريح والمروى وعبارته الاتحاف قال القاضى شريح والمروى وصفة الشهادة على



ادعى ذلك وقامت قرينة على دعواه ويدل باطنا اذا لم تقم قرينة بل يفهم القبول ظاهرا و باطنا مطلقا كما سبق قريبا وقوله ويؤيده أى كلام الاذرى المفهم لقبول ارادته الخ وقوله ويرد ما قاله أولا وهو وقوله وكلام الاذرى يفهم الخ وقوله بما صر في رد كلام الاذرى يعنى في التوسط وهو قوله ورد بانه نظير الخ وتقدم ان سم نظر فيه وقوله وثانيا وهو قوله ويؤيده قولهم الخ وقوله ان يقول أى عند الذبح وقوله اللهم هذه عقيقة فلان أى فاجعلها خالصا لذلك ونحو ذلك وقوله مع تصريحهم بحل الاكل منها أى فهذا دليل على ان قول الشخص هذه عقيقة فلان لا يجعلها واجبة أى فيكون قوله هذه أضحية كذلك لان أحكامهما واحدة الا فى أمور ينوها وقوله بان ما ذكره أى بدون قوله بعد البسمة اللهم وقوله لم يرد أى فى السنة وقوله وهذا أى اللفظ المذكور هربح فى الدعاء لقوله

الهلال ان يقول رأيت فى ناحية المغرب ويد كصغره وكبره وتدويره أو تقويره وانه بجذاء الشمس أو بجانب منها وان ظهره الى الجنوب أو الشمال وان السماء مصحبة أولا وفائدة التخصيص على هذه الأمور الاحتياط حتى اذا روى فى الليلة الثانية بخلاف ما قاله بان كذبه فان الهلال فيها لا يتحول عن صفاته التى طلع عليها بالامس اه وظاهر كلام بعض المتأخرين اعتماده وعندى فيه نظر والذى يتجه ان ذلك لا يجب وان الشاهد او تبرع به وذكروه ثم بان فى الليلة الثانية بخلاف ما وصفه لم يحكم بكذبه الا ان علم كذبه بحيث يستحيل عادة كونه فى ذلك المحل الذى عينه أو بالصفة التى عينها وان لم تقل بما يأتى عن السبكي لانه هناك صفة فشوه فى الليلة الثانية ضدها أو قريب منها فمكن الحكم على شهادته بالصدق أو بالطلان بخلافه فى مسألة السبكي فانه يقول رأيت والنجمون يقولون لا يمكن الرؤية والمثبت مقدم على النافي اه ومراده بما يأتى عن السبكي ما ذكره بعد بقوله (تنبيه) قال السبكي محل شهادة العدل الخ وقد نقلناه سابقا بالحرف وقول التحفة فان أمكن عادة الانتقال أى وان كان الغالب خلافه كما نقله عبد الحميد عن الاعباب وقوله فيجب قضاء بدل ما أفطره برؤيته يعنى بدل ما أفطره وآخرا وهو المجمعول عيدا اعتمادا على شهادته كما قاله بعضهم وفى بغية المسترشدين نقلنا عن العلامة عبد الله بن الحسين باقية شهادته ان برؤية الهلال فلم ير الليلة القابلة بان كذبها قطعا كما قاله فى التحفة فيما لو ذكر محله فبان الليلة الثانية بخلافه ولم يمكن عادة انتقاله فيجب قضاء بدل ما أفطره فاذا كان هذا فى صفة الهلال مع الاتفاق عليه فى منزلته ودرجته فلان نجزم بكذبه وجوب القضاء اذا لم ير الليلة الثانية أصلا أولى اذ لا يمكن شرعا ولا عقلا ولا عادة ان يراه أول ليلة اثنان ثم لا يراه جميع أهل الجهة ممن تعرض له فى الليلة الثانية ثم قال ومن اثناء جواب لعبد العزيز الزمى اذا أخبر عدد التواتر برؤيته القابلة فى الجانب البحرى ولم يمكن عادة انتقاله لذلك المحل تبين خطأ من شهد به الدليلة المسامية فى الجانب النجدى وحكم بطلان ما بنى عليه شهادتهم اذ شرط المشهود به امكانه شرعا وعقلا وعادة لكن لا بد من أخبار عدد التواتر من الحساب بعدم امكان الانتقال ومثل ذلك ما لو حكم برؤيته ليلة الثلاثين بشهادة اليهود ثم أخبر برؤيته يوم التاسع والعشرين عدد التواتر فيجب على القاضي الرجوع عن حكمه حينئذ لتحقيق بطلانه اه وقوله لكن لا بد من أخبار عدد التواتر الخ يظهر ان هذا القيد ملاحظ ايضا فى مسألة التحفة المتقدمة وهى قوله نعم ان ذكر محله مثلا وبان الليلة الثانية بخلافه الخ فيقال فى قوله والا علم كذبه لكن لا بد من أخبار عدد التواتر من الحساب بعدم امكان الانتقال والله تعالى أعلم وقوله ومثل ذلك ما لو حكم برؤيته ليلة الثلاثين هو نظير ما نقله نائبا عن الزمى لكن ببعض زيادة وتوضيح لما نقله أولا عنه وعبارته بعدما تقدم مسألة ومن اثناء كلام للعلامة علوى بن أحمد الحدادى برؤية الهلال قال وأفتى الزمى ونقله أحمد مؤذن باجمال عن ابن علان برد الشهادة اذا شهد بطلوع الشهر صبا حاقبل الشمس عدد التواتر قالوا الاستحالة الرؤية حينئذ نعم قد يمكن رؤيته فى طرفى النهار كما قاله العلامة القرعوى وذلك فى غاية طول النهار وهو من نصف الجوزاء الى نصف السرطان اه والجوزاء هو البرج الثالث للشمس وهو آخر فصل الربيع والسرطان هو البرج الرابع أول فصل الصيف ثم ان هذه المسألة أعنى قوله ومثل ذلك ما لو حكم برؤيته ليلة الثلاثين الخ هى بعينها فى السؤال المذكور فى فتاوى الشهاب مر التى نقلناها فى فصل اذا عارض الحساب أو التنجيم الرؤية وهو بمقتضى اطلاقه فى الجواب يخالف لما عليه الزمى فتأمل وقوله ما لو حكم برؤيته أى هلال رمضان ليلة الثلاثين أى من شعبان وقوله يوم التاسع والعشرين أى من شعبان وقوله لتحقيق بطلانه أى الحكم المتقدم أى لان القمر لا يستتر أكثر من ليلتين آخر الشهر أبدا ويستتر ليلتين ان كان كاملا وليلة ان كان ناقصا قال شيخنا المحقق الشيخ محمد عمارة شيخ علماء الجامع الاحمدى رحمه الله تعالى ورضى عنه فى حواشى فضائل رمضان للاجهورى والمراد بالاستتار فى الليلتين ان لا يظهر فيهما ولا بعد الفجر اه



اللهم الخ أى قرينة

الدعاء هى التى صرفت

اللفظ عن الوجوب

وقال الباجورى لا تجب

بقوله وقت ذبحها اللهم

هذه أضحتى فتقبل

منى يا كريم ونحو

ذلك اه وهذا فيه

قرينتان قرينة الدعاء

وقرينة الاضافة وقوله

فليس مما نحن فيه أى

لان كلامنا فى نحو قول

الشخص هذه أضحية

بعد الشراء وليس هناك

دعاء حتى ينصرف

اللفظ به عن الوجوب

وقوله ذكروا ذلك أى

هذا اللفظ الذى ليس

فيه اللهم وقوله لا شاهد

فيه أى لكلام الاذرى

المفهم ما ذكروا وقوله

صريح فى انه لم يرد به

أى بهذا اللفظ المقرون

بالسمة الا التبرك

أى الا أن تعود بركة

السمة على العقيقة

التي يذبحها وقوله فاعلم

ان هذا الخ نحوه فى

النهاية وقوله ان هذا

أى ما ذكروا من الدعاء

أو بالسمة وقوله صراحة

أى للفظ هذه عقيقة

عن كونه انشاء للابحاج

وعلم من كلامه وكذا

النهاية أن قول الشخص

بعد شرائها مثلا هذا

هدى وان كان صريحا

فى انشاء الابحاج الا

وقال بعضهم كما فى البجيمى على المنهج ان لا يظهر فيهما ويظهر بعد طلوع الفجر انتهى والموافق اهنا ولما تقدم  
فى فتاوى الشهاب الاول ثم الظاهر كما يؤخذ من قوله ومثل ذلك ما لو حكم الخ ان يقال هنا أيضا لا بد من اخبار  
عدد التواتر من الحساب بالاستتار المذكور فراجعوه والله تعالى أعلم وقول التحفة ولو تعارض شاهدان فى  
محلهم مثلا عمل بانفاقهما الخ أى فيجب الصوم لثبوت اصل الرؤية قال سم العبادى فى شرحه على ابى  
شجاع وظاهر ان محل ما ذكروا لم يذكروا ما يقتضى التعارض كان عين الرؤية يتهم لحظة واحدة اه  
(فصل) قال فى النهاية والمعنى يعنى الحكمة فى ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ولان الصوم عبادة بدنية  
فيكفى فى الاخبار بدخول وقتها واحد كالضلالة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو اذ الحجة فشهد برؤية هلاله  
عدل كفى كما رجحه فى البحر وجزم به ابن المقرئ فى روضه ويكنى يعنى فى رمضان بالنسبة للمساك  
والقطر قول واحد فى طلوع النجى وغرو بها يعنى الشمس قياسا على ما قالوه فى التيملة والوقت والاذان  
ولا نه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يفطر بقوله وبما تقرر يعلم ان اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم  
بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر وقول الرويانى بعدم جواز اعتماده فى القطر آخر النهار ضعيف  
ومحل ثبوته بعدل بالنسبة للصوم ويلحق به كما قاله الزركشى توابعه كالترابيح والاعتكاف والاحرام  
بالعمرة المعاقين بدخول رمضان بالنسبة لغير ذلك كحلل مؤجل ووقوع طلاق وعق علقابه لا يقال  
هلا ثبتت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد لا فاقول الضمنى فى هذه الامور لازم للمشهود  
به بخلاف الطلاق ونحوه بان الشئ انما يثبت ضمنا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر  
فانهما من العبادات وكالولادة والنسب والارث فانها من المال أو الابل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من  
المال أو الابل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم  
الحاكم بما بعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعدى حراوز وجتى طالق وقعا ومحل كما قاله الاسنوى مالم  
يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عترافه به اه كلام النهاية وقوله كان يفطر بقوله أى الواحد وقوله وبما  
تقرر يعلم ان اخبار العدل الخ أى تقرر فى شرح قول المناجى وانما يجب باكمال شعبان أو رؤية الهلال  
ليلة الثلاثين منه من ان الامارات الظاهرة الدلالة على دخول الشهر مثل القناديل التى تعلق بالمنابر فى حكم  
الرؤية سواء أول الشهر وآخره وان حصل له بذلك الاعتقاد الجازم يجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم  
عملا بالاعتقاد الجازم فيهما فان هذا الكلام يرمته فى الامداد وهو انما ذكروا وقوله وبما تقرر عقب ذلك  
ويمكن أن يكون مراده بما تقرر الكفاية بقول الواحد فى طلوع الفجر وغرو بها ووجه علمه منه انه نظيره  
أفاده الرشيدى مع زيادة بيان وقد ذكر ابن حجر فى الفتاوى عبارة الامداد وقوله اخبار العدل أى أو الفاسق  
الذى وقع فى القلب صدقه كما صرح به ابن حجر فى الفتاوى من ان المدار فى الصوم والفطر بالنسبة لبعض  
الناس على الرؤية أو الاعتقاد الجازم باخبار عدل أو فاسق وقع فى القلب صدقه اه قلت وقد تقدم ان  
حصول الاعتقاد الجازم عند اخبار العدل ليس بشرط بل متى عرف عدالة وجب الاخذ بقوله مالم يعتقد  
خطأه وقوله بدخول شوال متعلق باخبار وقوله يوجب الفطر أى وان صام تسعة وعشرين يوما فقط ع ش  
وقوله وهو ظاهر قال سم العبادى فى شرحه على ابى شجاع ولا نظر الى انها فى اخباره بأنه يجزى جواز الفطر  
لنفسه بدليل انه يجوز له الفطر قطعا وان لم يقبل خبره ثم قال ويؤيده ما ذكره القفال ان لزوجة المفقود اذا  
أخبرها عدل بموته ان تزوج فيما بينهما وبين الله تعالى كما نقله عنه النووى وأقره ولا يصح الفرق بأنه انما  
قبل فى ذلك لتضررها وانتظارها لانه لا التفات لذلك بدليل ما اذا انقطع الدم لعارض حيث تصبر الى سن  
الأس أى احتياط وطالب اليقين وما اذا غاب الزوج وجهه بل يساره واعساره حيث لا يجوز لها التمسك مع  
التضرر فيهما وما ذكروا الاذرى فى توسطه من انهم جعلوا اعتقاد الصدق بمنزلة الرؤية وأما قولهم لا يثبت



انه يقبل الصرف عن  
الانشاء اذا كان معه  
قرينة لفظية ومتنضاه  
انه يأتي نظيره في قوله  
هذه أضحية لانهما  
سواء فاذا وجدت  
قرينة لفظية كالجملة  
مثلا كانت صارفة للفظ  
عن ان يكون انشاء  
للايجاب أفاده ع ش  
وانضج بعد ذلك ان  
رده لكلام الأذرى  
حيث ان ظاهره العموم  
انما هو بالنسبة لما  
اذالم يكن هناك قرينة  
لفظية وان تنظير سم  
معناه ان الصريح قد  
يقبل الصرف بالنية اذا  
كان هناك قرينة لفظية  
فاذالم تكن دين والحاصل  
أن وجود القرينة  
اللفظية صارف للفظ  
عن الايجاب بانفاق  
مر وحجر والأذرى  
أى وغيرهم كما تقدم  
وان قول العوام هذه  
أضحية اما ان يقصدوا  
انشاء الوجوب وهذا  
لا كلام في أنها يجب  
حينئذ واما ان يطلقوا  
أو يقصدوا مجرد الأخبار  
وقد علمت الكلام في  
ذلك منفصلا هذا كله  
ما ظهر لي في تقرير هذا  
المبحث ولعله يوافق  
المصواب والله تعالى  
أعلم بهذا تعلم بطالان  
قول بعض المعاصرين

شوال الا بشهادة عدلين وانه من باب الشهادة لا البر واية فهو في ثبوته على العموم كما يدل عليه سياق كلامهم  
اه وقوله بانه يجوز انظر لنفسه وقوله بدليل انه يجوز له انظر الظاهر والله تعالى أعلم ان مراده بالجواز  
عدم امتناع الفطر فلا ينافي انه واجب عليه بدليل ما ذكره بعد من قوله واذا انقرب برؤية هلال شوال لزمه  
الفطر وقوله قبل ذلك من ان الصوم واجب على الرأى برؤيته ولو فاسقا وعلى من وقع في قلبه صدقه وماسيأى  
عن ابن حجر في الفتاوى وقوله اذا أخبرها عدل ولو عدل رواية كما ذكره مر في العدد قال ع ش ينبغي  
أو فاسق اعتدت صدقه أو بلغ المخبر عدد التواتر ولو من صبيان وكفار لان خبرهم يفيد اليقين اه وقوله ان  
تزوج فيما بينهما وبين الله تعالى قال ابن حجر في الفتاوى وهذا صريح فيما تقر من جواز الفطر لمن أخبره  
عدل بدخول شوال بل هذا أولى لان ذلك حق آدمى ويتعلق بالأبضاع المختصة بمن يد احتياط وقاطع  
للعصمة التي الأصل بقاؤها ومع ذلك أن خبر العدل فيه فمانحن فيه أولى ولا نظر لما توهم من انه أنكر لئلا  
يطول ضررها وانتظارها ثم قال ولا نظر أيضا لانهم الرأى في أخباره بذلك لجره جواز الفطر لنفسه لانه لا عبرة  
بهذا الجران سلم والأفلاجل لانه بالنسبة لنفسه يلزمه الفطر سواء قلنا يعمل بخبره أم لا فلا تنهية أصلا فافتاء  
بعض من تقدم من أهل اليمن بالطلاق انه لا يجوز الفطر الا بشهادة عدلين نظر لذلك غير صحيح لما تقرر اه  
وقوله ما اذا انقطع الدم لعارض الخ أى ان المنكوحة سواء كانت حرة أو أمة اذا طلقت وكان قد انقطع دمها  
أعادة تعرف كرضاع أو مرض تصبح حتى تحيض فتعتد بالاقراء أو تياس فتعتد بالاشهر وان طال المدة وطال  
ضررها بالا انتظار لان عثمان رضى الله تعالى عنه حكم بذلك في الموضع وسكت عاينه الصحابة فهو كالأجماع  
منهم أى للاحتياط وطلب اليقين واما اذا انقطع الدم لا إعادة تعرف فكذلك في الجديد أى للاحتياط  
وطلب اليقين وأيضا فلا بد للاقطاع من سبب وان خفى وفي التقديم وهو مذهب مالك وأحمد تتر بص تسعة  
أشهر ثم تعتد بثلاثة أشهر ليعرف فراغ الرحم واختاره البلقيني وقيل ثلاثة من التسعة عدتها وبه أفتى  
البارزى أفاده في كتاب العدد مر وكذا ابن حجر بزادة وقوله واختاره البلقيني وأفتى به جمع متأخرون  
وقال الشافعى في القديم قضى به أمير المؤمنين يعنى عمر بين المهاجرين والانصار فلم يشكر عليه اه ويسع  
المقلد تقليد القائلين به ويسوغ له ذلك ولا يأثم ويجوز للمفتى ارشاد من هم كذلك لهذا القول مع بيان قائله  
كذا في فتاوى ابن زبادو بغية المسترشدين وغيرهما وقوله وقيل ثلاثة أشهر الخ هذا كلام ابن حجر في التحفة  
وذكر في فتاوى الكبرى في الدداته لا يجوز تقليد البارزى في ذلك انتهى وأفتى البارزى أيضا بما أفتى به  
الجمع المتأخرون قال أفتيت به لما فيه من دفع الضرر عن النساء لا سيما في الشواب وفي عبد الباقي على مختصر  
خليل من كتب المالكية انه اذا تأخر الحيض بلا سبب من رضاع وكن حاضت مرة في عمرها ثم انقطع عنها ثم  
ظلمت ولم ترحض أو مرضت قبل الطلاق أو بعده ولو بلا سبب فأنقطع حيضها تربصت تسعة أشهر استبراء  
لزوالم الرينة لانها مدة الحمل غالبا ثم اعتدت بثلاثة حرة كانت أو أمة وحلت بعد السنة ثم ان احتاجت  
من تربصت تسعة أشهر ثم اعتدت بثلاثة ولم بأنها فها دم لعدة من طلاق زوج آخر فالثلاثة الاشهر عدتها  
لانها صارت آيسة وقوله وما اذا غاب الزوج وجهل بساره واعساره حيث لا يجوز لها الفسخ أى فسخ  
النكاح وهذا اذا كان له مال دون مسافة القصر أو احتمل أن يكون له مال كذلك فان كان له مال بمسافة  
القصر فلها الفسخ أى بالخا كم كما يعلم ذلك من سم على التحفة في فصل في حكم الاعسار بمؤن الزوجة  
وقول مر المعلقين بدخول رمضان أى المعلق نذرهما كان دخل رمضان فله على الاعسار كاف أو الاحرام  
بالعمره اه بج على الخطيب وقوله لا بالنسبة لغير ذلك قال في الروض وشرحه (ولكن لا تحل الديون  
المؤجلة به ولا) يقع (نحوها) مما علق به من طلاق وعق ونحوها سواء أشهد به عدل أم شهد على  
شهادته به وذلك لان اخبار العدل يفيد الظن ونحو العصمة محقة فلا يزال الا يفتن افاده الباقى وسج



في رسالته القول الواضح

نص متأخر والشافعية على

ان الضحية متى تعينت

بقوله هذه أضحية

تكون واجبة ويحرم

الاكل منها اه اذ لم

ينصوا في هذا المثال

الا على ان قربته اللفظية

أى وهى الاضافة

مانعة من التعيين كما تقدم

(نبيه) رأيت في شرح

العباب لجر بعد تحرير

هذا المقام ونقل عبارة

حجرفي التحفة بماله

وعليها ما فيه بعض

مخالفة لما في التحفة

ونص عبارة الشارح

(فصل اذا قال لا يجزئ

أضحية ابتداء وعمافي

ذمته جعلت هذه أضحية

أوهديا) قال في الام

وتبعه الاصحاب

وجرى عليه الشيطان

(أوهذا أضحية أو

هدى) وظاهره انه

لا فرق في تعيينها بذلك

بين أن يقصد بهذا اللفظ

ما يقصد بمجعله أضحية

أوهديا من الانشاء أو

يطلق أو يقصد به

محض الاخبار عما نواه

من التضحية أو الاهداء

به والاول واضح وكذا

الثاني حملا للفظ على

المتبادر منه شرعا بخلاف

الاخير فان اللفظ صالح

لما نواه به الصارف

عن الالزام بكل وجه

على شرط وقوله علقاه أى بدخوله كان دخل رمضان فز وجبى طالق أو فبدى خر قال العبادى على أبى  
شجاع ولا يتم به حول الزكاة والجزىة والدية اه وقوله لا يقال هلا ثبت أى هذه الثلاثة ضمنا أى تبعا  
لثبوت رمضان بواحد فيجوز المؤجل ويقع الطلاق والعق وقوله كما ثبت شوال أى ضمنا بثبوت رمضان  
بواحد يوضحه قوله بعد واذا صمنا بشهادة عدل ولم نزل الهلال بعد افطرنا فى الاصح لان الشهر يتم بمضى ثلاثين  
ومقابل الاصح لا تقطر لان الفطر يؤدى الى ثبوت شوال بقول واحد وهو ممتنع ورده الاول بان الشئ قد  
يثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا اه وهذا كله صريح فى ان شوال لا يثبت استقلا لا يعنى بالنسبة لمعوم  
الناس الا بعدلين وقد جرى على ذلك أيضا ابن حجر فى التحفة فما ذكره مر فيما تقدم من ان اخبار العدل  
يوجب القطر قال ع ش امله مفروض فيما لو أخبره بدخول شوال عدل فيجب عليه الفطر بخلاف ما لو  
شهد به العدل عند القاضي فلا يثبت به شوال فيوافق ظاهر ما فى الشهادات اه وعبارة النهاية فى فصل فى  
بيان قدر النصاب فى الشهود (لا يحكم بشاهد) واحد (الا فى هلال رمضان وتوابعه) ومثله شهر نذر  
صومه ولوذا الحجة انتهى ومثله فى التحفة الا انه قال بعد قوله وتوابعه دون شهر نذر صومه فخالف النهاية فى ذلك  
وافق شيخ الاسلام فى شرح المنهج وعبارته (لا يكفى غير هلال رمضان) والولصوم (شاهد) واحد  
أمله فيكفى للصوم كما مر فى كتابه اه وكتب عليه الزيدى كما نقله ع ش مستدركا به على النهاية مانصه قوله  
فيكفى للصوم كما مر ومثل رمضان الحجة بالنسبة للوقوف كما قال بعضهم وكذلك شوال بالنسبة للاحرام بالحج كما  
قاله أبو ثور وكذلك الشهر المنذور صومه اذا شهد برؤيته هلاله واحد خلافا للشارح حيث قال ولولصوم  
والمعتمد خلافه فيثبت بواحد اه ومثله قل على الجلال حيث قال عند قول المنهاج فى كتاب الصيام  
وثبوت رؤيته بعدل مانصه للصوم وكذا اللفظ والحج والنذر وكل عبادة اه وفى الغزى على أبى شجاع فى  
فصل والحقوق ضربان مانصه وضرب يقبل فيه رجل واحد وهو هلال رمضان فقط دون غيره من الشهور  
اه وكتب عليه شيخ مشايخنا الباجورى مانصه ومثله شيخ الاسلام فى المنهج ولكنهم ضعفوه والراجح ان  
مثل هلال رمضان دلال غيره بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للاحرام بالحج  
وصوم ستة أيام من شوال وبهلال ذى الحجة للوقوف وللصوم فى عشرة ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم  
فيه وبهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم رجب مثلا فشهد واحد بهلاله وجب الصوم على الأرجح من  
وجهين حكاهما ابن الرفعة فيه عن البحر ورجح ابن المقرئ فى كتاب الصوم الوجوب اه والحكمة فى  
ذلك الاحتياط للعبادة ويكفى شهادة عدل واحد يموت من كان كافرا مسلما بالنسبة لتجهيزه والصلاة عليه  
ودفنه فى مقابر المسلمين وان لم يكف بالنسبة لتحوارث مسلم منه ومنع ارب الكافر له ذكره سم فى حواشى  
المنهج وقول مر لازم للمشهود به أى لازم شرعى للمشهود به بالنسبة لرمضان واثبات اللازم الشرعى  
ضرورى للحاجة اليه بخلاف الطلاق ونحوه فانه لازم وضعى له اذ لم يرتبه الشارع عليه واتمارتبه واضعه  
فهو فى نفسه قابل للانكسار نقله ع ش عن الشورى وقال الرشيدى قوله لازم للمشهود به لا يتأتى فى  
الاعتكاف والاحرام اذ لا فرق بينهما وبين نحو الطلاق فى عدم اللزوم كما هو ظاهر وليس أمد كورين فى  
عبارة الامداد التى هى أصل ما هنا اه قلت ذكرهما شيخ الاسلام فى شرح الروض قلعه زادهما منه  
على الامداد وكذا ذكرهما ابن حجر فى فتح الجواد والاعاب ويمكن الجواب عما أورده الرشيدى بان  
الاعتكاف وان كان سنة فى كل زمن الا انه فى رمضان سيما فى العشر الاواخر متأكدا كدفيه من حيث الصوم  
فاستحبابه على سبيل التأكد صيره تابعا من توابع رمضان ولا زما شرعا من لوازمه والعمره فى رمضان تعدل  
حجة فى الثواب كما ورد فى حديث البخارى فهذه المزية صارت من توابع رمضان ولا زما شرعا من لوازمه  
والله تعالى أعلم وقوله هذا ان سبق التعليق الشهادة الخ نحوه فى التحفة وعبارة ابن حجر فى شرح بافضل بخلاف



فيبغي ان لا يلزمه عند هذه النية شئ وكلام الماوردي الظاهر جدا في الاطلاق يحمل على غير الاخيرة لظهور مدرك عدم اللزوم فيها ثم رأيت الاذرى بحث فيه ببعض ما ذكرته فقال ظاهر قول الشيخين كالتعذيب في هذا هدى أو أضحية انه صريح في انشاء جعله هديا وهو بالاقرار أشبه الا ان ينوى به جعله هديا وفارق جعلت هذا هديا بانه صريح فيه اه وما ذكرته أخيرا للمتأمل (أو على ان أضحى بهذا أو أهديه أو عينته لنذرى أو جعلته عن نذرى أو على ان أضحى به عما في ذمتي تعين وان لم يقل لله) لان ذلك كله في معنى النذر اه وقوله فيبغي الخ هو صريح أو كما صريح في انه يقبل ظاهرا وباطنا قوله اني قصدت به محض الاخبار ولا يلزمه شئ وعليه فاعل الفرق بين ما هنا والطلاق الاحتياط للابضاع والله تعالى أعلم وقوله الظاهر جدا في الاطلاق أى ان ظاهره انه ما يتبعينان بهذا اللفظ مطابقة ولو قصد به الاخبار وقوله

غير الصوم وتوابعه فلا يحمل دين مؤجل به ولا يقع فاعلق به من نحو طلاق وعتق اه قال الكردي في حواشيه محله ان تقدم التعليق على ثبوت رمضان اما اذا قال بعد ثبوته بواحد ان كان ثبت رمضان أو ان كانت هذه الليلة من رمضان فانت طالق أو فعبدى حر فانه يقع اه وكذا ذكره حجر في شرح العباب حيث قال وخرج بقوله قبل الشهادة تأخر التعليق عنها بأن قال بعد ثبوته بواحد أى وان لم يعلم بذلك فيما يظهر ان كان ثبت رمضان أو ان كانت هذه الليلة من رمضان فانت طالق أو فعبدى حر فيقع كاذ كره الشيخان في الشهادات اه وكذا قال حل على شرح المنهج عند قوله لا في غيرها يعني الصوم وتوابعه كدين مؤجل به ووقوع طلاق وعتق معلقين به مانصه قوله معلقين به وقد سبق التعليق الشهادة فان لم يسبقها بان ثبت بقول عدل ثم حصل التعليق به وقع الطلاق ونفذ العتق هذا ان كان المعلق عليه الثبوت في الصورتين وأما لو علق على المجيء أو الدخول فلا يلتفت اليه سبق التعليق أو تأخر اه وكتب ع ش على قول مر ان ثبت رمضان الخ خرج به ما لو كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فعبدى حر فلا يعتق وهو ظاهر والفرق ان المعلق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد والمعلق عليه فيما ذكرناه الكون من رمضان وهو لم يعلم اه وقوله ان كان غدا من رمضان هذا نظير قول الكردي تبعا لابن حجر أو ان كانت هذه الليلة من رمضان فانظره فانه يخالف لما قاله الكردي هناك بالوقوع ثم رأيت في شرح المنهاج للسبكي ولوقضى القاضي بشهادة الواحد ثم قال لا مرأته ان كان هذا من رمضان فانت طالق قال القاضي حسين قال ابن سريج يقع الطلاق وقال غيره من أصحابنا لا فرق بين أن يكون قبل القضاء أو بعده وأنه لا يقع الطلاق اه كلام السبكي ورأيت بعد ذلك في شرح الخاوى لابن أبي شريف مانصه وثبوته بالعدل بالنسبة للصوم فقط فلا يقع الطلاق والعتق المعلقان به ولا يحمل الا جلال المندورة وشمله اذا سبق التعليق على الشهادة فلو حكم القاضي بدخول رمضان بشهادة واحد ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدى حر اوز وجتى طالق وقطع كما نقله القاضي حسين عن ابن سريج وذ كر الرافعي عنه وعن الاصحاب نظيره في كتاب الشهادات اه بالحرف فاعل الصورتين قال بهما ابن سريج ونقلهما القاضي عنه والسبكي نقل عنه احداهما وغيره نقل عنه الاخرى والله تعالى أعلم وعبارة الرافعي في العز يزول علق طلاق امرأته أو عتق عبده على الغضب أو الا تلاف فشهد بهما رجل وامرأتان ثبت الغضب والا تلاف ولم يحكم بوقوع الطلاق ولا بحصول العتق نص عليه وهو كما مر في الصوم انا اذا أتينا هلال رمضان بشاهد واحد لم يحكم بوقوع الطلاق والعتق المعلقين بربطه ولا بحصول الدين المؤجل به هذا ان تقدم التعليق وذكر ابن سريج وواقته عامة الاصحاب انه لو ثبت الغضب أولا بشهادة رجل وامرأتين وحكم الحاكم به ثم جرى التعليق فقال لزوجته ان كنت غصبت فأنت طالق وقد ثبت عليها الغضب كما وصفنا وقع الطلاق بخلاف ما لو تقدم التعليق على الشهادة والحكم وهذا ما أورده صاحب الكتاب وقياسه أن يكون الحكم كذلك في التعليق بربطه وحكى الامام ان شيخه حكى وجها آخر انه لا يقع كالمؤقت تقدم التعليق وقد يفرق بينهما بأن التعليق بعد حكم القاضي واقع بعد ثبوت الغضب في الظاهر فيزول عليه والا فهو مراغم لحكم القاضي وقدح فيه والتعليق قبله منصرف الى نفس الغضب فاذا شهد رجل وامرأتان لم يقع الطلاق وان ثبت الغضب كالا يثبت القطع في السرقة وان ثبت المال اه وخالف سم في مسألة التعليق بالثبوت فذكر انه يحمل الدين ويقع الطلاق والعتق بشهادة العدل تقدم التعليق أو تأخر قال وقد يؤيد ذلك انه لو علق بالحكم كان حكم حاكم رمضان لحكم به حاكم بعدل فيبعد كل البعد القول بعدم الوقوع ولا فرق بين التعليق بالثبوت والتعليق بالحكم اذ كل تعليق على صفة وجدت بل جعلوا الثبوت هنا بمنزلة الحكم كما تقدم فليتأمل وليحزر اه وكذا نقل الجمل على المنهج عن ع ش انه اذا كانت صيغة التعليق ان ثبت فانه يقع الطلاق والعتق تأخر التعليق أو تقدم وقوله ثبت لا اعترافه به أى فيقع الطلاق ونحوه



ببعض ما ذكرته أي  
لانه واقفه في صورة  
قصد الانشاء في تعيينهما  
بهذا اللفظ حينئذ  
وصورة قصد محض  
الاخبار في انهما لا يتعيان  
حينئذ بهذا اللفظ وخالفه  
في صورة الاطلاق  
فجعلها كصورة قصد  
محض الاخبار لانه لم  
يستثن الا الاولى فقط  
ومن هنا يعلم ان رده في  
التحفة على الاذري  
شامل لصورة الاطلاق  
أيضا التي أدخلها  
الاذري في كلامه ولم  
يتعرض لها سم ولا  
غيره وكانهم أقر وارده  
بالنسبة لها فيكون المعتمد  
في قول العوام ما ذكر  
الوجوب عند الاطلاق  
حملا للفظ على التبادر منه  
شرعا كما تقدم وحينئذ  
فلا غرابة في هذا الحكم  
ولا مخالفة فيه لقواعد  
الشرع الشريف كما يدعيه  
صاحب الرسالة والله  
تعالى أعلم (تنبيه آخر) قد  
علم من كلام النهاية ومن  
كلام ابن حجر هنا وفي  
الفتاوى من الطلاق  
الذي قلناه لك فيما  
تقدم وكذا ما قلناه عن  
المغني والانوار ان الفقهاء  
اعتدوا بالقرائن هنا  
وهناك وادعى صاحب  
الرسالة ان القرائن لم  
يعتد بها الفقهاء في باب  
الطلاق مهما كانت

سواء تأخر التعليق أم لا كما أفاده سم علي حج وفي فتح الجواد نعم ثبت ذلك في حق الرائي ولو فاسقا  
اذا اشترط العدة المتخلية في غيره وفي غير من أخبره عدد التواتر اه فرغ فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل  
لبلد مخالف في المطلق فالوجه ان ذلك لا يمنع ما ثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان  
المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلدا التعليق اه سم علي حج وبهجة وقوله والمقرر الخ قال بعض  
المحققين مقتضاه عدم وقوع الطلاق برؤية المعلق بلدا آخر ثم رأيت حج في شرح العباب استوجه فيما لو  
علق الطلاق بانقضاء رمضان ثم سافر الى محل رؤى فيه دون بلدا التعليق تخريجه على الطرق في الصوم والفطر  
قال وقضيته انه يقع اعتبارا بالبلد المنتقل اليه وهو القياس والذي اعتمدته م في النهاية وحج في التحفة في  
باب تعليق الطلاق ان العبرة بمحل التعليق وفرق بينه وبين الصوم بأن الحكم فيه منوط بذاته دون غيرها فينيط  
الحكم بمحلها بخلافه في التعليق فانه منوط بمحل العصمة وهو غير مفيد بمحل فروعي محل التعليق الذي هو  
السبب في ذلك الحل فما في شرح العباب ضعيف والقياس الذي ذكره انما يتم عند انقضاء الفارق وقد وجد  
وانه سبحانه وتعالى أعلم اه وقوله بأن الحكم وهو وجوب الصوم وقوله بذاته يعني الصائم وقوله فينيط الحكم  
وهو ثبوت أول الشهر بمحلها أي الذات وعبارة شرح العباب (فرغ) علق الطلاق بانقضاء رمضان ثم  
سافر الى محل رؤى فيه دون بلدا التعليق لم يقع اعتبارا بلدا التعليق كذا روجه ابن العماد وجهه غيره بأن  
الطلاق لا يقع بالشك ثم قال وفيه نظر والوجه تخريجه على الطرق السابقة أي في الصوم والفطر وقضيته انه  
يقع اعتبارا بالبلد المنتقل اليه وهو القياس اه بقي ما لو رآه الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها  
تمكينه أم لا فيه نظر والقرب الاول فيجب عليها الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالصائل على البضع  
ولا نظرا لاعتقاده ابا حنيفة كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤيتها وان علق  
على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لانه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجية  
ظاهرا وباطنا ع ش (تنبيه) قال في التحفة ولا يقبل رجوع العدل بعد الشروع في الصوم كما روجه  
الاذري لان الشروع فيه كالحكم ومنه يؤخذ ان العدلين لا يقبل رجوعهما حينئذ أيضا اه وقال في النهاية  
ولو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لزمهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم  
بالشهادة وقال الاذري انه الاقرب ويفترون باتمام العدة وان لم ير الهلال اه وفي سم على المنهج  
(فرغ) لو رجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع في الصوم وان كان  
قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته م واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير  
الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحبة فهل فطر ظاهر كلامهم انا نقطر لانهم جوزوا الاعتماد عليه وجري  
على ذلك م وخالف شيخنا في انحافه فمنع الفطر لانا اعولنا عليه مع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم  
الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكره ويجري هذا فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد  
ثلاثين فشيخنا منع الفطر وم وافق على الفطر لما ذكر اه وقوله ويجري هذا فيمن صام باخبار نحو  
فاسق أي وكان رجع عن اخباره بعد الشروع في الصوم وقوله لو رجع العدل الخ وقال البرماوى على المنهج  
ونحوه الز يادى ولو رجع الشاهد بعد شهادته عن شهادته وبعد صوم الناس لم يؤثر ذلك وكذا لو رجع الحاكم  
عن حكمه فانه لا يؤثر اه وقوله وكذا قبله الخ لان الشروع بمنزلة الحكم وفرض الكلام ان الرائي  
عدل فلو لم يكن كذلك كفاسق يعنى اعتقد صدقه وأخبر ثم رجع عن اخباره فهل يقال ان كان قبل الشروع  
امتنع الصوم وان كان بعده فلا عبرة برجوعه أو يقال انه برجوعه يمتنع الصوم مطلقا سواء كان قبل الشروع  
أو بعده ويفرق بينه وبين العدل فيه نظر واستوجه شيخنا الاول ويوجه بأنه بقوله اخباره وطن نفسه على  
الصوم فزل منزلة الحكم فهو كرجوعه بعد الاقرار في عدم الاعتداد به نعم لو لم ير الهلال بعد الثلاثين والحال



وقد علمت رد هذه

الدعوة وقد علم من قول  
التحفة هنا وهذا صريح  
في الدعاء وقوله ان هذا  
قرينة لظنية ان قول  
القليوبي على الجلال  
ينفي عدم الوجوب  
يعني وجوب النصحية  
اذا قال وقت ذبحها  
الاهم هذه اضحيتي  
فاجعلها خالصة لك  
ونحو ذلك لقرينة  
ارادة التبرك اه سهو  
أو تحريف من الناسخ  
وصوابه لقرينة ارادة  
الدعاء أو ما قرينة ارادة  
التبرك انما هي عند  
ذكر البسملة كما في  
عبارة البعض التي  
ذكرها في التحفة (وصل)  
وان ندر في ذمته اضحية  
كألي اضحية ثم عين  
المنذور بنحو عين  
هذه الشاة لنذري عين  
وزال ملكه عنه ولزمه  
ذبحه في وقت الاضحية  
الذي يلتزمه بعد النذر  
ولا يجوز تأخير عنه  
فان آخره لزمه ذبحه  
ووقع قضاء وانما  
لزمه ذبحه في الوقت  
المذكور لانه التزم  
أضحية في الذمة وهي  
مؤقتة وقيل لا تناقض  
فلا يلزمه ذبحها في  
الوقت المذكور لثبوتها  
في الذمة كدعم الجبرانات  
أفاده في المغني والدميري  
فان تلف المعين وان لم  
يقصر قبله أي الوقت

ما ذكر وجب الصوم وهو ظاهر كذا ما شهد غير معزى ثم رأيت في الاجهوري على خط عند قوله اشهد  
اني رأيت الهلال بعد كلام ما نصه بقي ما لورجع الخبر الذي لم يشهد عند قاض بعد شر وعهم في الصوم هل هو  
كالوكان عند الحاكم فيمتنع الفطر أولا ويفرق اه لكاتبه ثم راجعت شيخنا في ذلك فقال الاقرب لافرق  
لكن اذا لم ير الهلال آخر الا بد من تمام الثلاثين اه كلام الاجهوري وقوله لكن اطلع كانه جار على رأى  
يجب المتقدم وقوله بعد الحكم مثله قول القاضي ثبت عندى كما تقدم في أوائل الباب الثاني وقوله والسماء مصحية  
لم يقيد به في النهاية وقد قلنا انك عبارته وظاهره عدم الفرق وقد صرح بذلك قل على الجلال وعبارته  
ولو رجع العدل عن الشهادة بعد الشروع في الصوم أو بعد الحكم لم يؤثر في الصوم ولا في الفطر آخره وان لم  
ير الهلال وكان صحو أو قبلهما يؤثر فلا يصح وقوله فشيخنا منع الفطر عبارة الكردى في حواشي بافضل واذا  
صام بقول من اعتقد صدقه ولم ير الهلال بعد الثلاثين أطلق في التحفة انه لا يفطر وقيد في فتح الجواد  
بالصحو وترجي في الامداد ان يكون أقرب مع الغيم وعبارة الامداد وتوقف الاذرى فيما لو صام بقول من  
يثق به ثم لم ير الهلال بعد الثلاثين مع الصحو والذي يظهر انه يصوم لان استحباب الصوم عليه أولا انما كان  
احتياطاً لاجل الصوم ولا احتياط هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال صوم يوم العيد حرام لان محل  
حرمة فيه من علم انه يوم عيد وظاهر تقييده بالصحو انه يفطر الحادى والثلاثين ان كان غيم وهو محتمل  
ويحتمل انه يصوم نظراً للاحتياط أيضاً ولعل هذا أقرب ولورجع الشاهد بعد شروع الناس في الصوم  
فقيل لا يلزم رجوع الشاهد قبل الحكم وقيل يلزم لان شروعه فيه بمنزلة الحكم بالشهادة ورجحه الاذرى  
لكن توقف في الافطار فيما لو اكملنا العدة ولم ير الهلال والسماء مصحية والذي يظهر هنا أيضاً انهم لا يفطرون  
ولا نسلم ان العلة ما ذكر من ان شروعهم كالحكم بالشهادة من غير نظر للاحتياط بل الاحتياط هو السبب  
الموجب لتثنيه به بمنزلة الحكم وحينئذ فيأني هنا ما ر فيما لو صام بقول من يثق به اه وفي الايعاب ان أوجبنا  
الصوم بقوله أولاً أوجبنا الفطر به آخره وان جوزناه أولاً لم نجوزه آخره واعتمد في التحفة اللزوم أولاً  
وقوله لم نجوزه آخره اقال لانه لم يبين أمره على حجة شرعية حتى يستمر على قضيتها بخلاف ما اذا أوجبنا عليه  
الصوم به يعني بشهادة العدل أولاً فانه صار حجة شرعية في حقه فليستمر عليها اه وقوله ومرفاق على  
الفطر لما ذكر وعبارته (واذا صمنا بعدل ولم ير الهلال بعد الثلاثين أفطرنا في الاصح وان كانت السماء  
مصحية) أي لا غيم فيها لكمال العدة بحجة شرعية ومثله لو صام شخص بقول من يثق به ثلاثين ولم ير الهلال  
فانه يفطر في أوجه احتماليين اه أي وان كانت السماء مصحية كما هو مقتضى قوله ومثله وقوله بعدل وكذا  
بعدلين كما نص عليه في التحفة حيث قال بعد قول المتن وان كانت السماء مصحية لا كمال العدد كما لو صمنا  
بعدلين اه وهذه الغاية أعني قوله وان كانت السماء مصحية للرد والحاصل اننا اذا صمنا بعدل ولم ير الهلال  
بعد ثلاثين أفطرنا في الاصح سواء كانت السماء مصحية أو مغمية ومقابلها لا نفطر مطلقاً وقال بعضهم  
بالافطار في حال الغيم دون الصحو هكذا يؤخذ من مرفاق والدميري وعلة المقابل الاول وردها تقدم ما عر  
في الكلام على قوله والمعنى في ثبوته بالواحد اطلع ولعل علة المقابل الثاني نظير علة المخالف للجمهور الا في  
ما ذكره الدميري وردها نظير الرد الا في وقال الدميري واحترز بقوله بعدل عما اذا صمنا بعدلين فانا نفطر  
حالة الغيم قطعاً وكذا حالة الصحو عند الجمهور ومن خالف الجمهور وقال لا يفطر عله بقوله لان قولهما يعني  
العدلين انما يعتمد الظن وقد تيقنا خلافاً اه ذكره الدميري أيضاً وقد يقال من أين التيقن خصوصاً وقد  
كملت العدة بحجة شرعية وقوله أفطرنا في الاصح وقال سم العبادى على ابي شجاع ثم اذا صمنا بعدل  
ولم ير الهلال بعد ثلاثين أفطرنا وان كانت السماء مصحية وكذا الوعيد نا بعدلين ولم ير الهلال بعد ثلاثين فلا  
قضاء اه وقوله ولم ير الهلال أي هلال ذى القعدة وقوله فلا قضاء أي لليوم الذي عيد نافية أي وان كانت



عليه كما كان في الاصح  
لبطلان التعيين في  
التلف اذ ما في الذمة  
لا يتعين تعينا يسقط  
الضمان الا بقبض  
صحيح فهو وان زال  
ملكه عنه مضمون  
عليه وهذا كما لو  
اشترى من مدينه سلعة  
بدينه ثم تلقت قبل  
تسلمها فانه يتفسخ  
البيع ويعود الدين كما  
كان ومقابل الاصح  
لا يجب الا بدل لانها  
تعينت بالتعيين كذا  
أفاده في النهاية والمحلى  
وغيرهما قال عميرة عند  
قول المحلى فان تلقت  
قبله مانصه قوله قبله  
كذلك الحكم لو تلقت  
في الوقت أو بعده نعم  
يتننى الخلاف اذا قصر  
بعد الوقت حتى مضى اه  
ولو حدث به عيب ولو  
حالة الذبح بطل تعيينه  
وله التصرف فيه ويبقى  
عليه الاصل في ذمته نيه  
عليه خط في المغنى  
(تنبيه) نذر الاضحية  
من جملة النذور التي  
ذكرها اقسامها  
واحكامها في كتاب  
النذر فهو اما نذر الحاج  
بفتح اللام وهو التلادى  
في الخصومة ويقال له  
بمين الغضب سمي  
بذلك لوقوعه حال  
الغضب غالبا واما نذر

السماء مصححة كما يؤخذ من قوله وكذا وهذه الغاية هنا أيضا للرد على من خالف في ذلك ففي الديمري ولوثبت  
هلال شوال بعد لين فمضت ثلاثون يوما ولم تر الهلال والسماء مصححة قضينا يوم القطر لانه تبين انه من  
رمضان لكن لا كفارة على من جامع فيه لسقوطها بالشبهة اه ومصححة من أصححت السماء انشع عنها الغيم  
فهى مصححة اه مختار اه ع ش على م ر (فرع) تكفى الشهادة على شهادة الشاهد انه رأى الهلال  
قال م ر ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة اه قال ع ش ويشترط كونه اثنين كما ذكره ابن حجر  
لانه يثبت شهادة الاصل لا ما شهد به الاصل اه وعبرة التحفة مع المتن ونحوه النهاية في فصل الشهادة على  
الشهادة (وشرط قبولها) أى شهادة الفرع على الاصل (تعسر) الاصل (أو تعذر الاصل بموت  
أو عوى) فيما لا يقبل فيه الا عوى (أو مرض) غير أعماه (يشق) معه (حضوره) مشقة ظاهرة بان يجوز  
ترك الجمعة (أو غيبة لمسافة عدوى) أى لقوى مسافة عدوى ولو حضر الاصل قبل الحكم تعينت شهادته  
لان القدرة عليه تمنع الفرع (وان يسمى) الفرع (الاصول) في شهادته عليهم تسمية تميزهم ليعرف  
القاضى حالهم ويتمكن الخصم من القدح فيهم اه (تنبيه) يشترط في الواحد الذى ثبت الرؤية بقوله ان  
يكون عدل شهادة لازاية على الاصح لانه من باب الشهادة لا الرواية وعليه فلا بد من لفظ الشهادة وتختص  
بمجلس القاضى لاجل الحكم وجوب الصوم على العموم كما علم ممار وعدل الشهادة هو المسلم الحر البالغ  
العاقل الرشيد يعنى الذى ليس محجورا عليه بسفه السليم من أسباب الفسق وخوارم المروءة الضابط لما يشهد  
به بان لا يكون مغفلا لا يضبط أصلا أو غالبا أو على السواء لعدم الثقة بقوله ككثير الغلط والنسيان على ما حرر  
كل ذلك في الشهادات وعدل الرواية لا يخالف عدل الشهادة الا في أمرين الحرية والذكورة قال في التحفة  
ونحوه النهاية نعم يكفى بالمستور كما صححه في المجموع ولا ينافيه كونه شهادة لا رواية لانهم ساءحوا في ذلك  
كما ساءحوا في العدد احتياطا اه وذكر في الفتاوى انه ليس محض شهادة بل فيه شوائب من الرواية  
احتياطا للصوم منها ثبوته بواحد وعدم احتياجه الى دعوى وقبول قول الشاهد اشهد انى رأيت الهلال اه  
والمستور هو الذى لم يعرف له مفسق ولا خاير مروءة كما نص عليه الجوهرى في كتاب الصيام من شرح  
النهي ومقابل الاصح انه من باب الرواية فيكفى فيه العبد والمرأة ولا يشترط لفظ الشهادة قال الديمري في  
شرح المنهاج اذا قبلنا قول الواحد فهل هو شهادة أو رواية وجهان أصحهما شهادة فلا يقبل فيه العبد والمرأة  
والثاني انه رواية فيقبل العبد والمرأة ولا يشترط لفظ الشهادة أى وانما الشرط في وجوب الصوم على  
العموم بخبرهما أن يكون بين يدي القاضى مع الحكم منه بثبوت الشهر كما علم ممار

﴿فصل﴾ وكما انه ثبت هلال رمضان على العموم بما تقدم ثبت بعلم القاضى حيث يسوغ له القضاء  
بعلمه أى ظنه المؤكد الذى يجوز له الشهادة مستندا اليه وان استفادته قبل ولايته وذلك يعنى كونه يسوغ له  
القضاء بعلمه بأن يكون مجتهدا مصرحاً بمستنده فيقول مثلاً علمت ذلك وقضيت أو حكمت بعلمى قال م ر  
في شرحه ولو رأى وحده هلال رمضان قضى به قطعاً بناء على ثبوته بواحد اما قاضى الضرورة فيمنع عليه  
القضاء به يعنى بعلمه اه جوهرى في رسالته وفي شرح العبادى على ابى شجاع وقد ثبت بعلم القاضى كما  
أشار اليه الدارمى وهل يجب ذكر المستند حذراً من أن يكون مستنده حساباً أو تنجيماً فيه نظر اه وقوله فيه  
نظر قال الجوهرى في حواشيه عليه مانصه استوجه العلامة يعنى ابن حجر في شرح العباب انه يقبل حكمه  
وان احتمل انه استند لما يراه من حساب أو غيم بخلاف الشاهد اذا قال غدا من رمضان كما هو ظاهر اه  
ونص عبارة العلامة لا يقال سياتى انه لا يكفى قول الشاهد غدا من رمضان ان كان حنبلياً واحتمل انه أراد  
الحساب فكذا هنا انما يعتمد ثبوت القاضى المستند لعلمه حيث لم يكن حنبلياً ولا احتمل انه أراد الحساب  
لانا نقول ذلك في الشاهد والقاضى لا يقاس عليه لما يأتى ان سبب رد الشاهد حينئذ احتمال أن يعتد شياً



أو غيرهما من شيء أو يمتنع عليه نفسه أو غيرها أو يحقق خبرا قاله أو لا غيره بالزام قرينة كان كملت فلا نأوان لم أكلمه أو أن لم يكن الأمر كما قلت فله على أو فعل على أن أضحي بهذه الشاة وفيه عند وجود المعاني عليه كفارة بين وفي قول ما ألزمه وفي قول أيهما شاء وهو الاظهر والراجح عند العراقيين كما في التحفة لانه يشبه النذر من حيث انه الزام قرينة واليمين من حيث ان مقتضاه مقصود اليمين من المنع أو الحث أو تحقيق الخبر ولا سبيل للجمع بين وجهيهما ولا تعطيلهما فوجب التخيير فيختار واحدا منهما من غير توقف على قوله اخترت ولا يتعين عليه ما اختاره فله العدول الى غيره كما نص عليه المغني في باب النذر والثاني وهو نذر التبرر فهو اما مجازاة أو ما لزم ابتداء وسمى تبررا لان المقصود به طلب البر والتقرب الى الله تعالى فالمجازاة هو تعليق الزام قرينة في مقابلة حصول كل ما يجوز من غير كراهة أن يدعو الله تعالى به كان شفى الله مريضى فله على أو فعل على أن

لا يوافق عليه المشهود وعنده وهذا لا يأتي في القاضي بل يقتضى انه يقبل حكمه وان احتمل انه استند لما يراه من حساب أو غيرهما قال سم على المنهج هل يثبت ثبوته بعلم القاضي في الصوم وتوابعه أيضا حيث علم ان مستند القاضي مجرد رؤيته بنفسه أو يثبت ذلك بالنسبة لغير ذلك أيضا كعلق طلاق وعق مال مر الى الثاني قال لان علم القاضي حجة كاملة ولهذا كفى في سائر القضايا الا ما استثنى بخلاف الشاهد الواحد فانه لا يقبل الا في ثبوت رمضان ونحوه فليتأمل اه قلت وهل الحكم كالتقاضي فيما مال اليه مر اذ قلنا انه يحكم بعلمه كالتقاضي وتكون العلة المذكورة بقوله لان علم القاضي حجة كاملة جارية فيه حينئذ لم لا يلزم اجمع فاني لم أر الا في ذلك نصا والكلام فيمن رضى بحكم الحكم فلا تغفل وقول الجوهري قال مر اخرج عبارته في القضاء (والاظهر انه) أي القاضي المجتهد وجوب الظاهر التقوى والورع ندبا (يقضى بعلمه) ان شاء أي بظنه المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستندا اليه وان استفادته قبل ولايته ولا بد ان يصرح بمستنده فيقول علمت انه عليك ما ادعاه وقضيت أو حكمت عليك بعامى فان ترك أحد اللفظين لم ينفذ حكمه ومقابل الاظهر على بان فيه تهمة ولورأى وحده هلال رمضان قضى به قطعاً يعني من غير خلاف بناء على ثبوته بواحد أما قاضي الضرورة فيمنع عليه القضاء بدنه استثنى المتن من القضاء بالعلم قوله الا في حدود الله تعالى أي كحد زنا اه وقوله أما قاضي الضرورة اخرج خالفه ابن حجر في التحفة فقال (والاظهر انه) أي القاضي ولو قاضي ضرورة على الوجه (يقضى بعلمه) ان شاء أي بظنه المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستندا اليه وان استفادته قبل ولايته ولا بد ان يصرح بمستنده فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وقضيت به أو حكمت عليك بعلمى فان ترك أحد هذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي وتبعوه ولم يبالوا باستغراب ابن أي الدم له ولورأى وحده هلال رمضان قضى به قطعاً بناء على ثبوته بواحد اه وقال في فتح الجواد واذا جاز للقاضي القضاء فيحكم بعلمه أي بظنه المؤكد ولومع وجود بينة وقيد تنوذا القضاء بالعلم الماوردي والروايات بما اذا صرح بان مستند حكمه علمه وفيه نظر لا يزل ما فيه من التهمة والاذرعى يقاض عدل اذ لا ضرورة الى تنفيذ حكم القاسق فسقطا ظاهرا بعلمه وفيه نظر أيضا وما على به ممنوع اه وقد علمت مما تقدم عن شرح العباب ان اشتراط ذكر المستند انما هو في غير القضاء في رمضان وقول حجر أي بظنه المؤكد الا صوب أن يقول أي بالاعم من علمه حقيقة وظنه المؤكد كمشاهدة اليد والتصرف مدة طويلة بلا معارض هذا كله فيما علمه بالمشاهدة أما ما علمه بالتواتر فهو أولى لان المحذور ثم التهمة فاذا شاع الامر زالت اه عبد الحميد (فائدة) قال العلامة السقا في فصل بيان اصطلاح الفقهاء في عباراتهم من مجموع ما نصه وان قالوا كما أولكن فان نهوا بعد ذلك على تضعيفه أو ترجيحه فلا كلام والا فهو معتمد اه فعليه قول التحفة هنا كما قاله الماوردي اخرج يفيد ان اشتراط ذكر المستند هو المعتمد وان نظريه في فتح الجواد ولذا واقفه مر في النهاية كما تقدم

﴿فصل﴾ في الكلام على اخبار عدد التواتر برؤية هلال رمضان وهل يثبت بذلك وجوب الصوم على العموم أو على الخصوص قال في النهاية بعد قول المنهاج وشرط الواحد صفة العدول الخ وقد علم مما مر ان ما تقرر بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس أما وجوبه على الرأى فلا يتوقف على كونه عدلا فمن رأى هلال رمضان وجب عليه الصوم وان كان فاسقا ومثله من أخبره به عدد التواتر اه وعبرة التحفة في شرح قول المصنف يجب صوم رمضان با كمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال نصها وكهذين الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار لا فادته العلم الضروري اه قال عبد الحميد في حواشيه قوله وكهذين أي الا كمال والرؤية في إيجاب صوم رمضان لعموم الناس وجعل النهاية والاعاب الخبر المتواتر من جملة ما يثبت به الشهر للمخبر فقط بفتح الباء اه وقال الرشيدى على النهاية قوله ومثله من أخبره به عدد التواتر والشهاب ابن حجر انما



أضحى بهذه الشاة

فيلزمه ما ألزمه بلا خلاف اذا حصل المعاقب عليه ومثل ذلك قول من شفى من مرضه لله على كذا أى أضحى أو ان أضحى بهذه الشاة مثلاً لما أنعم الله على من شفى من مرضه فيلزمه ما ألزمه جزماً نذر لئلا منزلة نذر المجازاة لوقوعه شكراً في مقابلة نعمة الشفاء كما يستفاد من شرح الروض والتخفة والنهاية ومثل ذلك ما لو قال ان شفى الله تعالى مريضاً جعلت هذه الشاة أضحى أو هذه أضحى فنى المعنى في باب شرح قول المنهاج لا يجب الا بالترام لو قال جعلت هذه الشاة أضحى أو هذه أضحى فإنه يجب ان علق بشفاء مريض قطعاً وكذا ان أطلق في الاصح مع انه ليس بنذر بل الحقه الاصحاب بالتحريم والوقف اه وقوله ان علق بشفاء مريض أى أو نحوه كقدوم غائب كما في القوت للاذرعى وغيره (نبيه) قال في التخفة في شرح قول المنهاج ونذر تبرر كان شفى الله مريض النخ مانصه ويظهر ان المراد بالشفاء زوال العلة من أصاها وأنه لا بد

ذكر هذا بالنسبة للعموم أى فاخبار عدد التواتر من جملة ما يثبت به الشهر على العموم وان لم يكن عند قاض وعبارته وكهذين أى اكمال شعبان ثلاثين ورؤية الهلال لخبر التواتر برؤيته ولو من كفاراتهته وظاهر ان صورة المسألة انهم أخبروا عن رؤيتهم أو عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذى يفيد العلم فليس منه اخبارهم عن واحد آه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما هو ظاهر كما يقع كثير من الاشاعات فتنبه اه ولك أن تقول ان عبارة التخفة ليست نصافى ان اخبار عدد التواتر مما يثبت الصوم على العموم وان لم يكن عند قاض بل عطفه على ذلك ما هو من مثبتات الصوم على الخصوص حيث قال عقب قوله لا فادته العلم الضرورى وظن دخوله بالاجتهاد كما يأتى أو بالامارة الظاهرة التى لا تختلف عادة كرؤية القناديل المعلقة بالمنابراط يفيد انه من قسم ما يثبت الصوم على الخصوص يعنى ان لم يكن عند قاض وحينئذ فيكون التشبيه في قوله وكهذين في مجرد ثبوت الصوم به كما انه يتعين أن يكون كذلك بالنسبة لقوله وظن الخ وهذا نظير قول مر بعد قول المنهاج يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال مانصه ويضاف الى الرؤية واكمال العدة ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه على أهل ناحية حديث عهدهم بالاسلام أو أسارى اه فقد قال ع ش قوله ويضاف الى الرؤية أى في ثبوت رمضان اه فاقصر على ذلك ولم يقل على العموم وقد جعله في الاتخاف مما يثبت به الصوم على الخصوص فنى البجيرمى على المنهج مانصه وفي الاتخاف لابن حجر انه يثبت رمضان في حق من تواتر عنده رؤية رمضان ولو من كفار اه شوبرى انتهى وقد جعله كذلك أيضاً في الفتاوى الكبرى من كتاب الصيام حيث قال في ضمن جواب سؤال وقول المسائل وهل يثبت رمضان بالاستفاضة أو التواتر أو لا جوابه انهم صرحوا بان من أخبره ثقة برؤية هلال رمضان واعتقد صدقه لزمه الصوم وبه يعلم كاذ كرهته في حاشية العباب ان من تواتر عنده رؤية لزمه الصوم قياساً على ذلك بل أولى اه والاستفاضة كالتواتر اه وذكر في موضع آخر انه يجب الصوم على من تواتر عنده الخبر بالرؤية بان أخبره بها عن المعانيصة جمع كثير لا يمكن تواطؤهم على الكذب وان كانوا فاسقة أو نحوهم لان الخبر المتواتر يفيد العلم ولو من نحو فساق اه وعبارته في الامداد واشترط العدالة مثله في غير الرأى ومن أخبره عدد التواتر أما الرأى فيجب عليه الصوم وان لم يكن عدلاً وكذا من أخبره من ذكر وان كانوا كفاراً أو فساقاً اه وعلى هذا فتحقيق المقام ان يقال ان الرؤية التى يجب بها الصوم على العموم يشترط فيها ان تقرن بحكم الحاكم فان لم تقرن به فلا يجب بها الصوم على العموم بل على الرأى ومن أخبره فقط ولا فرق في الشقين بين أن يكون الخبر بها بلغ عدد التواتر أو الاستفاضة أولاً ولا بد في اخبار العدد المذكور اذا كان بين يدي القاضى أن يكون بلفظ الشهادة كما علم مما مر وظاهر اطلاقهم ذكر شروط الشاهد في الشهادات اعتبار باقى الشروط هنا حينئذ فليراجع فانى لم أقف على نص صريح فى شىء من ذلك سوى ما ذكره بقولى وقدنبه على اشتراط الاسلام الشهاب الرملى في الفتاوى من كتاب الشهادات قبيل باب الدعوى والبنات ونص عبارة الفتاوى في ضمن سؤال هل يشترط الاسلام في الشهادة المتواترة أم لا يشترط اذا كانت على شرط التواتر وأفادت به علم اليقين كالوشهد جمع متواتر من الكفار يؤمن تواطؤهم على الكذب ويقطع بصدقهم لدى حاكم شرعى بهلال رمضان بلفظ اشهد وعلم الحاكم ذلك بشهادتهم غلب ضرور يا والحالة هذه هل يجب على الحاكم أن يحكم بهذه الشهادة حكماً عاماً أو يأثم بتركه ويجب على المسلمين صوم رمضان والحج بعده في ذلك العام فأجاب بان الاسلام معتبر في التواتر بالنسبة للشهادة وليس معتبراً بالنسبة للرواية والفرق بينهما ان باب الرواية أوسع وباب الشهادة أضيق ومن الدليل على اتساع باب الرواية ان الامام أباح خيفة وابن فورك وسليمان الرازى قبلوا رواية مستورا العدالة وان بعضهم قبل رواية الضمى المميز اذا علم منه التحرز عن الكذب ولانها الاخبار عن شىء عام للناس فليس فيه تهمة ولا عداوة ولا ضرر لا حد ولا ترفع فيه الى



قيمة من قول عدل طب  
أخذ المسمى في المرض  
الخوف أو معرفة المريض  
ولو بالبحر أو غيره لا يضر  
بقاء آثاره من ضعف  
الحركة ونحوه اه وفي  
قل على الجلال ويعلم  
الشفاء بقول عدل رواية  
وفي التجربة ما لم في  
التيمم اه وبإشارة المحلى  
على المنهاج الثالث من  
الأسباب يعني للتيمم  
مرض يخاف معه من  
استعماله أى الماء على  
منفعة عضو الى ان قال  
ويعتمد في خوف ما ذكر  
قول عدل في الرواية  
وقيل لا بد من اثنين اه  
قال قل قوله عدل  
وكالعدل فاسق ولو  
كفرا اعتقد صدقه  
ويعمل بمرقه لنفسه  
ان عرف الطب مطلقا  
واعتمد شيخنا الزايدى  
تبعنا شيخنا م عدم  
الا كشاء بالتجربة  
واكتفى بها الاستوى  
وابن حجر وغيرها  
واعتمده بعض مشايخنا  
وهو الوجه اه وقوله  
مطلقا يعني ولو غير عدل  
وقد بسطت الكلام  
على هذه المسئلة في  
رسالتى القول الجلى  
الوافر في طهارة المريض  
والمسح على السائر  
فراجعناه فانه بهم قلت  
وعلى هذا يظهر انه

الحكام ومن الدليل على ضيق باب الشهادة ان الاصل فيها اعتماد اليقين وانما يعدل عنه عند عدم الوصول  
اليه الى ظن قريب منه على حسب الطاقة لانه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال السائل ترى  
الشمس قل نعم فقال على مثلها فشهد أو نحوه واه البيهقي والحاكم وصححه استاده وانما تعبد فيها بقضائهم  
قل ومن جزم بأشراط الاسلام فيماد كراه صاحب الجواب اه ومنه يعلم اشراط الاسلام في شهادة  
عدد الاستنفاضة برؤية هلال رمضان بالاولى ومما يدل على اشراط اقتران الحكم بالشهادة مطلقا ولو من  
العدد المذكور أمور منها ما ذكره الشهاب م في فتاواه من كتاب الصيام ونص عبارته سئل عن هلال  
رمضان اذا توقف ثبوته على الحكم قال رأى اذا أخبر وأخبر أخبر وعلم جزم مع العدد التخصيص بالاهل  
واختدات هل يتوقف صومهم على الثبوت أو يكفى ما تقدم فأجاب بأنه قد اعتبر حكم الحكم كالموجب  
الصوم على العموم والافمن أخبره موثوق بالرؤية واعتقد صدقه لزومه الصوم اه فانظر قوله قد اعتبر حكم  
الحكم كالموجب الصوم على العموم تجده بإطلاقة شامل لما اذا كان الشاهد بالرؤية العدد المذكور اه  
ومنها قول سم العبادى في شرحه على الغاية وظاهره انه يجب لكل من الصوم والنظر باخبار عدد التواتر وان  
كانوا كفارا أو فسقا وحيث جاز الصوم أو وجب ولم يثبت عند القاضي وجب اختاؤه لئلا يتعرض لخاصة  
وعقوبة اه فتقوله أو وجب ولم يثبت عند القاضي شامل لما اذا كان الوجوب باخبار عدد التواتر أى  
أو الاستنفاضة ثم ماوجب الاختفاء لكونه لم يثبت عند القاضي فافهم ان الثبوت عند القاضي شرط  
لوجوب الصوم أو التقطع على العموم وحينئذ لا يجب الاختفاء ومنها قول الجلال المحلى في شرح المنهاج بعد  
قول المتن (يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال ليلة ثلاثين منه) ولا بد في الوجوب  
على من لم يره ثبوت رؤيته عند القاضي اه فتقوله ثبوت رؤيته عند القاضي شامل لرؤية عدد التواتر  
أو الاستنفاضة وقد صرح م في شرحه كما تقدم عنه ان كلام المنهاج في الوجوب بالنسبة للعموم وحينئذ  
فتقول المحلى ولا بد في الوجوب على العموم ومنها ما تقدم عن شيخنا الشمس الاتيانى في الكلام على  
التخريف فقال عن الجوهرى ان الذى يوجب الصوم على العموم أحد ثلاث اكمال عدة شعبان ثلاثين  
أو شهادة العدل عند القاضي بالرؤية مع الحكم أو علم القاضي معنى مع حكمه يعلمه ولم يذكر رابعا فاعلمنا ان  
اخبار عدد التواتر أو الاستنفاضة بالرؤية لا يوجب الصوم على العموم الا بالشهادة عند الحكم مع الحكم  
وهو بالاولى من شهادة العدل أو العدلين وبهذا كله يتضح ان الشهاب حجر والشمس الرملى متفقان على  
ان اخبار عدد التواتر مما يثبت به وجوب الصوم على سبيل الخصوص أى ان لم يكن بين يدى القاضي بلفظ  
الشهادة كما هو ظاهر وعلى ما تقرر يمكن ارجاع كلام حج الذى ذكره في موضع آخر من الفتاوى الى ما ذكر  
حيث سئل عن عي في قرية ثم وصل لقرية أخرى قريبة وأخبر أهلها بذلك فهل يقبل خبره أو يوقف الى  
اخبار من يحصل به التواتر أو من تحصل به الشهادة ولو صام في قرية فوصل لقرية أخرى فهل يجب الصوم  
على أهل القرية بنجر واحد أو لا حتى تحصل الشهادة الى آخر ما ذكر في السؤال ونصه في الجواب بعد سياقه  
عبارته في شرحه الكبير على الارشاد المسمى بالامداد وبها يعلم ان المدار في الصوم والقطر بالنسبة لسائر الناس  
على العموم بالثبوت عند الحكم وهو يعدل في الصوم وبعدين في القطر أو بعدد التواتر وبالنسبة لبعض  
الناس على الرؤية يعنى رؤية نفسه أو الاعتقاد الجازم باخبار عدل أو فاسق وقع في القلب صدقه اه  
المقصود نقله فتقوله أو بعدد التواتر ان كان معطوفا على قوله يعدل الخ فالظاهر أى فشهدا عدد التواتر عند  
الحكم كثبت بها الشهر مطلقا شوال وغيره وان كان معطوفا على قوله بالثبوت الخ فمعنى ثبوته بعدد التواتر  
لعموم الناس ما فهمه بعض محققى أفاضل العصر ونص عبارته بعد سياقه عبارة الفتاوى ومعنى ثبوته بعدد  
التواتر لعموم الناس ان كل من نلغه وثبت عنده الخبر التواتر بما ثبت به حكم الحكم كالموجب عليه الصوم لا فادته



يكفى هنا في العلم بالشفاء

قول غير العدل أيضا اذا  
اعتقد صدقه كاذرا  
نظيره في التيمم الان  
يوجد نص بخلافه  
والله تعالى أعلم والمتم  
ابتداء هو ما لا يكون  
في مقابلة شيء كالله على  
ان أضحي بهذه الشاة  
ويؤمره في الاظهر  
ما التزمه وذلك لعموم  
الدالة كقوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم في  
حديث البخاري من  
نذران يطيع الله تعالى  
فليطعمه ومقابل الاظهر  
لا يلزمه ما التزمه لعدم  
العوض بتبنيه قول  
المغني مع انه ليس بنذر  
الغ كذا قاله الاذري  
في القوت أيضا وكذا  
يستند أيضا من التحفة  
ومن شرح الروض  
والارشاد وشرحه فتح  
الجواد والاروار وغيرها  
من معتبرات المذهب  
وكلاهما تنادي بطلان  
قول القاضل الآتي  
بعد نقل عبارة المجموع  
وعبارة المجموع في  
شرح قول المذهب  
الاضحية سنة مانعه  
قال الشافعي والاصحاب  
التضحية سنة مؤكدة  
وشعار ظاهر ينبغي  
للقادر عليها المحافظة  
عليها ولا تجب باصل  
الشرع فان نذر هالزمته

العلم الضروري حتى لو ثبت عنده وقوع ذلك الخبر قبل يوم أو يومين وجب عليه قضاء ما فات كما لو ثبت  
كذلك عنده حكم الحالك بخلاف ما لو ثبت عنده اخبار العدل بوجود الهلال لغيره لا يجب عليه الصوم لان  
وجوب العمل باخبار العدل مشروط بعدم قيام الشبهة ويحتمل انه لو أخبره هولقاه عنده في خبره شبهة نعم  
لو كان العدل معينا وبلغه خبره باخبار عدل ولم تقم عنده شبهة وجب عليه الصوم فهو اما لا يجب عليه أو يجب  
عند انتفاء الشبهة ان علم عينه فلا عموم له بخلاف عدد التواتر فانه لا يقيد بانتفاء شبهة ولا عامهم باعيانهم بل  
يجب على كل من ثبت عنده مطلقا ولذا لم يشترطوا الاعتقاد الجازم لحصوله قطعا بخلاف خبر العدل لما مر  
وعبارة فتح المعين وكالثبوت عند الحالك خبر التواتر اه فتأمل وقوله بما ثبت متعلق بقوله قبل ثبت وقوله  
لغيره متعلق بقوله اخبار كما يفيد تضييقه على ذلك وقوله ولا عامهم يعني الناس الذين بلغهم الخبر وعلى هذا فلا  
ينافي ما صرح به ابن حجر في غير هذا الموضع كما نقلناه من ان خبر التواتر ومثله الاستفاضة من قبيل ما يثبت به  
الصوم على الخصوص ثم قول ابن حجر أو بعد التواتر لعله زيادة من عنده على ما في عبارة شرح الارشاد التي  
ساقيا حيث لم يكن فيها تعرض لذلك حسب ما رأيت بنسخة الفتاوى التي بيدي وشرح الامداد (تبيينه) تقدم  
تعريف التواتر في فصل الكلام على عمل الخاسب وأما المستفيض فهو خبر جمع يؤمن تواطؤهم أى توافقهم  
على الكذب بحيث يقع الظن القوي ولو بانضمام القرائن بصدقهم ولا يشترط فيهم حرية ولاذ كورة  
ولا عدالة كالا يشترط في التواتر كذا في النهاية والتحفة والخطيب على المنهاج وحواشي الروض وقوله جمع  
يؤمن تواطؤهم قال ع ش في حواشي النهاية أى بشرط ان يكونوا مكلفين اه قال في النهاية وقضية تشبههم  
هذا بالتواتر عدم اشتراط اسلامهم لكن أفنى الوالد رحمه الله تعالى باشتراطه فيهم وفرق بينه وبين التواتر  
بضعف هذا لافادته الظن القوي فقط بخلاف التواتر فيفيد العلم الضروري اه وقوله وفرق بينه وبين  
التواتر قال ع ش أى فانه حيث أطلق شمل الجمع يعني في تعريفه بانه جمع الخ المسلمين والكفار اه وقوله  
يفيد عبارة التحفة فانه يفيد

**فصل** قال في النهاية ونحوها التحفة (واذا روى ببلد لزم حكمه البلد القريب) منه قطعاً كبحداد  
والكوفة لانهما كبلدة واحدة كما في حاضري المسجد الحرام (دون البعيد في الاصح) كالجاز والعراق  
والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة النضر) وحججه المصنف في شرح مسلم لتعليق الشرع بها  
كثير من الاحكام (وقيل) البعيد (باختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) اذا مر الهلال لا تعلق  
له بمسافة النضر ولما روى مسلم عن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس متى  
رأيت الهلال قلت ليس له الجملة قال أنت رأيته قلت نعم ورأه الناس وصاموا ووصام معاوية فقال لكنا رأينا ليلة  
السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل العدة فقلت أولا تكفني برؤية معاوية وصيامه قال لا هكذا أمرنا رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقياسا على طلوع النجوالشمس وغيرها ولان المناظر تختلف باختلاف  
المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى ولا نظر الى أن اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المنجمين مع  
عدم اعتبار قولهم كما لا يلزم من عدم اعتباره في الاصول والامور العامة عدم اعتباره في القروع والامور  
الخاصة ولو شك في اتفاقها فهو كاختلافها لان الاصل عدم وجوبه ولانه انما يجب بالرؤية ولم يثبت في حق  
هؤلاء لعدم ثبوت قريتهم من بلد الرؤية نعم لو بان الاتفاق لزم القضاء كما هو ظاهر اه قال في الانحاف لان  
الاعتبار في العبادات بما في نفس الامر وقوله لزم حكمه البلد القريب قال في التحفة قضية قوله لزم الخ انه  
بمجرد رؤيته ببلد يلزم كل قرية منه الصوم أو النظر لكن من الواضح انه اذا لم يثبت بالبلد الذي أشيعت  
رؤيته فيها لا يثبت في القرية منه الا بالنسبة لمن صدق الخبر وانه ان ثبت فيها ثبت في القرية لكن لا بد من  
طريق يعلم بها أهل القرية ذلك فان كان ثبت بخو حكم فلا بد من اثنين يشهدان عند حاكم القرية بالحكم



كسائر الطاعات اه  
وقال في موضع آخر  
ومتى كان في ملكه بدنة  
أو شاة فقال جعلت  
هذه أضحية أو هذه  
ضحية أو على أن أضحية  
بها صارت ضحية معينة  
وكذا لو قال جعلت هذه  
هديا أو هذا هدي أو  
على أن أهدي هذا  
صار هديا بشرط بعض  
الأصحاب أن يقول  
مع ذلك لله تعالى والمذهب  
أنه ليس بشرط اه  
وقوله وشروط بعض  
الأصحاب أن يقول  
مع ذلك لله أي شرط  
لوجوبها أضحية أو  
هديا بهذه الصيغة أن  
يقول مع ذلك لله فيقول  
مثلا جعلت هذه  
أضحية لله أو جعلت  
هذه هديا لله فان لم يقل  
ذلك فلا تكون واجبة  
ويجوز ألا كل منها  
كما أفاده الروايات في  
البحر عن بعض  
الأصحاب اه وقد  
ذكر ابن الرفعة في  
الكفاية شرح التبيين  
ما نصه وقد أشار القاضي  
حسين في موضع إلى  
أن قوله هذه أضحية  
أو جعلتها أضحية  
لا يكفي على قول ما لم  
يقول لله لو قال هذه  
أضحية أو جعلتها أضحية  
ولم يقل لله فظاهر كلام

ولا يكفي واحد وان كان المحكوم به يكفي فيه الواحد لان المقصود اثباته الحكم بالصوم لا الصوم أو نحو  
استفاضة فلا بد من اثنين أيضا لذلك فان لم يكن بالبلد من يسمع الشهادة أو امتنع لم تثبت عندهم إلا بالنسبة لمن  
صدق الخبر بأن أهل تلك البلد ثبت عندهم ذلك فعلم أنه لو وجدت شروط الشهادة على الشهادة فشهداثنان  
على شهادة الرائي ولو واحدا كفى ان كان ثم من يسمعهما أو الا فكم من ثم رأيت في المجموع وغيره تكفي  
الشهادة هنا من اثنين على شهادة واحد اه وهو يؤيد ما ذكرته آخر اه وقوله اذالم ثبت الخ أي على  
العموم بدليل الاستثناء بعد وقوله وانه ان ثبت أي على العموم وهو عطف على أنه اذالم ثبت وقوله بنحو حكم  
نحو الحكم كقوله ثبت عندى ان غدا من رمضان لما تقدم ان الثبوت بمنزلة الحكم وقوله عندنا كم القرية  
أي أو عند محكم فها لکن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط كما مر وقوله بالحكم أي أو نحوه كما تقدم وقوله وان كان  
المحكوم به وهو الصوم وقوله اثباته نائب فاعل المقصود وقوله الحكم خبران وقوله أو بنحو استفاضة بنحو  
الاستفاضة التواتر وذلك كان أخبرا لجمع المستفيض أو المتواتر برؤية الهلال جميع أهل القرية وصاموا  
كلهم بناء على ذلك الخبر فوجب الصوم على عموم أهل القرية بواسطة بلوغهم جميعهم الخبر فحينئذ لا بد في  
وجوب الصوم على أهل القرية القريبة من تلك القرية من اثنين يشهدان عند الحاكم أو المحكم بذلك الخبر  
ثم يصدر الحكم بالصوم بناء على هذه الشهادة فيجب بذلك الصوم على العموم كما يجب كذلك لو شهد عدل  
برؤية الهلال ثم حكم الحاكم بالعموم الذي هنا عموم فيمن بلغه الخبر بالفعل فقط وهم أهل تلك القرية وهو  
غير العموم الناشئ عن الحكم المبني على شهادة العدل أو شهادة الاثنين في هذه الصورة فحينئذ اخبار بنحو عدد  
التواتر لم يخرج عن كونه من قبيل ما يوجب الصوم على الخصوص كما حررناه سابقا وأقنا عليه البراهين من  
كلامه وكلام غيره وبهذا يدفع ما كتبه عبد الحميد هنا حيث قال هذا أي قوله أو بنحو استفاضة الخ كالصريح  
في ان الاستفاضة تكفي في وجوب الصوم على العموم فليراجع اه وقوله لذلك أي لنظير ذلك وهوانه  
ليس المقصود اثباته الصوم بل شيء آخر وهو هنا اخبار بنحو الجمع المستفيض برؤية الهلال في تلك القرية  
وقوله فعلم أي من قوله فلا بد من اثنين الخ وان ذلك كاف وقوله لو وجدت شروط الشهادة تقدم لك بيانها  
وقوله فكم من أي فلا تكفي إلا لمن صدق الخبر ولو واحدا بل ولو لم يصدق حيث كان عدلا كما تقدم بيانه  
سابقا هذا ما ظهر لي في تقرير عبارة التحفة فان كان الصواب خلافه فيرجع إليه والله تعالى أعلم وقول النهاية  
قطعا أي بلا خلاف وعبر الدميري بقوله بالاجماع وقوله وصححه المصنف في شرح مسلم أي فقط وعليه  
الحاوي كالرافعي وهو الذي أورده القوراني والبعثي والامام والغزالي وآخرون من الخراسانيين وقوله  
لتعليق الشرع بها كثير من الاحكام كالقصر وإباحة الفطر للصائم وقوله قلت هذا أصح وبه قال العراقيون  
والصيدلاني وآخرون وقوله اذ امر الهلال لا يتعلق له بمسافة القصر لانه قد يكون بين البلدين أكثر من مسافة  
القصر ولا يمكن اختلاف رؤية عندهما قاله قل على الجلال وقوله باختلاف المطالع قال قل على  
الجلال أي بالمعنى الشامل للمغرب والمعنى ان يكون طلوع الشمس أو الفجر أو الكواكب أو غروب  
ذلك في محل متقدما على مثله في بلد آخر أو متأخرا عنه فتأخر رؤيته في بلد عن رؤيته في بلد آخر أو تتقدم  
عليه اه وبيان ذلك مفصل في كتب الميقات فارجع إليها ان شئت وقوله أو غروب ذلك ظاهر انه راجع  
لجميع ما قبله فغروب الشمس والكواكب ظاهر وأما غروب الفجر فالمراد به ان يحاق أثره وطلوع الشمس  
لكنه يتكرر مع قوله طلوع الشمس الا ان يكون اسم الإشارة راجعا للمجموع واعلم ان الخلاف بين الأئمة  
في هذه المسئلة منتشر بجمعه ستة أوجه كما قاله في المجموع ووج في الفتاوى أحدها اذ رأى في بلد لزوم جميع  
أهل الارض قال في الاتحاف صححه أي هذا الوجه جماعة ونقله ابن المنذر عن أكثر العلماء لان الارض  
مسطحة مبسوطة فاذا رأى في بلد رأى في غيرها واذ لم ير في غيرها علمنا ان العارض منع الرؤية لا أن الهلال



المشافعي انه يلزمه  
ولاجله قال في التهذيب  
انه المذهب اه وبهذه  
النصوص الصريحة  
يعلم بطلان قول الفاضل  
في الثامن والعشرين  
ان الذين شرطوا ان  
يقول لله لم يشرطوها  
الا في باب النذر اه  
وقد علم من صريح  
عبارات المجموع هذه  
ان الاضحية ثلاثة  
أقسام قسم مندوب  
وقسم واجب بالنذر  
وقسم واجب بنحو  
الجعل ليس داخلا في  
قسم المتطوع بها أغنى  
المندوبة ولا فردان  
افراد المنذورة وقد تكلم  
على حكم الاكل من  
كل منها بخصوصه كما  
ستعرفه ان شاء الله  
تعالى وبه يعلم بطلان  
قول الفاضل ان النووى  
اشبه عليه الامر فجعل  
المعينة بالجعل من افراد  
المنذورة وان المتأخرين  
وقعوا في هذا الاشتباه  
وعبارة الروض وشرحه  
(وتجب بالنذر) كسائر  
القرتب وكذا بقوله  
جعلت هذه أضحية  
كما سيأتى ثم قال  
(فصل اوقال جعلت  
هذه) البدنة أو الشاة  
(أضحية أو هديا) أو  
هذه أضحية أو هدى  
(أو على أن أضحي بها)

لم يستعمل اه وقال في الفتاوى فمن علم برؤية جعل قبل رؤية شمله لزومه القضاء أى وينبئ نذبه له على  
الأصح بمعنى على القول الأصح سر وجها من الخلاف اه وهذا الوجه مردود بان أهل الهيئة مطلعون على  
سخرى ذلك كما قاله الدميروى وقال في الفتاوى ورد بان من المعلوم ان البلاد مختلفة الطلوع والغروب  
للشمس والقمر وقد يحصل ان في مثل دون آخر فيقطع كل مثل برؤية أهله كما علق طلوع الفجر والشمس  
وغروبها بالمطالع ولا يضر ما يلزم على ذلك من الرجوع لقول الحاسب والمنجم لانه في أمر تابع خاص والتوابع  
والأمور الخاصة يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاصول والامور العامة اه وقال في الايعاب وعلى الأصح يعنى  
من ان العبرة في الرد باختلاف المطالع ينبئ نذب القضاء سر وجها من هذا الخلاف اه ثانيا يلزم بلد الرؤية  
فقط قال في الانصاف وقال آخرون كابن عباس وعكرمة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم  
لا يلزم الرؤية غير أهل بلدها مطالعا بل العبرة في حق أهل كل بلد برؤية يقيم لا ترفيد حسن فرفع تقوم به  
الجنة وهو قول صحيح كبير لا يخالف له من الصحابة وفتناه التابعين ولان من البلاد ما لا يزيد الليل فيه على النهار  
وما تكون الشمس فيه طاعة دون غيره فلكل بلد طلوع نفسه ورؤية نفسه قال جماعة وهذا القول غلط  
لما مر ان الارض مسطحة مبسوطة وإس كما قالوه لان قياس اتفاقهم على ان اوقات الصلاة لكل بلد حكمها  
في الطلوع والغروب والفجر والزوال يؤيده فكيف يقال انه غلط وقوله لا ترفيد اعلمه يعنى حديث ابن عباس  
الذى رواه كريب على ما سيأتى يأنه عن الاسنوى ثانيا هو به قال الصيمرى وآخرون يلزم أهل اقليم بلد  
الرؤية فيلزم الصوم جميع أهل الاقليم برؤية الهلال في بلد منه فان كان البلدان من اقليمين فمتباعدان قال  
السبكي واطلاقه يقتضى ان البلدين المتجاورين من اقليمين لا يثبت لاحدهما حكم الآخر وان البلدين  
المتباعدتين مسافة شهر مثلا ومطالعهما مختلفة ولكنهما في اقليم واحد يثبت لاحدهما حكم الآخر وكلا  
الامر من بعيد والاول أبعد جدا اه رابعها يلزم أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم الا لعارض بحيث يكون  
الغالب انه اذا أبصره هؤلاء أبصره هؤلاء ولا يخفى عليهم الا لعارض سواء كان على مسافة القصر أو دونها  
خامسها يلزم من دون مسافة القصر وقد تقدم الكلام فيه سادسها يلزم من وافق مطلع بلد الرؤية  
وهو الأصح كما تقدم وذلك بأن يكون غروب الشمس والكواكب وطلوعها في المثلين في وقت واحد  
فلا تأخر رؤيته في أحدهما عن رؤيته في الآخر ولا تتقدم كما يؤخذ من معنى اختلاف المطالع الذى  
ذكره القليوبي فيما تقدم قال في بغية المسترشدين نقلا عن الكردى فاذا ثبت الهلال ببلد عم الحكم جميع  
البلدان التى تحت حكمها كم بلد الرؤية وان تباعدت ان اتحدت المطالع والالم يجب صوم ولا فطر مطلقا  
وان اتحدت الحكم اه أى ما لم يكن مخالفا لبرى الوجوب مع اختلاف المطالع وأثبت الهلال كما سيأتى وكان  
وجه مخالفة الرابع للسادس كما قاله في الايعاب انه أعم فحيث لم يتصور خفاؤه عنهم لزومهم الصوم وان اختلف  
المطلع بخلافه على السادس فانه لا بد من اتفاقه المستلزم انه يلزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر  
المانع اه وقوله من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر أى في وقت واحد كما يؤخذ مما تقدم قريبا  
ولا يخفى اننا اذا أوجبنا الصوم على من لم ير الهلال باعتبار هذه الاوجه فلا بد من طريق يعلم بها ثبوت الرؤية  
في الجهة التى رؤى فيها كما تقدم بانه تفصيلا عن التحفة ثم قول التحفة وكذا النهاية بعد قول المنهاج لزوم حكمه  
البلد القريب قطعا يعنى بخلاف وعبر الدميروى بقوله بالاجماع ينافيه الوجه الذى تقدم انه يلزم بلد الرؤية  
فقط ولعله مبنى على ان هذا القول غلط أو نحو ذلك فليراجع وفي حاشية ابن عابدين على الدر من كتب الحنفية  
عند قول الشارح في كتاب الصوم (واختلاف المطالع غير معتبر على) ظاهر (المذهب) وعليه أكثر  
المشايع وعليه الفتوى (فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب) اذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق  
موجب يعنى كان يحمل اثنان الشهادة أو يشهدا على حكم القاضي كما بينه ابن عابدين مانصه اعلم ان نفس



أو أهدبها تعين) ذلك  
(ولولم يقتل الله) وزال  
ملكه عنها (وان نذر  
عنتي عبد بعينه تعين عنته  
لكن لا يزول ملكه)  
عنه (الاعتته) لان  
الملك فيه لا ينتقل بل  
يشك عن الملك بالكية  
وقيما ذكر ينتقل الى  
المساكين كما مر في باب  
الهدى ولهذا التعلق  
يجب تحصيل بدله كما  
سيأتي بخلاف العبد  
لانه المستحق للعتق وقد  
مات ومستحق ما ذكر  
باقون اه وفيه تصريح  
بان الواجبة بالجعل  
ينتقل الملك فيها  
للمساكين وكذا أفاده  
مر في نهايته وخبر في  
تختته وهو المعتمد  
ووجهه ان نحو جعلت  
صبيغ شرعية موضوعة  
للإيجاب كما تقدم في  
كالنذر وبهذا يعلم ما في  
كلام الفاضل والدليل  
القاطع أيقض على ان  
نحو جعلت هذه أضحية  
ليس نذرا كلام الفقهاء  
في باب النذر حيث  
يبينون صبيغ النذر ولم  
يذكر وانها نحو جعلت  
هذه أضحية وحينئذ  
قسمة بعضهم لها هنا  
مندورة انما هو قطعا  
على سبيل الجواز نظرا  
الى انها تعطى حكم  
المندورة من الوجوب

اختلاف المطالع لانزاع فيه بمعنى انه قد يكون بين البلدين بعد بحيث يطالع الهلال ليلة كذا في احدي البلدين  
دون الاخرى وكذا مطالع الشمس ثم قال وانما الخلاف في اعتبار المطالع بمعنى انه هل يجب على كل قوم  
اعتبار مطالعهم ولا يلزم احدا العمل بمطلع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤية حتى  
لورؤى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب بما رآه أهل المشرق قليل  
بالاول واعتمده الزيلعي وصاحب الفيض وهو الصحيح عند الشافعية لان كل قوم مخاطبون بما عندهم  
كفا في أوقات الصلوات وظاهر الرواية الثاني وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة لتعلق الخطاب  
عاما بمطلع الرؤية في حديث صوموا الرؤيته بخلاف أوقات الصلوات ثم قال (تنبيه) يفهم من كلامهم  
في كتاب الحج ان اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزمهم شيء لو ظهر انه رؤى في بلدة أخرى قبلهم بيوم وهل  
يقال كذلك في حق الاضحية لغیر الحاج لم أره والظاهر نعم لان اختلاف المطالع انما لم يعتبر في الصوم لتعلقه  
بمطلع الرؤية وهذا بخلاف الاضحية فالظاهر انها كأوقات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم اه  
وقوله واعتمده الزيلعي وعبارته في شرح الكنز والاشبه انه يعتبر لان كل قوم مخاطبون بما عندهم ثم قال  
وروى ان أبا موسى الضرير الفقيه صاحب المختصر قدم الاسكندرية فسئل عن صعد على منارة  
الاسكندرية فيرى الشمس بزمان طويل بعد ما غربت عندكم في البلد يحمل له أن يطر فقال لا ويحمل  
لاهل البلد لان كلا مخاطب بما عنده اه قال الشلي في حاشيته على قوله وروى الخ وفي البدائع عن ابن  
عبدالله الضرير انه استفتى منه رجل اسكندري الخ وقال الشيخ با كير في شرح الكنز وحكى عن عبد الله بن  
أبي موسى الضرير انه استفتى منه رجل اسكندري اه وقول النهاية ولمأروى مسلم عن كريب الخ  
اقتصر مر على ما هو المتصور من هذه الرواية مع ايراد بعض الفاظها بالمعنى والافهم في مسلم كما رأيت في  
شرح النووي بسط مما ذكره هنا مع اختلاف في بعض الالفاظ الا أن يكون حديث مسلم فيه روايات  
أخرى لم ينسب عليها النووي فليراجع وفي فتاوى ابن حجر قال الامام الاذري وحديث كريب واه مسلم  
وأبو داود والترمذي وذكره القفال ومن تبعه واعتمده وعليه العمل عند أكثر أهل العلم وهو حسن  
تقوم به الحجة وهو قول صحيح كبر لا يخالفه من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقول فقهاء التابعين اه  
وقوله وعليه العمل الخ وكذا قاله في التحفة تلاق عن الترمذي بعد ابراده الحديث قال عبد الحميد قوله وعليه  
العمل أى على عدم الاكتفاء اه أى المذكور في قول كريب أولا نكتفي وفي فتاوى ابن حجر قال الامام  
الاسنوى في شرح المنهاج ولا شك ان مورد النص وهو حديث كريب السابق في الشام والحجاز وقد وجد  
فيه مسافة القصر واختلاف الاقليم واختلاف المطالع واحتمال عدم الرؤية فاستدل كل طائفة الى واحدة  
منها وأيده اه وقوله واحتمال عدم الرؤية كأنه يشير الى الوجه الثاني من الواجهة المتقدمة وقال في  
الانحاف واختلفوا في قول ابن عباس هكذا أمر نارسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقل أراد قوله صوموا  
لرؤيته الخبر وقيل هو حفظه لحديث أخص منه في هذه الحادثة قال ابن دقيق العيد انه أراد بذلك هذا العام  
أى خبر صوموا لرؤيته لا حديثا خاصا بهذه المسئلة وهو الظاهر عندي اه وقال في الايعاب وقيل كان  
يحفظ حديثا أخص منه في هذه الحادثة واعتمد ابن دقيق العيد الاول فقال يمكن انه أراد الخ وقول النهاية  
ولان المناظر أى أما كن النظر تختلف باختلاف المطالع والعروض الخ وفي فتح الجواد رد الاعتبار مسافة  
القصر مانصه ورد بانها لاتعاق لها أى مسافة القصر بالرؤية وبانه لا خلاف ان أوقات الصلاة تختلف  
باختلاف البقاع فعين اعتبار المطالع المختلف باختلاف المناظر وعطف العروض في كلام النهاية من عطف  
السبب على المسبب يعنى ان اختلاف المطالع أى بالمعنى الشامل للمغرب كما تقدم مسبب عن اختلاف  
عروض البلدان أى بعدها عن خط الاستواء وهذا موافق لما نصوا عليه في علم الميقات وعبرة الشمس



ولزوم الذبح في وقتها  
 وغير ذلك ومنه قول  
 الروض مع شرحه  
 (ولو ذبح المذورة) ولو  
 حكا (في وقتها ولم يفرق  
 لهما فقد لزمه قيمته  
 وتصديق بهادراهم) اه  
 فاشار الشارح بقوله  
 ولو حكا الى الواجبة  
 بنحو قوله جعلت هذه  
 الشاة أضحية وأفاد ان  
 اطلاق المذورة عليها  
 مجاز نظرا الى ما ذكر  
 ومنه قوله أيضا بعد ذلك  
 (النوع الرابع الاكل)  
 من الاضحية والهدى  
 أى حكمه (فلا يجوز  
 الا كل من دم وجب  
 بالحق) ونحوه كدم تمتع  
 وقران وجبران (ولا  
 من أضحية وهدى  
 وجبا بذكر مجازاة) كان  
 علق التزايما بشفاء  
 المريض ونحوه لانه  
 أخرج ذلك عن الواجب  
 عليه فليس له صرف  
 شيء منه الى نفسه كالأو  
 أخرج زكاته (فلو  
 وجبا بمطلق النذر)  
 أى بالنذر المطلق ولو  
 حكا بان لم يعلق التزايما  
 بشيء كقوله لله على أن  
 أضحي بهذه الشاة أو  
 شاة أو هدى هذه الشاة  
 أو شاة أو جعلت هذه  
 أضحية أو هدى (أكل)  
 جوازا (من المعين)  
 ابتداء (كالنطوع)

الخضري الكبير في شرح اللمعة آخر الفصل العاشر في الكلام على رؤية الهلال نصها واعلم ان اختلاف  
 الرؤية في البلاد لا يكون الا باختلاف المطالع البلدية واختلاف المطالع البلدية لا يكون الا باختلاف  
 العرض ثم قال وأما اختلاف الطول فلا يظهر به كبير فرق اه وأما الزوال فقد قال الرشيدى على م الذي  
 ذكره أهل هذا الشأن ان الزوال انما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض فمضى اتحاد الطول  
 يعنى طول البلدين مثلا اتحاد وقت الزوال وان اختلف العرض واذا اختلف الطول اختلف الزوال وان  
 اتحد العرض اه وأطول البلدان هي بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربى وبيان ذلك كله موضحا يعلم  
 من كتب المقات فمواقع هنافى القليوبى على الهلال وتبعه الكردى فى حواشى بافضل وكذا بعض الافاضل  
 فيما كتبه على شرح الهجة مما يخالف لا يعول عليه وقوله ولو شك فى اتفاقها فهو كاختلافها أى  
 فلا يجب الصوم لما ذكره بل لا يجوز كما قال سم على الهجة انه القياس فرع ما حكم تعلم اختلاف المطالع  
 يتجه ان يكون كتعلم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين فى السفر وفرض كفاية فى الحضر وفاقا للرمى سم على  
 المنهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب والا فالمدار على محل تكثير فيه الحاضرون أو قتل كما قدمه فى  
 استقبال القبلة ع ش

﴿فصل﴾ قال فى التحفة تنبيه اثبت مخالف الهلال مع اختلاف المطالع لزومنا العمل بمقتضى اثباته لانه صار  
 من رمضان حتى على قواعدنا أخذنا من قول المجموع محل الخلاف فى قبول شهادة الواحد ما لم يحكمكم بشهادة  
 الواحد كما يراه والا وجب الصوم ولم ينتقض الحكم اجماعا ومن مقتضى اثباته انه يجب قضاء ما افطرناه عملا  
 بمطاعنا وان القضاء فورى على ما قاله المتولى وأقره المصنف والاسنوى وغيرهما انه اذا ثبت اثناء يوم الشك أى  
 ثلاثى شعبان وان لم يتحدث برؤيته انه من رمضان لزمه قضاءه فوراً كما يأتى اه وقوله اثبت مخالف  
 أى حاكم مخالف عقيدته التى حكم بمقتضاها عقيدتنا كالحنفى وقوله مع اختلاف المطالع وكذا الواثبة بمقتضى  
 عقيدته بما لم ير الشافعى ثبوته كان أثبتته بشهادة عبد أو امرأة كما نبه عليه فى الفتاوى وقوله لزمنا أى معاشر من  
 كان فى حكمه دون غيرهم كما أفاده فى الفتاوى قال بعض الافاضل ولا يعكر على ذلك نفوذ القضاء على الغائب  
 فى غير محل ولا يتدلان المدعى هناك حاضرا والحكم يتعلق به كما صرح به فى شرح الروض اه وعبارة ابن حجر  
 فى الفتاوى بعد كلام نصها وحينئذ يستفاد من ذلك ان العبرة بعقيدة الحاكم مطلقا فمضى أثبت الهلال كما  
 يراه ولا ينتقض حكمه بان لم يخالف نصا صريحا لا يقبل التأويل اعتد بحكمه ووجب على كافة من فى حكمه  
 العمل بقضية حكمه اه فانظره فقد قيد من يجب عليه العمل بحكمه بمن فى حكمه وهم الداخلون تحت  
 ولا يتدفخر غيرهم فاذا حكم قاضى اسلامبول بثبوت الهلال ولم يثبت بمصر لا يسرى حكمه على أهل مصر  
 فلا يجب عليهم الصوم لانهم غير داخلين فى ولا يتدلان قاضى مصر توليته لقضاها من الامام نفسه وليس لقاضى  
 اسلامبول دخل فى ذلك وكان صدقنا الشهاب الحلوانى لم يطلع على عبارة الفتاوى هذه فأفتى بعض الكابر  
 أصدقائه العلماء وهو من أجل أصدقاتنا أيضا بان حكم قاضى اسلامبول بالثبوت يجب العمل به على أهل  
 مصر واستدل بعبارة التحفة المتقدمة بناء على ما فهمه من المراد من قول التحفة لزمنا أى معاشر أهل الدنيا سواء  
 كانوا داخلين فى ولا يه هذا القاضى أم خارجين عنها وأثبت ذلك فى مفكرته والصواب ما قررناه فليتنبه له والله  
 تعالى أعلم وهو الموفق وقال ابن حجر فى الفتاوى بعد قول المجموع السابق فاجاب الصوم على العموم وعدم  
 نقض الحكم بالا جماع صريح فى ان حكم الحنفى فى صورة السؤال كذلك حتى يجب على الشافعية وغيرهم  
 العمل بقضية صوم ما افطره وقضاء اه والسؤال المذكور هناك هو عن اثبات الحاكم الحنفى الهلال مع  
 اختلاف المطالع واثبات الحاكم الهلال بما لم ير الشافعى ثبوته به كما تقدم بيانه وقوله أيضا لزمنا العمل الخ  
 قال البصرى فى حواشى التحفة كما نقله عبد الحميد ثم محل ما ذكره حيث صدر الحكم من متأهل أو غير متأهل



تبع في هذا ما يحسنه  
الاصل وقضية ما قدمناه  
في النوع الثاني من  
وجوب التصديق بجميع  
الاحكام انه لا يجوز اكله  
منه وبه صرح في  
المجموع لا نهدم واجب  
كدم الطيب ونحوه  
(دون) المعين ولو بالنية  
عند الذبح عن (الماترم  
في الذمة) فلا يجوز  
أكله منه لانه بدل عن  
واجب كدم الطيب  
ونحوه اه وقوله كمالو  
أخرج ز كانه فانه  
لا يجوز له بعد افراز قدر  
الزكاة ونيتها به التصرف  
في شيء مما أفرزه ليامع  
النية والمعتمد خلافه  
في الزكاة لان حق  
المستحقين شائع في  
المال فلا ينقطع الا بقبض  
معتبر وانما عين الشاة  
المعينة للتضحية لانه  
لاحق للفقر في غيرها  
كردى وبالتأمل في قوله  
فلو وجبا بمطلق النذر  
الشع يظهر ان المراد بالنذر  
في قوله وجبا بنذر  
مجازاة ولو حكما بان كان  
معلقا على شفاء مريض  
كما تقدم عن المعنى  
فحذف من الاول ولو  
حكما دلالة الثاني ثم  
رأيت في شرح العباب  
لجرح مانصه (النوع  
الرابع الاكل) من  
الهدى أو الاضحية

نصبه الامام عالمنا اذ اصدر من غير متأهل مستخلف من قبل القاضي الكبير فلا أثر لحكمه بناء على  
عدم صحة استخلافه الا في القضاء وانما نهت على ذلك لعموم البلوى بهذا في زماننا اه وعبارة التحفة  
مع المتن في كتاب القضاء (فان تعذر جمع هذه الشروط) يعني شروط القاضي المذكورة هناك من نحو الاجتهاد  
والعدالة أو لم يتعذر (فولي سلطان له شوكة فاستأق أو مقادا نفذ قضاؤه للضرورة) لئلا تعطل مصالح الناس ثم قال  
وخرج بقوله سلطان القاضي الا كبر فلا تنفذ توليته من ذكر الا اذا كان يعلم السلطان كما هو ظاهر اه وفي  
حواشي الشهاب مر على شرح الروض وخرج بالسلطان ما اذا ولي قاضي القضاء مثلا في النواحي من ليس  
بأهله فلا يظهر انه لا ينفذ ويقارق السلطان بخوف سطوته وبأسه بخلاف القاضي غالباً وقد اطلق الراعي انه  
اذا استخلف من لا يصلح للقضاء فاحكامه باطلة ولا يجوز انفاذها وقال شيخنا يؤخذ من التعليل ان القاضي لو  
كان له شوكة كما في زماننا فهو كالسلطان اه وقوله ولم ينقض الحكم ظاهره وان رجع الشاهد عن ش وقوله  
عملا بمطاعنا متعلق بافطر ناه وقوله وان القضاء فوري قد ينظر فيه بان الثور انما واجب في مسئلة الشك لنسبتهم  
الى تقصير ولا تتصور نسبتهم يعني هنالى تقصير اذا تأخر اثبات المخالف عن الاول الا أن يفرض ذلك فيما اذا  
تقدم ولم يعلموا به الا بعد ذلك فليتأمل سم وقوله أى ثلاثى شعبان بيان للمراد هنا يوم الشك وقوله كما يأتي أى  
قبيل فصل في بيان فدية الصوم وعبارته هناك (والاظهر انه) أى الامساك (يلزم من أكل يوم الشك) فأولى من  
لم يأكل وهو هنا يوم ثلاثى شعبان وان لم يتحدث فيه برؤية كما هو واضح (ثم ثبت كونه من رمضان) لتبين  
وجوبه عليه وانما كل لجهله به وهنا يلزمه القضاء على الفور وان نازع فيه جمع لانهم مقتضون بعدم الاطلاع  
على الحلال مع رؤية غيره له وما ذكرته من وجوب الفور مع عدم التحدث هو دال عليه كلام المجموع وغيره  
بل تعليل الاصحاب وجوب الفور بوجوب الامساك صريح فيه اه وقوله يلزمه القضاء على الفور قال  
في شرحه على بافضل على المعتمد لكنه مخالف للقاعدة وكان وجهه ان فطره ربما كان فيه نوع تقصير لعدم  
الاجتهاد في الرؤية وطرد الباب في بقية الصور اه وقوله مخالف للقاعدة هي ان المحدث لا يلزمه الفور في  
القضاء وقوله لعدم الاجتهاد في الرؤية فيه ان ناسى النية فقص أى لان نسيانه يشعر بعدم الاهتمام بأمر العبادة  
فهو نوع تقصير وقد اتفقوا على ان قضاءه على التراخي وقرى بينهم فى الابواب بأن التقصير هنا أظهر لان له حيلة  
في ادراك الحلال غالباً ولا حيلة له في دفع النسيان أبداً وقوله وطرد الباب أى في صورة ما اذا بذل جهده في  
الاجتهاد في الرؤية وهذا أراد به دفع منازعة مجلى في ذلك بأنه قد يبلغ بهذه في طلب الهلال ولا يراه أفاده  
الكردى وقوله ولا حيلة له في دفع النسيان أبداً عبارة بعضهم لاحيلة له في دفع النسيان غالباً ويؤيد عدم وجوب  
الفورية على الناسى عدم وجوب الفور في قضاء الصلوات المتروكة نسياناً كما قاله سم وقول الكردي  
وقد اتفقوا على ان قضاءه على التراخي واما تاركها عمداً فيلزمه الفور في القضاء كما يفيد كلام التحفة والنهاية وعبارة  
الابواب كما في عبد الحميد وقضيته أى كلام المجموع وغيره ان من ترك النية عمداً يلزمه الفور وهو كذلك وقول  
الزركشى الذى في المجموع انه على التراخي بلا خلاف سهو منه اه ضابط جرنالى ذكره لزوم الامساك  
المتقدم وهو كما قاله شيخنا في نهاية الامل كل من جازله الافطار مع علمه بحقيقة اليوم لا يلزمه الامساك بل  
يسن وكل من لا يجوز له مع ذلك يلزمه الامساك اه ومن أمثلة الاول الصبي اذا بلغ في اثناء النهار فطراً كما  
سيأتى وقد نظم هذا الضابط الصديقان العلامة تان الشيخ محمود وحزه الدمياطى والاستاذ محمود خفاجى  
فقال الاول

من جاز افطار له مع علمه \* بحقيقة اليوم الذى قد أفطرا  
لا يلزم الامساك بل هوسنة \* والعكس جاء بعكس ذلك فحزرا  
وقال الثانى



أى حكمة (التصدق  
بالواجب) من الهدى  
أو الاضحية (الحما  
وغیره) من سائر  
الاجزاء (واجب) فلا  
يجوز له ولا لمونه أكل  
شئ من ذلك (فيحرم  
أكله من أضحية وهدي  
وجبا بذر) ولو حكما  
(منجز) كعلی أن أضحي  
أو أهدي هذه الشاة أو  
شاة أو معلق بشفاء مريض  
مثلا ويحرم الاكل  
مما وجب بالنذر المنجز  
سواء كان معينا ابتداء  
كما صرح به في المجموع  
لأنه دم وجب كدم الطيب  
واقتراده قول الشيخين  
في النوع الثاني يجب  
التصدق بجميع لحمه  
فيحتمل هنا أنه يجوز  
الاكل من المعين ابتداء  
ضعيف وعليه فله أن  
يأكل منه قدر ما يأكل  
من أضحية التطوع  
أو معين ولو بالنية عند  
الذبح كافي للمجموع  
وغیره (عما في الذمة)  
من دم نحو حاق أو غيره  
حتى عندهما لأنه بدل  
عن واجب وهذا يؤيد  
تضعيف محنهما السابق  
بل ذلك أولى بالحرمة  
من هذا لأن ذلك أصل  
وهذا بدل ولأن المعين  
ابتداء زال عن ملكه  
بالتعيين واستحال عوده  
إليه بخلاف المعين عما

ومن جاز افطار له وهو عالم \* حقيقة يوم الصوم أمساكه نذب  
ومن لم يجز افطاره عالما بذنا \* فيلزمه الامساك شرعا كما طلب  
(تذيل) في الكلام على يوم الشك اعلم ان يوم الشك يطلق ويراد به يوم الثلاثين من شعبان وان لم يتحدث  
فيه بالرؤية كما تقدم ويطلق ويراد به اليوم الذي يحرم صومه ولا يصح وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا  
تحدث الناس أى جمع منهم برؤيته بحيث يتولد من تحدثهم الشك في الرؤية وفي شرح العباب بحيث قرب  
من الاستفاضة اهـ وذلك بان شاع بينهم ان الهلال روى ولم يعلم من يراه ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها ولو عند  
قاض بلفظ الشهادة صبيان أو عبيد أو فسقة ومنهم الكفار أو نساء وظن صدقهم أى احتمل صدقهم  
بان احتمل خبرهم الصدق والكذب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعا بكذب خبرهم فلا يكون اليوم يوم  
شك ولا بد من العدد في الصبيان ومن بعدهم احتياط التحريم ويكفى فيه اثنان كافي التحفة والنهاية فان فقد  
العدد حرم صومه لكونه بعد النصف من شعبان لا لكونه يوم شك وعبارة الحاوي وشرحه لابن أبي شريف  
وصحة الصوم للقرض تكون بنية معينة مبيتة كصوم الغد أى كنية صوم الغد عن فرض رمضان وصوم  
الغد مثال للتبديت وفرض رمضان للتعيين يجزم أى صحة الصوم بالنية الموصوفة مع جزم بالنية أو ظن أى  
أو ظن كون الغد من رمضان لان غلبة الظن هنا كالتقين كالأوقات الصلوات والظن المعتبر هو الحاصل بقول  
عبد واحد أو أكثر وبقول امرأة واحدة أو أكثر وبقول جمع من صبية مختبرين بالصدق وصرح في شرح  
المهذب بأن الصبي الواحد يكفي اهـ وقوله مختبرين بالصدق راجع للجميع كما هو ظاهر ثم قال وقابلية  
اليوم أى وصحة الصوم بما ذكره وقابلية اليوم لا أيام العيد والتشريق فانه ليست بقابلية للنهي عن صيامها  
ولا كيوم الشك فانه غير قابل والشك يحصل بأن شهد العبد والفاسق أى اثنان فصاعدا برؤية الهلال ليلة  
الثلاثين من شعبان أو امرأتان أو صبيان فصاعدا بشرط ظن الصدق أو شاع على اللسان انه روى ويدفع  
ما عساه يشكل بما تقدم من الاكتفاء بقول عبد أو امرأة بان ما سبق اذا وقع صدقه في القلب وانتهى الى  
الظن المؤكد وما هنا على الشك المستوى ويشهد له تعبيره هناك بالظن وهنا بالشك اهـ المقصود نقله  
فالحاصل كما قاله شيخ مشايخنا الباجوري ان ليوم الشك صورتين الاولى ان يتحدث الناس مطلقا برؤيته  
من غير تعيين لاحد أو الثانية ان يشهده أى يخبر به عدد من ترد شهادتهم فلا يشترط ذلك عندنا كم  
اهـ وسواء في الصورتين أطبق القسم أم لا لاحتمال الرؤية باقتراج السحاب ثم التثامه بسرعة وتقدم ان من  
أخبره برؤيته غير موثوق به من صبي أو امرأة أو كافر أو فاسق واعتقد صدقه يجب عليه الصوم وحينئذ لا يكون  
يوم شك في حقه وان كان يوم شك بالنسبة لعموم الناس اذا أخبر بها عدد ممن ذكر على ما تقدم بيانه وكذا  
لا يكون يوم شك بالنسبة لمن رآه ممن ذكر بل هو من رمضان في حقه قطعاً وان كان يوم شك بالنسبة لعموم  
الناس فتحصل ان يعرف يوم الشك بما ذكره بالنسبة لعموم الناس دون افرادهم ممن ذكر كما أفاده الاذرعى  
وقال سم انه حسن جدا وانما حرم صومه ولم يصح لقول عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه من صام يوم  
الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي وغيره وصححوه والمعنى فيه القوة على صوم  
رمضان وضعفه السبكي بعدم كراهة صوم شعبان وهو ممنوع لان النفس اذا ألقت شيأها ن عليه بخلاف  
صوم يوم ونحوه فانه يضعف النفس عما به يمكن فيه افتتاح العبادة مع كسل وضعف وهو غير مناسب  
ثم ما من الحرمة وعدم الصحة هو المعتمد وقيل يكره كراهة تنزيه والنهي الوارد نهى تنزيه كما قاله الماوردي  
وقيل يجوز ولا يكره به قطع المتولى كذا في الدميري وغيره وعلى المعتمد فانه يحرم صومه بلا سبب يقتضى  
صومه أما اذا كان لسبب كذا وقضاء فلا يحرم (فرع) قال مر في النهاية وقد عمت البلوى كثيرا بثبوت  
دلال ذى الحجة يوم الجمعة مثلا ثم يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم



يوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذى القعدة أو بحرم لا احتمال كونه يوم العيد وقد أفنى الوالد رحمه الله تعالى الثاني لأن دفع مفسدة الحرام مقدم على تحصيل مصلحة المندوب اه قال البجيرمي على المنهج وكذا الجلي ويؤخذ من تعليقه حرمة صوم اليوم المذكور ولو وصله بما قبله أو وافق عادة فليس هذا كيوم الشك من كل وجه لأن الزمان في يوم الشك قابل للصوم فلا أن كان من شعبان وفرضان كان من رمضان بخلاف هذا فإنه حرام بتقدير كونه يوم عيد فهو غير قابل للصوم اه وقال بعض الفضلاء على قول ممر لأن دفع مفسدة الخ ولك أن تقول هذا محله عند تحقق المفسدة ولذلك قالوا يندب التثليث وإن احتمل كونها رابعة والقاعدة أن لا يحرم بالشك إلا ما خرج لدليل كيوم الشك وأحكام الخنثي اه ومن ثم خالفه غيره كالشهاب ابن حجر في شرح العباب حيث قال وقضية كلامهم نذب صومه وإن احتمل أنه صوم يوم العيد وبه أفنى بعضهم وأطال فيه في الخادم وبه يعلم ما في كلام الشهاب ممر وإن كان هو المعتمد المتفق به ولذلك لم ينزعه فيه ولده ويظهر أنه لو أخبره بالرؤية من يصدق من عبادة أو وصي أو فاسق حرم عليه الصوم وإن صامه غيره بناء على الظاهر اه ما رأيت في كلام الجوهرى وغيره في هذه المسئلة (فائدة) قال البجيرمي على خ ط في الكلام على صوم يوم عرفة (تذنيب) قولهم درء المفسد مقدم على جلب المصالح هل هذا على سبيل الوجوب أو الأولى قلت رأيت في بعض التأليف لا كابر الشافعية مانعه وتحريمه إن يقال المفسد على قسمين مظنونة الوقوع ومتوهمة فالأولى يجب رعايتها على جلب المصالح والثانية الأولى رعايتها لا وجوبها اه إجموع مع زيادة اه وهو بظاهره مخالف لما تقدم وفي حاشية ابن عابدين على شرح الدر عند قوله ولا يصام يوم الشك مانعه (تنبيه) في التخيض وغيره لو وقع الشك في أن اليوم يوم عرفة أو يوم النحر فلا فضل فيه الصوم فافهم اه وقول ممر نقلا عن والده لأن دفع مفسدة الحرام مقدم على تحصيل مصلحة المندوب احتراز به عن تحصيل مصلحة الواجب فإنه مقدم فنفى أهني الوالد في كتاب التيمم مانعه سئل هل لصوق الجراحة إذا نضد الدم منه إلى ظاهره يجب مسحه بالماء يعني عند التيمم إذا أخذ من الصحيح شيئا ويعني عن اختلاطه بالدم أولا فأجاب بأنه يجب مسحه بالماء ويعني عن اختلاطه بالدم تقديم المصلحة تحصيل الواجب على دفع مفسدة الحرام كتقديم الواجب فيما إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار حيث يجب غسل الجميع والصلاة عليهم وكذلك إذا اختلط الشهيد بغيرهم وإن كانت الصلاة على الكافر حراما وكذلك غسل الشهيد والصلاة عليه وكوجوب هجرة امرأة أسلمت بدار الحرب إلى دار الإسلام وإن كان سفرها وحدها حراما وكوجوب تنحج مصلى الفرض حيث تعذرت عليه القراءة الواجبة اه وقوله فيما إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار قد نصوا في كتاب الجنائز على ذلك فقالوا ولو اختلط من يصلى عليه بغيره ولم يتميز كسليم بكافر وغير شهيد بشهيد وجب تجهيز كل إذا ليم الواجب الا بذلك ويصلى على الجميع أو على واحد فواحد يقصد من يصلى عليه في الكيفيتين ويغتفر التردد في النية للضرورة ويقول في المثال الأول اللهم اغفر للمسلم منهم ما في الكيفية الأولى ويقول اللهم اغفر له إن كان مسلما في الكيفية الثانية وقوله كوجوب هجرة امرأة الخ كان خافت فتنة في دينها وأطاعت الهجرة وأمنت على نفسها أو كان خوف الطريق دون خوف الإقامة كما في التحفة في فصل إيمان الكفار

(فصل) قال في التحفة (وإذا لم نوجب) الصوم (على) أهل (البلد الآخر) لاختلاف مطالعهم (فسافر إليه من بلد الرؤية) إنسان (فالأصح أنه يوافقهم في الصوم آخر) وإن أم ثلاثين لأنه لا انتقال اليهم صار مثلهم أما إذا أوجبناه لاتفق مطالعهم ما فيلزم أهل المحل المنتقل إليه الفطر ويتصون يوما إذا ثبت ذلك عندهم والالزمت الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده ثم قال (ومن أصبح معيدا فاسارت سفينة إلى بلدة بعيدة) عن بلده بأن تخالفه في المطالع (أهلها يصيام فلا يصح أنه يمكس بقية اليوم) لما تقرر أنه صار مثلهم



ففي جواز الاكل منها  
وجهاً أحدهما انها  
كالمتطوع بها والثاني  
انه لا يجوز الاكل  
منها كدعاء الجبرانات  
اه هذا ان لم يكن في  
كلامه تعرض لحكم  
الاكل من الواجبة  
بنحو الجعل فليراجع  
ومثل ذلك يقال في  
العبارات التي تشاكلها  
وهذا التفرع يعلم فساد  
قول الفاضل في تلك  
الرسالة بعد عبارة الوسيط  
هذه فتقسم الضحايا  
الى متطوع بها والى  
منذورة وكجواز  
الاكل من المتطوع  
بها والنص على ان  
الخلاص انما هو في قسم  
المنذورة يقتضي ان  
ماعد المنذورة داخل  
في القسم الثاني المتطوع  
به فلو كانت المعينة  
بالجعل لما حكم بالمنذورة  
ما أغفل التصريح بها  
المتقدمون ولكن في  
اقتصارهم على المنذورة  
قصور أو تقصير وهم  
ارفع من ان يشقوا عليه  
اه والعجب كل العجب  
انه نفسه أورد في هذه  
الرسالة العبارات التي  
تفيد ان الوجبة قسما  
والمتطوع بها قسم آخر  
لم يدخل فيه المنذورة  
بالجعل منها عبارة القوت  
المتقدمة وقد يطلق على  
القسم الواجب بالجل  
تطوع ويقصر بانه

وصورتها لتغير مسألة الاصح الاولى انه ثم وصل اليهم قبل ان يعيدوهنا بعد ان عتدو يدل لذلك انه عبر ثم  
بصام وهنا بامسك اه ما قاله في التحفة وقوله فساقر اليه أي الى البلد الاخر الذي لم يرأله الهلال وقوله  
من بلد الرؤية مثلاً فيما يظهر ما لو كان في مكان له حكمها اه عميره وقوله انسان وهو الذي صام ببلد الرؤية  
وقوله يوافقهم أي وجوباً كما أفاده في النهاية قال وروى ان ابن عباس أمر كريباً بذلك اه قال ع ش على  
النهاية قال سم على المنهج فلو أفسد صوم اليوم الاخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم قبله بحيث يبت التية  
له فهل يلزمه قضاءه والكفارة اذا كان الافساد بجماع فيه نظر ولعل الاقرب عدم اللزوم لانه لا يجب صومه  
الا بطريق الموافقة لا بطريق الاصالة عن واجبه ويحتمل الفرق بين ان يكون هذا اليوم هو الحادى  
والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فيلحقه روقد يقال الا وجه اللزوم لا تدار  
منهم اه ثم رأيت في حج في أول باب المواقيت بعد قول المصنف وعشر ليل من ذى الحجة ما نصه ما بين  
منتهى غروب آخر رمضان وفجر النحر بالنسبة للبلد الذي هو فيه فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى  
بلد أخرى يخالف مطلع تلك ووجدتهم صياماً على الاوجه لان وجوب موافقتهم في الصوم لا يقتضى  
بطلان حجه الذي انعقد لشدة ثبوت الحج ولزومه بل قال في الخادم تقلا عن غيره لا يلزمه الكفارة لو جامع في  
الثانية وان لم يلزمه الامساك قال وقياسه انه لا يجب فطرة من لم يمتعه فطرته بغروب شمس. وعلى هذا يصبح  
الاحرام فيه اعطاءه حكم شوال اه وما ذكره في الكفارة قريب لانها تستقطب بالشبهة وأما الاحرام فالذي  
يتجه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار مثلهم في الصوم فكذا الحج لانه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة  
لما علمت اه كلام ع ش وفي قل عند قول المنهاج يوافقهم في الصوم آخر اقل شيخنا ولا يلزمه كفارة  
لو أفسده بالجماع لانه غير اصل سفر قبل ان يعيد أو بعده وخالفه العلامة سم وهو واضح ويصرح  
بقوله لا تدار منهم ومقتضى ذلك انه يلزمه قضاءه لو أفسده أو لم يبيت التية فيه لو وصل اليهم ليلاً وكذا بقية  
الاحكام اه ومراده بشيخه الزيدى على ما نقله البرماوى حيث قال قال العلامة الزيدى لا يلزمه كفارة  
اقل وفي عبد الحميد عند قول التحفة وان أم ثلاثين ولو عدي في بلد وأدى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة لبلدة  
أهلها صيام وأوجبنا عليه الامساك معهم ثم أصبح معيдам معهم فهل يلزمه اعادة زكاة الفطر فيه نظر ويتجه  
عدم اللزوم اه سم وقوله ويتجه عدم اللزوم تقدم عن ع ش آتفا عن التحفة في أول باب المواقيت  
ما يؤيده اه وقوله يوافقهم في الصوم أي فينوى الصوم اذا وصل اليهم قبل التجو فان وصل اليهم بعد التجو  
امسك بقية اليوم كإسباني مع بقية الكلام عليه ومقابل الاصح كافي النهاية انه يفطر لانه لم يلزمه حكم البلد الاول  
فيستمر عليه قال الدميرى وصححه في الكافي قال في التحفة وانتصر الاذرى للمقابل بان تكليفه صوم  
احد وثلاثين بلا توقف لا معنى له وان ماروى ان ابن عباس أمر كريباً بذلك لم يصح وب تسليمه فاعله انما  
أمره به لثلاثة ايام الظن اه وما قاله في الثاني بسهل وأما الاول فليس كما قال لانه اذا تقرر اعتبار المطالع كان له  
معنى أي معنى كما هو ظاهر وافهم قوله آخر انه لو وصل تلك البلدة في يومه لم يفطر وهو وجه كما قدمته بما فيه  
قبيل قول المتن وبيادر بالفات اه وقول ابن حجر وانتصر الاذرى للمقابل وهو وجوب الافطار وقوله  
بان تكليفه صوم احد وثلاثين أي في صورة ما اذا أم ثلاثين وقوله بلا توقف أي نص من الشارع وقوله  
بذلك أي الصوم وقوله في الثاني أي ان ماروى عن ابن عباس الخ وقوله كان له معنى الخ قد يقال اعتبار المطالع  
في الحاق غير أهل بلد الرؤية لا تأبى عنه قواعد الشرع بخلاف العكس الموجب لصوم احد وثلاثين  
فتأبى عنه قواعد الشرع فاحتاج الى التوقيف اه عبد الحميد وقد يقال حيث صار بالانتقال مثلهم وكان  
حكمه حكمهم فالصوم الذي يصومه حينئذ ليس الحادى والثلاثين حقيقة لا لغا الحكم الاول فصومه حينئذ  
لأنه باه قواعد الشرع أو يقال ان صومه حينئذ بطريق العرض وهو لا تأبى قواعد الشرع أيضاً وقوله في يومه



أى فى اليوم المذبح صومه ببلده وهو اليوم الاول وقوله لم يفطر وهو وجب كما قدمته يعنى فى الصلاة قبيل قول المتن الخ عبارته هناك ويوجد يعنى استمرار الصوم بانه استند هنا يعنى فى السفر من بلد الى بلد الى غير هالى حقيقة الرؤية فلم يعارضها فى ذلك اليوم الا ما هو اضعف منها وهو استصحاب المتن اليهم بخلاف ما لو أصبح آخره يعنى آخر رمضان صامنا فانتقل فى ذلك اليوم لبلد بعيد يعنى عيشتا أهلها بالرؤية بسبب اختلاف المطالع فانه يفطر لانه عارض الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الرؤية اهـ وكذا جرى عليه فى حواشيه على فتح الجواد وكتب عبد الحميد على قوله لم يفطر ما نصبه وفى حواشى المغنى لمؤلفه ولو سافر فى اليوم الاول من صومه الى بلد بعيدة أهلها مفطرون كان حكمه كحكمهم اهـ وهذا هو الموافق لمصحيح الشيخين ان العبرة فى المسافر بالمحل المتقل اليه ولذا صححوا وجوب الامساك الا ترى ثم رأيت الفاضل المحشى قال قد يقال هلا جازله الفطر وقضاء يوم كفى قوله الا ترى عيدهم وقضى يوما بجمع انه صار حكمه حكم المتن اليهم وان كان هذا فى الاول وذلك فى الآخر فليتأمل فان الوجه التمسوية بينهما فى جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه انه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صام مع المتن اليهم تسعة وعشرين فليتأمل اهـ بصرى اهـ وقوله الفاضل المحشى يعنى سم وخزم فى حواشيه على شرح البهجة بالفطر وعبارة الحلبي على المنهج كفى عبد الحميد قوله آخره أى فى نوى الصوم اذا وصل اليهم قبل الفجر فلو انتقل فى اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند حجره ويوافقهم عند شيخنا مـ ولو كان هو الرأى للهلال وعليه يلغز فيقال انسان رأى الهلال بالليل وأصبح مفطرا بلا عذر اهـ وعليه فقول المنهاج آخر اليس بقيد وقوله اذا ثبت ذلك عندهم أى بشهادة عدل رأى الهلال او طريق آخر اهـ كردى وقوله لزمه أى المسافر وكذا من اعتد صدق من أخيره وقوله الفطر أى آخر اهـ سم فلا يوافقهم فى الصوم قال الدميرى والوجه ان اذا قلنا لكل حكمها وأما اذا قلنا يعنى حكم الرؤية ككل البلاد فعلى أدل البلد الثانى موافقته ان ثبت بقوله أو بقول غيره وعلمهم قضاء اليوم الاول فان لم يثبت عندهم لزمه الفطر سرا كما لو رأى هلال شوال وحده اهـ قال سم العبادى فى شرح الغاية وحيث وجب الصوم ولم يثبت عند القاضي وجب اخفاؤه كيلا يتعرض لمخالفة وعقوبة لكن يبنى ان يستثنى منه نحو الحاسب والمنجم ثم قال واذا انقرب رؤية هلال شوال لزمه الفطر ويخفيه أى وجوبه على قياس ما سبق فى الصوم اذا لم يثبت عند الحاكم فان شهد فرد ثم أفطر لم يعزر وان أفطر ثم شهد فرد وعزر وان استشكله الاذرى بكون صدقه مجتمعا والعقوبة تدرأ بدون هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن ليس كذلك اهـ كلام سم قال فى النهاية ومجيب بان الاحتياط لرمضان مع وجود قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره اهـ وقوله نحو الحاسب والمنجم لعل مراده بنحوهما من صدقهما وقوله أى وجوبه وقال فى النهاية ويخفيه ندبا فيما يظهر اهـ ولا منافاة بينهما لان الوجوب محمول على ما اذا ظن حصول العقوبة كما يشير اليه قوله على قياس الخ والتدب على ما اذا لم يظن ذلك يدل عليه ما كتبه قل على الجلال ونصه عند قول المنهاج واذا صمنا بسدل ولم نزالهلال أفطر نا الخ أى وجوبه وان كانت السماء مصححة ولم يزالهلال أو دل الحاسب على رؤيته على ما مر ومثل ذلك كما مر من صام بخبر من يثق به أو من صدقه ولو فاسقا أو بحسبه أو من صدقه أو رأى هلال شوال وحده لكن يندب لهؤلاء اخفاء فطرهم وللحاكم تميز من أظهره ان اطلع عليه واذا ظن هذا وجب الاخفاء كما قاله العبادى اهـ واذا انقرب هذا فلا حاجة لما كتبه الجوهرى على عبارة سم حيث قال قوله أى وجوبه ما هو اعتمده الشارح وقال بعضهم ندبا وقوله لم يعزر لعدم التهمة حال الشهادة كما فى شرح البهجة وقوله رد التهمة دفع التعزير كما قاله فى شرح البهجة (تنبيه) قوله فلا يصح انه يوافقهم فى الصوم آخره وان أمم ثلاثين لانه بالانتقال صار مثلهم قال سم لو أدرك أول يوم من صوم المتن عنهم لكنه أدخل به فالوجه وجوب قضائه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذرا كه وجب

عليه

ما ابتدا إيجابه يعنى ان إيجابه لم يكن عن صيغة نذر ومن ذلك قول القاضي الماوردى فى الجاوى الكبير لا يخلو حاله يعنى الاضحية بعد الإيجاب ان تكون عن نذر أو تطوع فاما التطوع فهو ما ابتدا إيجابه فقال قد جمعت هذه البدنة أضحية فيجب ان يذبحها فى أيام النحر وكذلك الهدى اهـ وعلى كل حال فقد اتضح كل الاتضاح أن الواجبة بالجعل ليست هى من التطوع به أعنى المسنون بل هى خارجة عنه بلا شك والعجب من الاستاذ انه استدل على دعواه ان الواجبة بالجعل هى من المسنونة لا خارجة عنه بعبارة القاضي المذكورة وجعلها من الأدلة القاطعة وغفل عن تفسير القاضي بقوله فاما التطوع فهو ما ابتدا إيجابه الخ وقول شرح الروض وقضية ما قدمناه فى النوع الثانى الى قوله وبد صرح فى المجموع ستأتى عبارة المجموع فى الوصل الا ترى قبيل قولنا وقال الجلال المحلى فى شرح المنهاج وفى أكله منها يعنى



الواجبة المعينة الخ  
(تنبيه) لا بد في إيجاب  
الضحية من التلغظ  
بالنذر وبتجوعه  
هذه ضحية كما تقدم في  
الامثلة فان لم يتلغظ  
بذلك بل نواه فانه يكون  
لاغيا كما لو نوى النذر  
صرح به صاحب التحفة  
والنهاية وغيرهما ولا نه  
ازالة ملك عن العين على  
وجه القرية فانفق الى  
اللفظ كالعتق والوقف  
وهذا هو الجديد  
والصحيح كما صرح  
به الدميري وفي الحاوي  
الكبير للماوردي مسألة  
قال الشافعي واذا  
أوجها أضحية فهو ان  
يقول هذه أضحية  
وليس شراؤها والنية  
أن يضحي بها إيجابا بالها  
وهذا كما قال اذا اشترى  
الأضحية ناويا بها  
أضحية لم تصر أضحية  
بالنية مع الشراء حتى  
يوجبها بعد الشراء ثم  
قال الماوردي فاذا  
قررت هذه الجملة  
وأراد ان يوجب  
الأضحية بعدها بشراء  
فان أوجها بالقول  
فقال هذه أضحية وجبت  
وان أوجها بالنية فنوى  
بها أضحية قمية وجهان  
أحدهما وهو مذهب  
الشافعي وقول جمهور  
أصحابه لا نصير بالنية

عليه صومه فاذا فوته استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا في ما استقر فيما مضى فليتناقل  
اه وفي حواشيه على شرح الهجة عند قوله واذا ثبت رمضان برؤية هلاله بمكان الى آخره مانصه (فرع)  
رؤى الهلال ببلد وأصبح صائما فجامعهما عا يوجب الكفارة ثم بعد انقضاء اليوم الذي جامع فيه انتقل  
لبلد مختلف المظلم مع الاول لم يرفيه في ليلة ذلك اليوم فالوجه استمرار وجوب الكفارة وان ثبت له حكم البلد  
الثاني لثبوت الوجوب قبل الانتقال اليه ولا يثبت له حكمه الا بعد الانتقال فلو كان الانتقال قبل انقضاء ذلك  
اليوم فالوجه سقوط الكفارة فلو عاد في ذلك اليوم للبلد الاول فالوجه تبين بقاء الوجوب كذا مر ثم قال  
متى رجع الى البلد الاول سواء كان انتقاله منها في يوم الجوع أم بعده وسواء كان رجوعه اليها في يوم الجوع  
أو بعده تبين وجوب الكفارة عليه لانه تبين ان حكمه حكم أهلها بدليل ثبوت أحكام عيدها وغيره في حقه اه  
الا ان قوله فالوجه استمرار الخ يحتمل خلافه اه وقوله يحتمل خلافه انظر وجهه تنبيه بان قول  
المنهاج في الصوم مثله غيره وعبارة البرماوى عند قول المنهاج فالوجه تبين من محل رؤيته وافق أهله في  
الصوم مانصه لا يختص هذا بالصوم بل يجري في غيره أيضا على المعتمد حتى لو صلى المغرب بمحل ثم سافر  
الى بلد فوجدها لم تغرب وجبت الاعادة وهذا هو المعتمد اه وفي التحفة من كتاب الصلاة فرع صلى  
في الوقت ثم وصل قبله لبلد مختلف مظلمة مطلع بلده لزمه اعادتها نظير ما يأتي في الصوم كذا بحث اه وقوله  
يخالف مظلمة مطلع بلده أى ويدخل أوقات صلواتها بعد أوقات صلوات بلده اه عبد الحميد وقوله كذا  
بحث اعتمده مر سم قال ع ش وتقع الاولى نقلا مطلقا اه ومقابل المعتمد ما نقله حج في التناوى  
وفي التحفة عن الزركشى في الخادم انه لا نازمه الاعادة لان الصلاة تتكرر بخلاف الصوم وبالقياس على  
الصبي اذا صلى في أول الوقت ثم بلغ في اثنا عشر ساعة لا يجب عليه فعل الصلاة وان وجب عليه بالبلوغ لان  
صلاته قبله قد أسقطت الفرض فكذلك هنا هذا هو الاقرب لانه اذا سقط الفرض بالتعل فلان يسقط  
بالغروب أولى اه وقوله ومن أصبح معيدا فسارت سفينته الخ هذا مثال فمثله من سافر آخر الشهر من بلده  
وأصبح معيدا فوصل في ذلك اليوم الى محل بعيد عن بلده يخالف مظلمة مطلعها وعبارة الروض وشرحه  
(ولو صام بالرياسة وسافر) من بلدها (الى بلد مظلمة مختلف) لمطالع ولم ير أهله الهلال (وافقه) وجوبا  
(يوم عيده في الصوم) لانه بالانتقال المهم صار منهم فان لم يكن عيدها أو عيده أمسك بقية اليوم اه وقوله  
سفينته أى مثلا كما في النهاية وقوله فالأصح انه أمسك الخ أى حتما كما في النهاية قال عبد الحميد ينبغي ان يشترط  
قصد الامساك الواجب فلا يكفي الامساك مع الغفلة أو لغرض آخر مر اه سم اه وقوله لما تقرر الخ  
هل يلزمه قضاء اذا كان يوم الثلاثاء أخذ من التعليل فيه نظر ويتجه انه ان وصل المهم نهارا لم يلزمه قضاءه  
لانه انما ثبت له حكمهم من حين الوصول وان وصل المهم قبل الفجر لزمه صوم ذلك اليوم وقضاؤه ان لم يصمه  
بقي ما لو كان اليوم احدى وثلاثين في حقه ووصل المهم قبل فجره وأفطره فهل يلزمه قضاؤه فيه نظر وقياس انه  
صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان ازم أن يكون صومه احدى وثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر  
الانتقال فيكون أكثر من احدى وثلاثين سم نقله عبد الحميد وقوله أيضا فالأصح انه أمسك قال في النهاية  
والثاني لا يجب امساكهم كمال عدم ورود أثر فيه وتجزئة اليوم الواحد بامساك بعضهم دون بعض بعيد ورد الراجح  
الاستبعاد يوم الشك اذا ثبت الهلال في اثنا عشر ساعة فانه يجب امساك باقيه دون أوله ونازع فيه السبكي اه وقوله  
ونازع فيه السبكي عبارة خاطئة على المنهاج وردده السبكي بأن تبعض الحكم في يوم الشك في الظاهر وامامنا  
مسألنا فهو تبعض ظاهر او باطنا بالنسبة الى حكم البلد فيكون كما لو أسلم الكافر أو أفاق المجنون أو بلغ  
الصبي وهو منظر فانه لا يلزمهم الامساك على الاصح اه أى لا فطارهم بعد فاشبهوا المسافر والمريض  
اذا زال عذرهما بعد الفطر نعم يستحب لهم الامساك لحرمه الوقت ولا قضاء عليهم وقوله انه عبر ثم بصام وهنا



أضحية حتى يقترن بها  
القول لأنها إزالة ملك  
قاسبه العتق والوقف  
والوجه الثاني وهو  
قول أبي العباس بن  
سريج أنها قد صارت  
بمجرد النية أضحية ثم  
قال فعلى قول أبي العباس  
ابن سريج قد وجبت  
ويؤخذ بذيها يعني  
يلزم به وعلى الوجه الأول  
لم يجب وله وجهان فإن  
تركها على نيته حتى  
ضحى بها قيل تصير  
بالذبح بعد النية أضحية  
أم لا على وجهين  
أحدهما تصير أضحية  
بالذبح بعد تقدم النية  
والثاني أنها لا تصير  
أضحية بالذبح مع تقدم  
النية بل لا بد من اقتران  
النية بالذبح لأن الذبح  
فعل ظاهر فإذا اقترن  
بالنية صار أوكدم  
القول بغيره فصار  
فيما تصير به أضحية  
ثلاثة أوجه أحدها  
بالقول وحده والثاني  
بالنية وحده والثالث  
بالنية والذبح أو كلام  
الماوردي كما نقله الفاضل  
في رسالته وقال ابن  
الصباغ في الشامل كما  
نقله أيضا مثله قال يعني  
الشافعي وإذا أوجها  
أضحية فهو أن يقول هذه  
أضحية وليس شراؤها  
والنية أن يضحي بها

باسمك الله حكاية بالمعنى والأقل يعبرتم بصام ولا هنا اسمك الله سم  
(فصل) ومن سافر من البلد الذي لم يرفقه هلال رمضان إلى بلد روى فيها والمطلع مختلف صام معهم أن  
وصل إليهم ليلا فليت النية وأن وصل إليهم نهارا أمسك وجوز بالأنه لا تنال إليهم صامهم كما قلناه في فتح  
الجواد وهل يجب عليه قضاء هذا اليوم في الصورة الثانية كما يقتضيه التعليق راجعه أو من البلد الذي لم يرفقه  
هلال شوال إلى بلد يخالفه في المطلاع روى فيه هلاله عيد معهم حتى صاموا سواء صام ثمانية وعشرين بأن  
كان رمضان ناقصا عندهم وتأخر ابتداء صومه يوم عن صومهم فوقع عيده معهم في التاسع والعشرين من  
صومه أو صام تسعة وعشرين بأن كان رمضان تاما عندهم وقد تأخر ابتداء صومه يوم عن صومهم وقضى  
يوما من صام ثمانية وعشرين إذا الشهر لا يكون كذلك بخلاف ما لو صام تسعة وعشرين فلا قضاء عليه إذ  
الشهر يكون كذلك كذا في فتح الجواد والنهاية فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطرا إلى البلد  
الأول بأن يت الصوم في الأول ثم أصبح في بلد الرؤية يتم رجوعه منها إلى الأول فيسيح بهاء صومه وعدم لزوم  
قضاء يوم لأنه يغرب شمس في الأول لزمه حكمهم وتبين بقضاء صومه إذ سم على حجر ولو حدث وصوله  
يعني بعدما أفسد صومه بالجوع إلى محل مختلف المطلاع مع محله فوجد أهله معيدين عيدهم وسقطت عنه  
الكفارة مكا أفقده شيخنا الشهاب م ر لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جوارده ولو  
عاد قبل الغروب إلى البلد الأول فيسيح وجوب الكفارة لأنه يعود إليه تبين أنه لم يخرج عن حكمه وقد أفسد  
صومه بالجوع ولو لم يعد إليه لكن ثبت أن ذلك اليوم من شوال عند أهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لأنه  
تبين أنه حال الجوع كان في شوال حتى تنتهى شرعا وإن لزمه قضاء يوم فيمطرا إذا كان ثمانية وعشرين فقط لأن  
قضاء ليس عن هذا اليوم لتبين أنه لم يكن قابلا للصوم من أوله بل هو عن يوم فاته من رمضان إذ سم وقوله  
فيسيح الوجوب ونقله ع ش وأقره وخالف قل على الجلال فقال ولا تعود بعوده لبلده على المعتمد إذ  
وفي الاجمورى على خط وحيث سقطت الكفارة ثم عاد لمحل الذي وجبت عليه فيه لا يعود الوجوب  
لأن الساقط لا يعود هكذا نقل عن الزبائدي وهو ظاهر إذ ولو ثبت النية لكانت لثلاثين لعدم ثبوت هلال  
شوال وأصبح صائما فثبت شوال نهارا ثم انتقل إلى محل آخر يخالف الأول في المطلاع أهله صيام من غير تناول  
مفطر قبل وصوله إليه فهل يحسب له صوم هذا اليوم لأنه بانتقاله إليه صام واجبه الصوم وقد شرع فيه بنية  
معبرة وثبوت شوال قبل انتقاله لا يفسد نيته وصومه لزال أثر الثبوت في حقه بانتقاله أولا فيه نظر ولا يعد  
الأول إذ سم على البهجة وكتب عليه بعض المحققين ما نصه قوله ولا يعد الأول فيه أنه صام تسعة وعشرين  
وقد عيد وهذا إنما يلزمه المسألة لا القضاء أن أفطر كما تقدم ويعد تخصيص ما تقدم من تناول مفطرا إذ  
ويؤيده ما نقلناه عن سم في حواشي التحفة قبيل هذا الفصل حيث قال وصححه الخ (قوائد) مهمة الأولى  
قال حجر في الانحاف الفصل الثالث في بيان أن يوم عيد النضر ليس هو أول شوال مطلقا بل هو اليوم الذي يعيد  
الناس فيه ولو نأى شوال وكذلك يوم الاضحى ليس هو يوم عاشر الحجة مطلقا بل هو اليوم الذي يعيدون فيه  
ولو الحادي عشر وكذلك يوم عرفة ليس هو اليوم التاسع مطلقا بل هو اليوم الذي يقف الناس فيه وإن كان هو  
العاشر دون الثامن أخرج البيهقي عن أبي هريرة صومكم يوم تصومون وأضحاكم يوم تضحون والترمذي  
عنه الصوم يوم تصومون والنظر يوم تفطرون والضحى يوم تضحون وأبو داود والبيهقي عنه فطركم يوم  
تفطرون وأضحاكم يوم تضحون وكل عرفة موقف وكل منى منحر وكل فجاج مكة منحر وكل جمع موقف  
والشافعي عن عطاء مرسل فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون وعرفة يوم تعرفون والترمذي عن  
عائشة النظر يوم يفطر الناس والضحى يوم يضحي الناس والفجاج جمع فجع وهو الطريق وجمع علم لمزلفة  
قلت وأما خبر صومكم يوم نحركم فقال في شرح العباب منكر اتفاقا اه قال في الانحاف بعد سياقه الأحاديث



أجاب بالهائم قال ابن الصباغ

اذنبت هذا فانها تصير  
أضحية بقوله جعلتها  
أضحية أو هي أضحية  
أو ما أشبه ذلك انتهى  
وعلم من جميع النصوص  
التي أوردناها ان الكلام  
في نية ما يجب به  
الأضحية لفظا كنية  
نذرنا أو نحو جعلتها  
أضحية كما هو صريح  
هذه النصوص عند من  
يعن النظر فيها فمفهومه  
ان نية الأضحية المسنونة  
بالشاة التي ملكها بالشراء  
ملا لا ترجب التضحية  
بها رأسا فالنوى لذلك  
تخير بين ان يؤدي بها  
السنة أو يأكل منها كما  
تقدم أو يتصرف فيها  
بالباع ونحوه كما هو ظاهر  
ولم يتأمل التأخر حق  
التأمل فيما نقله عن  
المواردى ولم يلتفت  
الى منطوق الكلام  
ومفهومه فقال بعد نقله  
ما ذكر ومقتضاه انه اذا  
اشترى شاة بنية  
الأضحية أو نواها في  
شاة من شياهه تكون  
واجبة كالمندورة  
ويحرم الاكل منها  
وهو بديهي البطلان  
لان المضحي قل ان  
يوجد شرائه من غير نية  
الأضحية فالنية واقعة  
في كل شراء للأضحية  
ومقتضى هذا ان لا يأكل

للمقدمة ويستفاد من هذه الأحاديث ما قاله أصحابنا انهم لو شهدوا بعد غروب شمس ثلاثي رمضان انهم  
رأوا الليلة الهلال الماضية لم يصنع القاضي لشهادتهم اذ لا فائدة لها الا ان العيد لا يصلي من الغد الا قضاء  
وليس كذلك بل يصلي من الغد اداء لما تقرر ان العيد ليس هو أول شوال مطلقا بل قد يكون ثانيه كما في هذه  
الصورة لانه اليوم الذي يعيد الناس فيه وهم في هذه الصورة لا يتصور تعييدهم في الاول وانما يتصور  
تعييدهم في الثاني فكان هو يوم العيد بنص تلك الأحاديث وقوله ما قاله أصحابنا مشله في النهاية والتحفة في  
صلاة العيد وقوله لو شهدوا أي أو عد لا تفتل وقوله بل يصلي من الغد اداء قال القليوبي على الجلال عند قوله  
وصلي من الغد اذا ما نصه فتوقف صحتها على طلوع شمسها ولا يصرف ذلك قبول البينة في غير الصلاة على  
نظير ما لو وقفوا العاشر غلظا في الحج وبهذا سقط ما لبعضهم هنا ومن ذلك يعلم عدم صحة صوم ذلك اليوم  
واعتمده شيخنا والقياس خلافه كما في حلول الديون وغيرها وقوله واعتمده شيخنا أي عملا بقضية الاخبار  
المتقدمة وقال عميرة في حواشي الجلال وقد يمنع أي جواز صومه بظاهر حديث الفطر يوم يفطر الناس اه  
وقوله والقياس خلافه الخ أي نظرا الى اعتبار ما في نفس الامر وقد يفرق بين نحو حلول الديون وبين ما هذا  
عن عدم صحة الصوم بان تلك ليست مختصة شرعا بذلك الزمن فعمل فيها بما في نفس الامر بخلاف عدم صحة  
صوم ذلك اليوم فانه من الامور المختصة به شرعا فعمل فيه بما تقتضيه الاحاديث لعذرهم هكذا ظهر لي بعد  
مراجعة حاشية حجر على ايضاح النووي في المناسك عند قوله (فرع) اذا غلظ الحاج فوقه في غير يوم  
عرفة الخ وفي سم على البهجة واستشكل الاستوى منع قبول الشهادة وفعلا في الغداء بان قضاها بالليل  
يمكن بل هو أقرب من فعلها في الغدو بانه كيف يترك العمل بالبينة الصادقة وينوي الاداء مع العلم بان قضاء  
الوقت سيما مع بلوغ الخبير بن عدد التواتر وبجواب عنه بان الذي دل عليه الحديث المذكور ان يوم الفطر  
هو اليوم الذي يشر فيه الناس لا أول شوال مطلقا فشهادتهم وان سمعت لا يستعملها ما يختص نذبه يوم  
الفطر من صلاة العيد وخطبته فاعدم فائدة سماع البينة بالنسبة الى هذه الخصوصية لم يصنع اليها فاندفع قوله  
قضاؤها لئلا يمكن وقوله وكيف الخ لا نثبت الاحكام ليوم الفطر وان كان هو اليوم الثاني كما ثبتت احكام  
الحج الى يوم يفتون وان كان هو اليوم لعاشر وكذا يقال فيما لو غلظوا في هلال ذي الحجة بان غم عليهم فوقوا  
العاشر فيجزئهم ما لم يقلوا على خلاف العادة ويصير عيد الناس حينئذ يوم الحادي عشر وصدق هنا ان يوم عرفة  
ليس هو اليوم التاسع بل قد يكون يوم العاشر وان يوم الاضحية ليس هو اليوم العاشر بل قد يكون يوم الحادي  
عشر وانما لم يجزى لو غلظوا بتدعيه فوقه في الثامن لان تقديم العبادة عن وقتها يمنع صحتها الا لعرض بلع  
التقديم بشرطه بخلاف تأخيرها عن وقتها فانه لا يمنع صحتها مطلقا فكان أقرب الى الاعتداد به من التقديم كذا  
أفاده في الاتحاف أيضا وقوله فيجزئهم وبحسب الاذرعى انه لا يصح وفوقهم قبل الزوال بل بعده لان اليوم يقوم  
في حقهم مقام يوم عرفة ويكون اداءه لا قضاء ويمتد الوقوف الى فجر الحادي عشر ولا يصح رمي جمرة العقبة الا  
بعد نصف ليلة الحادي عشر وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس الحادي عشر ومضى قدر ركعتين  
وخطبتين خفيفات وتمتد أيام التشريق على حساب وقوفهم الى آخر الرابع كذا في النهاية وحاشية الايضاح  
لابن حجر وقوله ما لم يقلوا على خلاف العادة أي فلا يجزئهم ويقضون في الاصح لعدم المشقة العامة ومقابل  
الاصح لا قضاء لانهم لا يأمنون مثله في القضاء أفاده في النهاية وقوله فيما تقدم فكان هو يوم العيد الخ الحاصل انه  
ان ثبت هلاله قبل الزوال فظاهر او بعده وجب الفطر وفاتت صلاة العيد ونذبت قضاؤها بقية اليوم حيث  
أمكن والا فمن الغد أو بعد الغروب من قابل ثبت كون اليوم الماضي من شوال بالنسبة لغير الصلاة وتوابعها  
كالخطبة والتكبير فتصلي من الغداء اه كذا في م وغيره وقوله فظاهر فتصلي اداء حيث بقي من الوقت ما  
يسع جمع الناس وصلاة العيد أو ركعة منها أو ينبي فيما لو بقي ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصليها



مضحى من ضحيته

بمجرد ان وجدت منه

نية التضحية بما

اشترى ولا يخفى ما فيه

من الحرج اه المتصود

قله من كلامه وهو على

عمومه مردود لانه

وان قل أن يوجد شراء

مضحى من غير نية

الاضحية لكن قل ان

توجد منه نية ما يوجبها

كما هو موضوع تلك

النصوص وغيرها

(ومنه) قول شيخ

الاسلام في شرح المهجة

ولو نوى جعل الشاة

مثلا ضحية أو هديا ولم

يتلفظ بشئ لم تصرف ضحية

ولا هديا كما لا يحصل

العتق والوقف الا باللفظ

(نبيه) لا يشترط في

المعينة ابتداء بالذرية

عند الذبح اكتفاء

بالذبح عن النية بخلاف

المتطوع بها والواجبة

بالعمل أو التعيين عما

في الذمة فيشترط لها

نية عند الذبح أو عند

التعيين لما يضحى به

كالية في الزكاة ولو

تفويضها للمسلم ميز وان لم

يوكفه في الذبح ولو وكل

في الذبح كفت نيته

عند اعطاء الوكيل

ما يضحى به أو عند

ذبحه عن نية الوكيل

بل لو لم يعلم الوكيل انه

مضحى لم يضرب اه من

وحده او بمن يسر حضوره لتقع اداء ثم يصلي مع الناس واعلمه مستثنى من قولهم محل اعادة الصلاة حيث بقي وقتها اذا العيد غير متكرر في اليوم والليله فسومح فيه بذلك اه نهاية ونحفة وقوله وندب قضاؤها الخ هذا بالنسبة للصلاة الا امام بالناس اما كل على حدته فلا فضل له تعجيل التضياء مطلقة وقوله حيث أمكن بان أمكن اجتماع الناس فيه وقوله والا فمن الغد اى لثلاث فبوت على الناس الحضور وقوله لغير الصلاة الغير كاجل وطلاق وعشق غلبت شوال أو الفطر أو النحر اه نهاية ونحفة وقوله كالخطبة الخ ومثل ذلك زكاة الفطر وعبرة المنهاج مع شرحه للجلي (ويسن ان لا تؤخر عن صلاته) اى العيد بان تخرج قبلها في يومه اه قال عميرة قوله بان تخرج قبلها في يومه اى فهو أفضل من اخرجها ليلال لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤيته في الماخية فقد سلف ان العيد يصلى من الغداة فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المبادرة أولى الظاهر الثانى وقال التايوبى قوله في يومه أشار به الى أنه أفضل من اخرجها ليلال نعم لو شهدوا بعد الغروب برؤيته بالامس فاخرجها ليلال أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلى اه اى لانها من قبيل الديون وقد استحققتها التغير بدخول الشهر وقد تأخر أخذه لها يوما فكانت المبادرة أولى الثانية قال في العباب قد ينقص رمضان وذو الحجة وحديث شهر اعيد لا يتقصان المراد ثوابهما وقد تنقص أربعة أشهر متوالية لا خمسة اه قال ابن حجر وكان دليله الاستقراء اه وقوله ثوابهما أى الثواب المترتب عليهما وان نقص عدد هما كغفرة الذنوب لمن صام رمضان ايماناً واحتساباً والدخول من باب الجنة المعد لصائمه وغير ذلك مما ورد انه يكرم به صوام رمضان اماما يترتب على يوم الثلاثاء من ثواب واجبه ومندوبه عند سجود وفطره فيوز اذ يفوق بها الكامل الناقص وانما خص هذين الشهرين لتعلق عبارتين عظيمتين بهما الصوم والحج كذا في شرح الوسيط وغيره وفي فتح التوسط للاذرى ما نصه فائدة ذكر ابن عبد البر انه يجوز أن يتوالى أربعة شهور نواقص لا خمسة قلت والظاهر انه لا يبنى على هذا فقه حتى لو ضبطنا أربعة شهور نواقص آخرها رجب فشهد عدلان أو عدل ان قلنا به ليلة الثلاثاء من شعبان برؤية الهلال قبلنا الشهادة وصمنا والعلم عند الله سبحانه وتعالى اه الثالثة قال في الكواكب الباب السابع في بيان انه لا اعتبار بكبر الهلال أو صغره قال القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى يسألونك عن الاهلة الآية اذ ارقى الهلال كبير اقل عالما قال لا يعول على كبره ولا على صغره وانما هو من ليلته روى مسلم عن أبي اليخترى قال خرجنا للعمرة فلما نزلنا بيتن نخل فرأينا الهلال اى تكلفنا النظر الى جهته لئلا يقال بعض القوم هو ابن ثلاث وقال بعض القوم هو ابن ليلتين قال فلقينا ابن عباس فقلنا اننا رأينا الهلال فقال بعض القوم هو ابن ثلاث وقال بعض القوم هو ابن ليلتين فقال أى ليلة رأيتوه قال قلنا ليلة كذا وكذا فقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الله مد له رؤية يعنى أطال مدته الى الرؤية فهو لليلة رأيتوه ونقل الشيخ محمد الخطاب عن ابن رشد في المقدمات ان بعض الاهلة أرفع وأبطأ مغيبا من بعض وقال الشيخ العدوى في حاشيته شرح الخرشى ذكر الناصر اللقاة من في جواب سؤال ما نصه اما الهلال اذ ارقى لليلة احدى وثلاثين كبير او لم يغيب الا عند العشاء وقد كان لم ير ليلة الثلاثين فهو ولد ليلة واحدة ولا يعتبر كبره ولا صغره وقال شيخ الاسلام في شرح المنهج روى عن شقيق بن سلمة جاءنا كتاب عمر بن الخطابين ان الاهلة بعضها أكبر من بعض فاذا رأيت الهلال نهارا فلا تفطر واحتى يشهد شاهدان انهما رأياه بالامس رواه الدارقطنى والبيهقى باسناد صحيح اه قال الشيخ منصور البهوش الحنبلى في شرح منتهى الارادات والهلال يختلف في الكبر والصغر والعلو والانخفاض وقر به من الشمس وبعده عنها اختلافا شديدا لا ينضبط فيجب طرحه والعمل بما عول الشرع عليه قال وروى البخارى في تاريخه عن طلحة بن أبى حدر دمر فوعا من اشرط الساعة ان يروا الهلال يقولون ابن ليلتين اه فتحصل ان الحديث المذكور اول دليل ظاهر في هذا الباب وان فقهاء المذاهب لا يعتبرون كبر الهلال ولا صغره وانما هو من ليلته وانما يقوله بعض الناس حين يرونه هو ابن ليلتين



حواشي الباجوري  
 بزياده (وانما) اشترطت  
 النية عند الذبح في  
 الوجبة بالجل ولم  
 يكتف عنها بصيغته كما  
 اكتفى بصيغة النذر  
 لان صيغة الجمل كما  
 قال في التحفة ونحوه في  
 النهاية لجر بان الخلاف  
 في أصل لزوم بها  
 منقطعة عن النذر  
 فاحتاجت لمقوله وهو  
 النية نعم لو اقترنت بالجل  
 كتبت عنها عند الذبح  
 وهذا هو الاصح وقيل  
 تكفى صيغة الجمل  
 عن النية عند الذبح كما  
 لو قال لعبد اعتقل  
 أفاده في النهاية (وصل)  
 في حكم الاكل  
 من الاضحية الواجبة  
 بالنذر وما الخ به  
 والمسئونة قد علمت ما  
 تقدم عن الروض  
 وشرحه وأورد ذلك أيضا  
 ما يوافقه من عبارات  
 الشمس مر والشباب  
 ابن حجر وغيرهما فاقول  
 وبالله التوفيق قال  
 الشمس الرملي في  
 النهاية (وله) أي  
 المضحي عن نفسه ان لم  
 يرتد (الاكل من  
 أضحية تطوع) بل  
 يندب اه وقوله بل  
 يندب قال في المغني  
 قياسا على هدي  
 التطوع الثابت بقوله

أوثلاث ليس بطريق شرعي وانما هو حدس وتخمين لا دليل عليه ولا يعمل به عالم تسبق له رؤية محتمة  
 بالامس مع سلامة البصر وعدم الغيم المطبق الذي يمنع الرؤية عادة فاعلم ذلك اه كلام المواقب بزياده من  
 شرح مسلم للنووي (تنبية) واذ قد عرفت ما ثبت به هلال رمضان وغيره عندنا معاشر الشافعية فلندكر  
 ما ثبت به عند الأئمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم بما هو مذكور في كتبهم تيمنا للفتاوى ان شاء الله تعالى فنقول  
 والله عز وجل الحول والقوة والفضل والمنة أما عند السادة المالكية فقد قال الدردير في شرح مختصر خليل  
 (ثبت رمضان) أي يتحقق في الخارج وليس المراد خصوص الثبوت عند الحالك بأحد أمور ثلاثة (أما) بالكمال  
 شعبان) ثلاثين يوما (أو رؤية عدلين) الهلال المراد بهما ما قبل المستفيضة فيصدق بالاكثر فكل من  
 أخبره عدلان برؤية الهلال أو سمعهما يخبران غيره وجب عليه الصوم لا يعدل ولا به وبامرأة ولا به وبامرأتين  
 على المشهور في الكل أي فلا يجب على من سمع العدل أو هو والمرأة الصوم وأما الرأي فإنه يجب عليه قطعاً  
 فتقوله بكل شعبان أي ويعم وقوله أو رؤية عدلين أي ولا يعم الا اذا نقل بهما عنهما كما سيأتي وثبت برؤية  
 العدلين (ولو) ادعى الرؤية (بصحوب مصر) أي في بلد كبير (فان) ثبت برؤيتهما (ولم يركنهما  
 بعد ثلاثين) يوماً من رؤيتهما حال كون السماء (صحوا) لا غيم فيها (كذا) في شهادتهما وأما شهادتهما  
 بعد الثلاثين صحواً فكل عدم لانها متهما على ترويج شهادتهما (أو) برؤية جماعة (مستفيضة) لا يمكن  
 تواطئهم عادة على الكذب كل واحد منهم يخبر عن نفسه انه رأى الهلال ولا يشترط ان يكونوا كلهم ذكورا  
 أحراراً عدولاً (وعم) الصوم سائر البلاد قرياً أو بعيداً ولا يراعى مسافة قصر ولا اتفاق المطالع فيجب  
 الصوم على كل منقول اليه ان (نقل) ثبوته (بهما) أي بالعدلين أو بالمستفيضة (عنهما) أي عن العدلين  
 أو عن المستفيضة فالصورار يع استفاضة عن مثلهما أو عن عدلين وعدلان عن مثلهما أو عن استفاضة ولا بد في  
 شهادة النقل عن الشاهدين ان ينقل عن كل واحد اثنتان فيكتفى نقل اثنين عن واحد ثم عن الآخر ولا يكفي  
 نقل واحد عن واحد فالمصنف ظاهر في ان النقل عن العدلين بشرطه يعم كل من بلغه ذلك وهو مقتضى القواعد  
 وظاهر ابن عبد السلام وأما النقل عن الحكم بثبوت الهلال برؤية العدلين فإنه يعم ولو نقل الثبوت عند الحالك  
 واحد على الراجح لا يثبت رمضان برؤية (منفرد) وكذا الفطر ولو خليفة أو قاضياً أو عدل أهل الزمان اه  
 وقوله عدلين العدالة هي المحافظة على اجتناب الكبائر وابتغاء الصغائر وأداء الامانة وتحسن المعاملة وليس معها  
 بدعة ولا فرق في رؤية العدلين بين كون السماء مصححة أم لا كانت البلدة صغيرة أو كبيرة نظراً لجهة واحدة أم لا  
 لكن يشترط تقاربهما كذا في حاشية الصفي على شرح العشماوية وقوله على المشهور في الكل خلافاً لابن  
 الماجشون في الاول ولا شبه في الثاني ولا بن مسلمة في الثالث وقوله أي ويعم أي ويعم ثبوته البلاد والاقطار  
 وقوله ولا يعم أي ولا يعم ثبوته برؤيتهما بل انما يجب الصوم في حق من أخبره بالرؤية أو سمعهما يخبران غيره  
 كما مر وقوله الا اذا نقل الخ أي فكل من نقل اليه بعدلين عنهما وجب عليه الصوم قوله ولو ادعى الخ أي هذا اذا  
 ادعى الرؤية في غم أو صحو بلد صغيرة بل ولو ادعى اها بصحوب بمصر وظاهره ولو ادعى الرؤية في الجهة التي  
 وقع طلب الرؤية فيها من غيرهما وقوله فان ثبت برؤيتهما الخ ليس هذا مفرعاً على شهادة الشاهدين في الصحو  
 والمصر فقط بل هو أعم من ذلك أي سواء كانت رؤيتهما مع الغيم أو الصحو كان البلد صغيراً أو كبيراً وقوله بعد  
 ثلاثين أي ليلة احدي وثلاثين وقوله كذا أي وحينئذ فيصام الحادي والثلاثون والحاصل ان تكذيبهما  
 مشروط بأمرين عدم رؤيته لغيرهما ليلة احدي وثلاثين وكون السماء صحواً في تلك الليلة فلو رآه غيرهما ليلة  
 احدي وثلاثين أو لم يره أحد وكانت السماء غيماً لم يكذبوا ومثل العدلين في كونهما يكذبان بالشرطين  
 المذكورين ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة وأما الجماعة المستفيضة فلا يتأتى فيهم ذلك لافادة خبرهم  
 التبع والظاهر انه ان فرض عدم الرؤية بعد الثلاثين من اخبارهم بالرؤية دل على ان شرط الاستفاضة لم



تعالى فكلوا منها  
وأطعموا البائس الفقير  
أى الشديد الفقر اه  
وللا تبايع رواد الشيطان  
كما قاله في النجفة وانتم الم  
يجب الا كل منها كما  
قبل به لقوله تعالى والبدن  
جعلنا لكم من  
شعائر الله فاجعلوا لئلا  
جعل للانس فيه ومخير  
بين تركه وأكله قاله  
في المذهب نقله المغنى بعد  
قول المنهاج ولولا كل  
من اضحية تطوع  
وقوله كما قيل راجع  
للمغنى وهو يجب وقوله  
به أى الوجوب وقوله  
لنقله تعالى الخ راجع  
للمغنى في قوله لم يجب  
قال في النهاية اما الواجبة  
فيستع أكله منها  
مسواة في ذلك المحنة  
الاجتماع في النجفة  
وخرج بها من مالو  
خرج عن غيره أو ارتد  
فلا يجوز له الا كل منها  
اه والافضل التصديق  
بكلها لانه أقرب  
للتقوى وأبعد عن حظ  
النفس الا لما يترك  
بأكلها للاتباع قال في  
النجفة ونحوه م ومنه  
يعنى من المتبع يؤخذ  
أن الافضل من كبدها  
خير البهقنى انه صلى الله  
تعالى عليه وسلم كان  
ياكل من كبد اذ حيتته  
أى الزائدة على الواجب

يصح فيهم وحديث فيكذبون وظاهر كلام المصنف انهما يكذبان ولو حكم بشهادتهما كما هو كذلك  
حيث كان مالهما لو كان شافعي لا يرى تكذيبهما فانه يجب القطر وقوله وأما شهادتهما الاوضح أن يقول  
كذبا في شهادتهما ولو رأى لهما اذ شهادتهما برؤيته بعد الثلاثين صحوا كالعدم لانها هما على ترويح  
شهادتهما الاولى وقوله مستفيضة أى منتشرة وقوله لا يمكن الخ اعلم أن الخبر المستفيض وقع فيه خلاف فالذى  
ذكره ابن عبد السلام والتوضيح انه المحصل للعلم أو الظن وان لم يبلغ الذين أخبروا به عدد التواتر والذى لا بن  
عبد الحكم انه المحصل للعلم لصدره من لا يمكن تواطؤهم على باطل بلوغهم عدد التواتر واقتصر على هذا ابن  
عرفة والابن والموافق وكذا شارحنا فالاول أهم من الثاني فقوله لا يمكن تواطؤهم الخ أى بلوغهم عدد التواتر اه  
دسوقي وفي حاشية الصفي على شرح العشماوية عند قوله أو برؤية جماعة مستفيضة بحيث يفيد خبرهم العلم  
بكثير منهم مانصه أى أو الظن القريب من العلم كافي للتوضيح وهو المعتمد والجماعة المستفيضة ليس لهم عدد  
محمول كنهم لا يتقصون عن خمسة فقد تكون الخمسة مستفيضة اذا أفاد خبرهم العلم الضروري وقد لا يكون اذا  
لم يفد ذلك أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وكتب قبل ذلك على قوله أو برؤية جماعة مستفيضة مانصه أى  
بشرط أن يكونوا كلهم ذكورا أحرارا أو بعضهم كذلك والبعض الثاني عبيد أو نساء فلو كانوا كلهم عبيدا  
أو نساء فانه لا يكتفى بهم اه وقوله وعم الصوم أى وعم وجوبه سائر البلاد القريبة والبعيدة ان نقل بهما  
عنهما وأولى ان نقل بهما عن الحكم برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة خلافا لعبد الملك القائل اذا نقل بهما  
عن الحكم فانه يقتصر على من في ولايته وقال أبو عمر بن عبد البر ان النقل سواء كان عن حكم أو عن رؤية العدلين  
أو الجماعة المستفيضة انما يعي البلاد القريبة لا البعيدة جدا وارتضاه ابن عرفة ويمكن ان مراد الشارح بالبعيد  
لا البعيد جدا فيكون ما شاع على ذلك القول وقوله بشرطه وهو أن ينقل عن كل واحد انان ليس أحدهما أصلا  
وقوله وأما النقل عن الحكم بثبوت الهلال برؤية العدلين أى أو الجماعة المستفيضة وقد تحصل من كلام  
الشارح ان صور النقل ستة لانه اما عن رؤية العدلين أو عن رؤية المستفيضة أو عن الحكم والنقل في الثلاثة اما  
عدلان أو مستفيضة وكلها نعم ويشملها كلام المصنف لان قوله وعم ان نقل بهما عن أى وأولى ان نقل بهما  
عن الحكم وأما ان كان الناقل عدلا فان نقل رؤية العدلين كان نقله غير معتبرا وان نقل ثبوته عند الحكم وان لم  
يحصل منه حكم أو نقل ثبوته برؤية المستفيضة فانه يعم كل من نقل اليه كإسباني ذلك للشارح والحاصل ان  
الاقسام ثلاثة نقل عن الحكم أو عن المستفيضة أو عن العدلين فالتعدد شرط في الاخير دون الاولين والمراد  
بالنقل عن الحكم ما يشمل النقل لحكمه أو لمجرد الثبوت عنده اه دسوقي وقوله لا يثبت رمضان برؤية  
مفرد أى عدل واحد أى فلا يصوم من لم يره بقوله ولو صدقه ولو كان من أهله وأما هو فيلزمه الصوم ومحل كون  
غيره لا يصوم برؤيته اذا كان هناك من يعتنى بامر الهلال كصرون نحوها فان لم يكن هناك من يعتنى بامره وجب  
على غيره الصوم برؤيته فيثبت برؤيته حينئذ ولو عبدا أو امرأة حيث ثبتت العدالة وثبتت أقس غير المعتنين  
بخبر كل برؤيته وسواء كان غير المعتنين من أهله أم لا اه صفي وهو في الدسوقي أيضا وقوله حيث ثبتت العدالة  
الخ كذا في شرح الدردير قال الدسوقي قوله حيث ثبتت العدالة أى عدم الاشهاد بالكذب ثم قال في شرح  
الدردير على المختصر (ومن) علم الشهور (ولا يمكنه رؤية الهلال ولا غيرها) من اخبار به (كاسير)  
ومسجون (كل الشهور) أى بنى في صيام رمضان بعينه على ان الشهور كلها كاملة كما اذا اتوا الى غيمها  
وصيام رمضان كذلك فهذا حيث عرف رمضان من غيره ولم تلبس عليه الشهور وانما التبت عليه معرفة  
كالالهة (وان التبت) عليه الشهور فلم يعرف رمضان من غيره عرف الهة أم لا (وظن) شهرا  
(انه رمضان صامه والا) يظن بل تساوت عنده الاحتمالات (تخبر) شهرا وصامه فان فعل ما طلب منه  
فله أحوال أربعة أشار لها بقوله (واجزأ ما بعده) أى ان تبين ان ما صامه في صورتى الظن والتخبر هو



عليه كانه عليه زى على المنهج لانه كان يضحى واجبا ومسونا وتقدم ان الواجب عليه واحدة ودونه في الفضل أن يأكل ثلثها ويتصدق بالباقي ودونه أن يأكل ثلثها ويتصدق بثلث ويهدى للاغنياء ثلثا وفي قول قديم يأكل نصفها أي يندب ان لا يزد عليه ويتصدق بالباقي وكون التصديق بالكل أفضل محله كما نقله في شرح العباب عن الازري فيمن لا عيال له ولا أطفال والا فلا فضل ان لا يتصدق الا بما فضل عن سبعهم مرة واحدة أو ما قارب الشبع اه وقوله الا لتماما قال في شرح العباب ونازع بعضهم في ذلك وقالوا بل الا فضل الشبع كما هو الظاهر من احوال السلف والاصح وجوب التصديق ببعضها أي اعطاؤه الفقير ولو واحد او لو من غير لفظ ملك واوجز أيسر ان لحمها ينبت بحيث ينطلق عليه الاسم وكذا يجب في الهدى المسنون ففي الروض وشرحه (الا بكل من أضحية التطوع وهديه مستحب) ثم قال (ويجب التصديق بشئ منها) يعني من لحوم ما ذكر واوجز أيسر ان ينطلق عليه الاسم ثم قال (فرع والاحسن في هدى التطوع وأضحيتة التصديق بالجميع) لانه أقرب للتقوى وابتعد عن حظ النفس (اللقمة أو لقما يأكلها) تبركا (فانه) أي أكلها (سنة) عملا بظاهر الآية وللا تبايع كما هو وللخروج من خلاف من أوجب الاكل اه وانما وجب التصديق بما ذكر لقوله تعالى في هدى التطوع وأضحيتة التطوع مثله كما قاله حج في شرح بافضل فكلوا منها وأطعموا الفقراء أي السائل والمعتز أي المتعرض للسؤال كما هو المشهور فيه ولا ان المقصود ارفاق المساكين كما قاله في شرح الروض وقال في التحفة بعد قول المنهاج والاصح وجوب تصديق ببعضها يعني الاضحية وذلك لانها شرعت رفقا للفقير وبه يعني بهذا التعليل يتجه من حيث المعنى بحث الزركشي انه لا بد من لحم يشبعه وهو المقدور في نفقة الزوج المعسر لكن ينافيه قول المجموع لو اقتصر على التصديق ٦٥ بادنى جزء كفاه بالاخلاق نعم تعين

تقيده بغير التافه جدا  
أخذنا من كلام  
المأوردى ويجب  
ان يملكه ينطابقا  
لاقديدا ولا يجزى  
مالا يسمى لحا ومنه  
جلد ونحو كبد وكرش  
اذ ليس طيبها كطيبه  
وكذا ولد بل له أكل  
كله وان انفصل قبل  
ذبحها اه وقال في

ما بعد رمضان اجزا أو يكون قضاء عنه ونابت نية الاداء عن القضاء ويعتبر في الاجزاء مساواتهما بالعدد فان تبين ان ماصاه شوال وكان هو ورمضان كاملين أو ناقصين قضى يوما عن يوم العيد وان كان الكامل رمضان فقط قضى يومين وبالعكس لا قضاء وان تبين ان ماصاه الحجة فانه لا يعتد بالعيد وأيام التشريق ولثانها وثالثها بقوله (لا) ان تبين ان ماصاه (قبله) ولو تعددت السنوات (او بقي على شكه) في صومه لظن أو تخيير فلا يجزئ فيهما وقال ابن الماسجشون واشهب وسجنون يجزئ في البقاء على الشك لان فرضه الاجتهاد وقد فعل ما يجب عليه فهو على الجواز حتى ينكشف حاله ورجحه ابن يونس ولرباعها بقوله (وفي) الاجزاء عند (مصادفته) في صومه تخيير او هو المعتمد وعدمه (تردد) فان صادف في صومه ظنا فجزم اللخمي بالاجزاء من غير تردد اه وقوله كمل الشهر رأى الواجب في حقه أن يكمل كل شهر ثلاثين يوما فاذا دخل رمضان على مقتضى ذلك العدد صاموا كذلك ثلاثين وقوله وان التبت عليه الشهر مراده بالالتباس عدم التحق أي فان لم يتحقق شهر من الشهور وقوله عرف الالهة أي بان كان يراه لكن لا يعرف هلال أي شهره هو.

فتح الجواد (والواجب) من التصديق في أضحية التطوع وهديه (أقل شئ) من لحمها كجزء يسير ينطلق عليه الاسم (لامن) نحو جلدها و(ولدها) يملكه فقيرا) أو مسكينا ليتصرف فيه كيف شاء فلا يكفى مطبوخ ولا قديد ولا غير لحم ككرش وكبد اه وقول التحفة وهو المقدار الخ أي كرتل وقوله ينافيه أي ذلك البحث وقوله تقيده أي قول المجموع وقوله بغير التافه جدا أي فلا بد ان يكون له وقع في الجملة كافي عرش وقوله وكذا ولد بل له أكل كل كلة وان انفصل قبل ذبحها وكذا في النهاية واذا وجب التصديق بما ذكر من الاضحية والهدى فيحرم عليه أكل الجميع فلو أكله غرم قيمة ما يلزمه التصديق به ويشتري بها لحما ويتصدق به كافي الفتح وغيره ومقابل الاصح لا يجب ويكفى في الثواب اراقه الدم بنية القرية اه وقوله المعينة ابتداء أي بنذر مجازاة أو بنذر مطلق أو بنحو قوله جعلت هذه أضحية أو هي أضحية وقوله أو عفا في الذمة كان قال الله على ان أضحي بشاة ثم عينا بنحو عينت هذه الشاة لنذري وقال في التحفة (وله الا كل من أضحية تطوع) وهديه بل يسن وقيل يجب ثم قال اما الواجبة فلا يجوز الا كل منها سواء المعينة ابتداء أو عفا في الذمة وبحث الرافعي الجواز في الاولى سبقة اليه المأوردى لكن بالغ الشاشي في رده بل هي يعني الاولى أولى يعني بالامتناع ولا يجوز الا كل من نذر المجازاة قطعاً لانه كجزاء الصيد وغيره من جبران الحج اه وقوله المعينة أي بنذر مجازاة الخ ما تقدم وقوله بل هي أولى لان المعينة في الحال خرجت عن ملكه كالعتق فهي بالمنع أجدر وبالجملة فالذهب منع الا كل من الواجبة مطلقا كما لا يجوز ان يأكل من زكاته أو كفارته شياً اه من الشهاب على شرح الروض وذ كرنحو ما تقدم عن النهاية والتحفة في فتح الجواد وكذا قال نحوه الخطيب في المغني وعبرة حجة في شرحه على بافضل ويتصدق وجوباً بجميع المندورة والمعينة بنحو



هذه اضحية أو عن المأثرة في الذمة فلا يجوز له كل شيء منها لأنه أخرج ذلك عن الواجب عليه فليس له صرف شيء منها إلى نفسه كالأخرج زكاته وما أكله منها يفرم قيمته اه وفي البهجة ما نصه (بجعله ضحية تعينا لها كذا بنذر معين) الخ قال العراقي في شرحه فيه مسائل الأولى إذا قال شيء من الأناعام جعلته ضحية تعين للضحية ولم يجوز له أن يذبحها وكذا لو نذر التضحية بعين كان قال الله على أن أضحي بهذه الشاة اه وقال شيخ الإسلام (بجعله) أي بسبب جعل المالك إياه (ضحية) ابتداء أو عما في ذمته (تعينها) وزال عن ملكه كقوله هذا ضحية أو جعلته ضحية وأطلق أو جعلته ضحية عن نذري أو عينته ضحية لنذري (كذا) يتعين ما عينه لها (بنذره معيناً) ابتداء أو عما في ذمته كقوله الله على أن أضحي بهذا أو أن أضحي بهذا عن نذري وبزول عن ما نكاه اه ثم قال في الكلام على سنن الاضحية والا كل (أكل لقمة) أولقمة من تطوعه تبركا اه (وأكله من فرض) أي واجب قلت يعني به ما قدمه في قوله بجعله ضحية الخ كما هو ظاهر (حظر) أي منعه الشرع كما نص عليه في الام وصححه النووي في مجموعه كما في الكفارة اه وبقول شيخ الإسلام كما نص عليه في الام الخ يعلم بطلان دعوى الفاضل ان حرمة الاكل من المعينة باللفظ من غير نذر قولوا جداول ستأتي عبارة الام والمجموع وقال الجلال الحلي في شرح المنهاج وفي أكله منها يعني الواجبة المعينة ابتداء من غير نذرا وبه أو عن نذر في الذمة كما يعلم من سابق كلامه قولان أو وجهان أحدهما في شرح المذهب لا يجوز وفي الروضة كاصلا ترجيح كل منهما عن جماعة وأنه يشبه الجواز في المعينة ابتداء والمنع في الاخرى واليه ذهب المأوردى وعلى الجواز في قدر ما يأكله الخلاف في اضحية التطوع ولو كانت الواجبة بنذر مجازاة كقوله ان شفى الله امرى فله ٦٦ على ان أضحي بهذه الشاة أو بشاة لم يجوز الاكل منها جزما اه أي لأنه يشبه

المعاوضة فامتنع الاكل منها قطعاً كما نقل عن البلقي في تصحيح المنهاج وقوله والمنع في الاخرى أي لأنه عن دين في الذمة فاشبه الجبرانات قاله في شرح العباب نقلاً عن الرافعي وقوله وعلى الجواز أي الذي

وقوله أم لا أي بان كان محبوباً ساحت الارض وقوله وظن شهراً أي وترجع عنده انه شهر رمضان وقوله فان فعل ما طلب منه أي من صومه ما ظن انه رمضان أو ما تخيره وقوله فانه لا يعتد بالعيد الخ أي فيقتضى أو بعبارة أيام ان كان رمضان والحجة كاملين أو ناقصين على ما مر وقوله لا ما قبله أي لا ما صامه قبله فلا يجوز وقوله ولو تعددت السنون أي هذا ان كان ذلك في سنة واحدة باتفاق بل وان كان في سنين متعددة فلا يجعل شعبان الثاني قضاء عن رمضان الاول لعدم نية القضاء ولا قضاء عن رمضان الثاني لتقدمه عليه فلا بد من قضاء الجميع على المشهور خلافاً للعلامة حيث قال باجزاء ما صامه في العام الثاني قبل رمضان قضاء عن رمضان في العام الاول والقول الاول مبني على ان نية الاداء لا تكفي عن نية القضاء والثاني مبني على انها تكفي عنها ولو بقي على شكه أي التباسه وعدم تحققه شهراً أو قوله فلا يجوز فيهما لا احتمال وقوعه قبله وقوله فجزم للخصم الخ ظاهره ان التردد انما هو فيمن اختار شهراً أو صامه والحق ان التردد في الظان أيضاً وان جزم للخصم بالاجزاء فيهما وكلام البيان يفيدان الظان مثل الشاك في جريان الخلاف فالأولى حمل كلام المصنف على المتخير

والظان

هو مقابل الاصح وقوله ولو كانت الواجبة بنذر مجازاة أي ولو حكماً كالواجبة بالجمع المعلى على شفاء مريض مثلاً كما يعلم مما سبق ولان العلة تأتي فيه أيضاً وسيأتي ان الجزم بعدم جواز الاكل منها انما هو على طريقة كثيرين من المعتبرين وقال القليوبي على قول الجلال أحصهما الخ هو المعتمد وجلدها وكبدها وبقية أجزائها كالحصاة فلا يجوز الاكل منها اه وقال في المجموع قال الشافعي والاصحاب التضحية سنة مؤكدة ثم قال واذا ذبح الهدى أو الاضحية نظران كان تطوعاً فالمستحب أن يأكل منه وان كان نذر مجازاة كالنذر لشفاء مريض لم يجوز أن يأكل منه لانه جزء فان كلف الالتزام ولم يعلمه بشيء وقبلنا بالمذهب انه يصح نذره ويلزمه الوفاء به فان كان معينا بأن قال الله على أن أضحي بهذه أو أهدى هذه ففي جواز الاكل منها قولان ووجهه أو ثلاثة أوجه أحدها لا يجوز والثاني يجوز والثالث يجوز في الاضحية دون الهدى فمن هذا القبيل ما إذا قال جعلت هذه الشاة ضحية اما إذا التزم في الذمة ثم عين شاة عما عليه فان لم يجوز الاكل من المعينة ابتداءً فهنا أولى والا فقولان أو وجهان الاصح لا يجوز اه وقوله لانه جزء أي فلم يجوز أن يأكل منه كجزاء الصيد وقوله أحصهما لا يجوز أي لانه دم واجب فلا يجوز أن يأكل منه كدم الطيب واللباس وقوله والثاني يجوز لان مطلق النذر يحمل على ما تقرر في الشرع والهدى والاضحية المعهودة في الشرع يجوز الاكل منهما لحمل النذر عليهما وقوله والثالث يجوز في الاضحية لان الاضحية المعهودة في الشرع يجوز الاكل منها أي لحمل النذر عليها وقوله دون الهدى لان أكثر الهدايا في الشرع لا يجوز الاكل منها لحمل النذر عليها كذا أفاده في المذهب في باب الهدى وقوله ومن هذا القبيل الخ أي فيه الخلاف المذكور والاصح منه انه لا يجوز كما صرح بذلك ابن حجر في شرح العباب وقوله جعلت هذه الشاة ضحية أي



أونحوه كهذه الشاة ضحية فمراده ان من هذا القليل ما اذا أوجبها ابتداء من غير نذر وقوله فهنا أولى أى لانه عن دين في الذمة فاشبهه الجبرانات كذا ذكره حجر في شرح العباب وفي الهدى من مختصر الحج المتوسط من الام ما نصه والهدى هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجبا على انسان ليس له حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدي القباد والطيب وجزاء الصيد والنذور والمتعة وان أكل من الهدى الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه وكل ما كان أصله تطوعا مثل الضحايا والهدايا تطوعا كل منه وأطعم وأهدى وأدخرو وتصدق اه وبارة مختصر المزني في باب الهدى قال الشافعي والهدى من الابل والبقر والغنم ثم قال وما كان منها تطوعا كل منها إلى ان قال وما كان واجبا من جزاء الصيد أو غيره فلا يأكل منه شيئا اه ولتكم على عبارة الام بحسب ما يفتح الله تعالى به فنقول قوله والهدى هديان قال النووي في المجموع من باب الهدى الهدى ما يهدى الى الحرم من حيوان وغيره والمراد هنا ما يجزى في الاضحية من الابل والبقر والغنم خاصة انتهى وقال الروياني في البحر في باب الهدى اعلم ان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم تفر بامن النعم وغيرها من الاموال لانه عند الاطلاق اسم للنعم اه وفي شرح العباب لحجر قال في المجموع وغيره والاولى لم يدا الهدى انه يسوقه من بلده ولا يتيسر سوقه من بلده ولم يرد في شتر به من الطريق ثم ان لم يتيسر ولم يرد اشتراؤه من مكة ثم ان لم يتيسر ولم يرد اشتراؤه من عرفة ثم ان لم يتيسر ولم يرد اشتراؤه منى وحصل به أصل سنة الهدى اه ثم ان قول النووي والرواياني ما يهدى الى الحرم شامل للاضحية التي يراد صاحبها ان يشتريها ولو من منى ويضحى بها في الحرم سواء أوجبها بنحو الجعل أو بالنذر أو اراد ان يضحي بها على سبيل السنة فكذلك قول امامنا رضي الله تعالى عنه فكل ما كان أصله واجبا وما كان أصله تطوعا شامل ٦٧ لذلك وهذا ظاهر لا غبار عليه وقوله مثل هدى القباد الى آخره

الظان كما قاله شيخنا اه دسوقي واما عند السادة الحنفية فيحصل العلم بدخول رمضان بكل شعبان ثلاثين يوما أو باختيار واحد عدل ولو امرأة أو عبد أو فاسق كما تقدم مفصلا في أول الباب الثاني ولا يصح تميز كما أفاده العيني على الكثر في باب الحظر والاباحة لان خبره مقبول في المعاملات لكثرة وقوعها دون الله يانات ويشترط لهلل الفطر وبقية الاهلة مع العلة كالنعم لفظ الشهادة الحاصلة من حرين عدلين أو حرو حرتين عدول وانما اشترط لفظ الشهادة بمن ذكر قال في البحر لان دلال الفطر تعلق به نفع دينوي للعباد وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيهما من العدالة والحرية والعدد وعدم الحذف وقذف ولفظ الشهادة اه ومع عدم العلة لا بد من الجمع العظيم كما في هلال رمضان كذا أفاده في شرح الدرر وحواشيه لابن عابدين وفي حاشية الشلبي على شرح الزيلعي ما نصه واذا اشتبه على الاسير المسلم في دار الحرب رمضان تحري وضام فان ظهر صومه قبله لم يجز لان الاسقاط لا يسبق الوجوب وان ظهر بعده جاز فان ظهر انه كان شوالا فعليه قضاء يوم فلو كان ناقصا قضاؤه يومين أو ذالحجة قضى أربعة أيام لمكان أيام النحر والتشريق فان اتفق كونه ناقصا عن

حكمهما منصوب عليه في عبارة الام ولذا قال شيخ الاسلام في شرح البهجة كما تقدم كما نص عليه في الام ويؤيده قوله في المقابل مثل الضحايا والهدايا تطوعا والمراد بالتطوع في كلامه المسنون فقد قال في الام كتاب الضحايا والضحايا لا أحب تركها وقال في الضحايا الثاني والاضحية تطوع سنة اه وأما الاضحية الواجبة بالنذر فهي داخلية في قوله والنذور وقد أشار رضي الله تعالى عنه الى تقسيم الهدى الى ثلاثة أقسام قسم واجب له تعلق بالاحرام وذلك مثل هدى القباد الخ وقسم واجب بالنذر وما الخ بقه وقسم مستحب ومعنى قوله أصله واجبا انه اذا ذبح الهدى نظر ان كان قبل ذبحه واجبا فلا يأكل منه وكذا يقال في قوله أصله تطوعا يرشد الى ذلك قول المذهب واذا ذبح الهدى أو الاضحية نظر فان كان تطوعا فالمستحب أن يأكل منه الخ وبارة المجموع في باب الهدى في شرح قول المذهب واذا ذبح الهدى أو الاضحية الخ وهي في الحقيقة شرح لكلام الام نصها أما الاحكام فلا ضحية والهدى حالان أحدهما أن يكون تطوعا فيستحب الاكل منهما ولا يجب الى ان قال الحال الثاني أن يكون الهدى أو الاضحية مندورا قال الاصحاب كل هدى واجب ابتداء من غير التزام كدم التمتع والقران وجبرانات الحج لا يجوز الاكل منه بلا خلاف فلو أكل منه غرم ولا يجب اراقة الدم ثانيا وفي تغريمه أوجه أصحها وهو نصه في القديم بغرم قيمة اللحم كما لو ألقه غيره والثاني يلزمه مثل ذلك اللحم فيصدق به والثالث يلزمه من حيوان مثله ويشارك في ذبحه ثم قال واما الملتزم بالنذر من الهدايا والضحايا فان عينه بالنذر غمافي ذمته من دم حلق أو تطيب ولباس وغير ذلك لم يجز الاكل منه وان نذر نذر مجازاة كتعليقه التزام الهدى أو الاضحية شفاء المريض ونحوه لم يجز الاكل منه أيضا كجزاء الصيد ومقتضى كلام الاصحاب انه لا فرق بين كون الملتزم معينا أو مرسلا في الذمة ثم يذبح عنه فان أطلق الالتزام فلم يعلقه بشئ وقلنا بالمذهب انه يصح



نذره ويلزمه الوفاء نظر فان كان الملتزم معينا بأن قال الله على أن أضحي بهذه أو أهدي هذه ففي جواز الاكل منها قولان ووجهه أو ثلاثة أوجه أصحها لا يجوز الاكل من الهدى ولا الضحية والثاني يجوز والثالث يجوز من الاضحية دون الهدى وأدلة الثلاثة مذكورة في الكتاب ومن هذا القبيل ما اذا قال جعلت هذه الشاة ضحية من غير تقدم نذر أما إذا التزم في الذمة ثم عين شاة عما عليه فان لم يجز الاكل من المعينة ابتداء فهذا أولى والا فتقولان أو وجهان الاصح لا يجوز قال الرافعي هكذا فصل حكم الاكل من الملتزم كثير من المعتبرين وهو المذهب وأطلق جماعة في جواز الاكل وجهين ولم يفرقوا بين نذر المجازاة وغيره ولا بين الملتزم المعين والمرسل بالمنع قال أبو اسحق وهو المذهب واختار القفال والامام الجواز ثم قال وحيث منعنا الاكل في المنذورة فأكل فعلية الغرم وفيما يغرمه الا وجهه الثلاثة السابقة في الجبرانات وحيث جوزنا ففي قدر ما يأكله القولان في أضحية التطوع كذا قاله البغوي اه المقصود تنقله وقوله مذكورة في الكتاب يعني متن المذهب وقد ذكرنا هالك عقب عبارة المجموع السابقة وفي كتاب اختلاف الحديث لا مانع من أن الله تعالى عنه وهو رواية الربيع مانعه في قوله باب لحوم الضحايا بعد ذكر بعض الاحاديث الدالة على جواز الاكل من الضحايا والزود والادخار وذكره قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا وهذه الآية في البدن التي تطوع بها أصحابها لا التي وجبت عليهم قبل ان يطوعوا بها وإنما كل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من هديه أنه كان تطوعا فاما ما وجب من الهدى كله فليس لصاحبه ان يأكل منه شيئا كما لا يكون له ان يأكل من زكاته ولا من كفارته شيئا ثم قال وأحب لمن أهدي نافلة ان يطعم البائس الفقير لقول الله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير وقوله ٦٨ وأطعموا القانع والمعتز الزائر والمساكين فاذا أطعم

من هؤلاء واحدا أو أكثر فهو من المطعمين فأحب الى ما أكثر ان يطعم ثلثا ويهدي ثلثا ويدخر ثلثا ويهبط به حيث شاء والضحايا من هذه السبل والله تعالى أعلم وقوله فاما ما وجب من الهدى كله أفاد في الهدى من

ذلك رمضان قضى خمسة ثم قالت طائفة من المشايخ هذا اذا نوى أن يصوم ما عليه من رمضان اما اذا نوى صوم غدا الصيام رمضان فلا يصح الا أن يوافق رمضان ومنهم من أطلق الجواز وهو حسن اه فتح اه وفي ابن عابدين ثقلان البحر أو صام بالتحري سنين كثيرة ثم تبين انه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الاولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قيل ويجوز وقيل لا وصح في المحيط انه ان نوى صوم رمضان مبهما يجوز عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مفسرا لا يجوز اه واما عند السادة الخنابلة فيقبل في هلال رمضان وحده خبر مكلف لا يميز عدل نصلا مستورا ولو كان الخبر به عبدا أو أنثى كالرواية أو كان اخباره بدون لفظ الشهادة لخبر ابن عمر تراءى الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اني رأيت فضام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود ولا يختص نبوته بها كما فيلزم الصوم من سمع عدلا بخبر برؤية هلاله ولورده كما يجوز أن يكون لعدم علمه بحال الخبر وقد يجهل الحال كما من يعلم غيره عدله اما لورده لنفسه المعلوم له فلا يلزم الصوم من سمعه بخبر برؤية الهلال لان رده له اذا حكم بنفسه فلا يقبل خبره وثبت

الام انه يجب بالنذر بقوله هذه هدى اه أي ويعلم منه كما هو واضح بقية وجوبها بقوله جعلت هذه هديا وتقدم ذلك كله في عبارة شرح العباب التي نقلناها سابقا فلا تغفل وقوله القانع هو السائل قال في شرح الروض يقال تقع يقع فتقع عين الماضي والمضارع اذا سأل عن المضارع اذا سأل رضى بما رزقه الله تعالى وقوله والمعتز الزائر قال في التحفة قال مالك أحسن ما سمعت ان القانع السائل والمعتز الزائر والمشهور انه المتعرض للسؤال اه وقوله والضحايا من هذه السبل أي انها اذا كانت واجبة ليس لصاحبها ان يأكل منها واذا كانت نافلة أحب فيها ما ذكره وتقدم عن الام وشرحه لابن الصباغ ان الضحية يجب بقوله هذه أضحية أو جعلتها أضحية وتقدم انها يجب بالنذر أيضا والله تعالى أعلم وبسياق عبارة المجموع هذه والتي تقدمت اللتين لم يعرج فيهما على العزو ولا حد بخصوصه مع ما هو معلوم ان ما في المجموع مقدم على ما في الروضة وسياق نصوص الأئمة المتقدمة التي لم يعولوا فيها على واحد بخصوصه من كبار أئمة المذهب تعلم ان النووي ومن بعده لم يشبه عليهم حكم الواجبة بالجعل كما ادعاه الفاضل وان معتمد المذهب حرمة الاكل منها وان قول امام الحرمين وغيره بالجواز ضعيف وان دعوى الفاضل ان جواز الاكل منها هو معتمد المذهب استناد القول امام الحرمين وغيره من النصوص التي نقلها وان القول بجرمة الاكل منها وادعاء غلط فاحش وجراه على الشريعة المتطهرة قبيحة لا تجوز أصلا وبطلان قوله لم يصرح أحد من الفقهاء المتقدمين بجرمة الاكل منها يعني من الاضحية الواجبة بخوالجمل ولا داعي لمن نظر بعين الانصاف لكثرة النصوص ففي هذا القدر كفاية لمن يريد الوقوف على الخلاف في هذه المسئلة وعلى معتمد المذهب منه الذي أقر عليه النووي والرملي في نهايته وابن حجر في تحفته والجلال المحلى



وغيرهم من انه لا يجوز الا كل من الاضحية الواجبة بالنذر أو بنحو قوله هي أو هذه ضحية أو جعلها ضحية وهو لا ما يعتمدون شيئا  
 الا بعد احاطتهم باقوال الامام وأئمة المذهب وتحري رفقها واعتمادهم ما قوى مدركه منها وان خالف ما عليه الا اكثر من الاصحاب كما يعلمه  
 من مارس كلامهم وعرف سيرتهم هذا مع ما عرفته من نص الام والمختصر وكتاب اختلاف الحديث ولا عطر بعد عروس (تنبيه) مهم قال  
 الفاضل في رسالته ما نصه قال الاذرى في القوت عند قول المصنف يعني المنهاج وله الا كل من اضية التطوع واعلم ان قضية كلامه  
 انه ليس له الا كل من الواجبة مطلقة وهو الصحيح المختار والمنصوص في الام في مختصر الحج الاوسط اه أقول لقد راجعت الام فلم  
 أجدها ادعاء الام الاذرى فعجبت كل العجب من هذا الامام كيف يدعى على الام ما ليس فيها وظننت سقوط ذلك مما يبدى من  
 النسخ حتى رأيت السراج البلقيني قال وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه في باب دخول مكة ان الشافعي نص عليه أى على حرمة الا كل  
 من المنذورة في مختصر الحج ولم أجده فيه ما ذكره القاضي أبو الطيب من منع الا كل من الاضحية المنذورة اه المقصود نقله من كلام  
 الفاضل وقول الاذرى مطلقا أى سواء كانت واجبة بالنذر أو بنحو الجعل وأقول وأنا العاجز الضعيف لا حول لى ولا قوة الا بالله العلى  
 القادر اللطيف ان مختصر الحج المذكور ابتداءؤه في الام من قوله مختصر الحج المتوسط في صحيفة مائة واحد وسبعين وانتهائه الى قوله  
 مختصر الحج الصغير في صحيفة مائة وخمسة وثمانين وذكره بعد قوله طواف لم يفيض ومن أفاض وتام الكلام عليه ما نصه الهدى  
 و بعد تمام الكلام عليه قال ما نصه ما يفسد الحج و بعد تمام الكلام عليه قال الاحصار و بعد تمام الكلام عليه قال الاحصار بالمرض وغيره  
 و بعد تمام الكلام عليه قال مختصر الحج الصغير فعلمنا من ذلك ان الهدى من جملة ٦٩ مختصر الحج المتوسط لا خارج عنه كما توهم

الفاضل وانضح انضاح  
 الشمس في رابعة النهار  
 صحة قول الاذرى ما ذكر  
 وقول القاضي أبي الطيب  
 ولو أنهم الله تعالى الفاضل  
 اعطاء المراجعة حقها  
 وتدقيق النظر والتفتير  
 ما تعجب هذا التعجب  
 بل ولا أتعجب نفسه  
 في وضع هذه الرسالة  
 ووصل في حكم الا كل

بقية الاحكام اذا انتفت رؤية هلال رمضان بواحد من وقوع الطلاق والعناق المعلقين بدخول رمضان  
 وحلول الاجال للديون المؤجلة اليه وغيرها كاقضاء العدة تبع للصوم وأما بقية الشهور فلا يقبل فيها الا  
 رجلان عدلان بلفظ الشهادة كالنكاح وغيره والفرق الاحتياط للعبادة ولو صام الناس ثمانية وعشرين يوما  
 ثم رأوا هلال شوال قضوا يوما واحدا فقط نصا بعد الغلط بيومين وان صاموا بشهادة اثنين عدلين ثلاثين يوما  
 ولم يروا هلال شوال أفطر واعم الصحو والغيم لان شهادة العدلين ثبت بها الفطر ابتداء فتبعت الثبوت للصوم أولى  
 ولا يفطرون ان صاموا بشهادة واحد ثلاثين ولم يروه لحديث وان شهدا ثمان فصوموا وأفطر واو لا ان صاموا الغيم  
 ثلاثين ولم يروه فلا يفطرون لان الصوم انما كان احتياطا فمع موافقته الاصل وهو بقاء رمضان أولى ومن  
 رأى الهلال وحده لشوال ثم لم يفطر نصا لحديث الفطر يوم يفطرون والاضحى يوم يضحون رواه أبو داود  
 وابن ماجه وهو وان اعتقده من شوال قينا فلا يثبت به اليقين في نفس الامر لجواز انه خيل اليه فينبغي ان يتم في  
 رؤيته احتياطا للصوم وموافقة للجماعة والمفرد بما فازه يبنى على يقين رؤيته لا نه لا يتيقن مخالفته الجماعة وان رآه

من ولد الواجبة قال في النهاية (وولد الواجبة) المنفصل كما أشعر به التعبير بالولد ويدبح كما يفيد ذلك قولهم في باب الوقف ان الحمل قبل  
 انفصاله لا يسمى ولدا (يدبح) وجو باسواء المعينة ابتداء أم عمافي الذمة علقته به قبل النذر أم بعده لتبعيته لها فان ماتت أمه بقي  
 اضية (وله كل كلة) لانه جزمها غير مستقل بالاضحية فاشبهه اللبن ولان التصديق انما يجب بما يقع عليه اسم الاضحية اصابة  
 والولد ليس كذلك ولزم ذبحه معها تبعها كما يجوز لكل جنسين المزاكاة تبعها وكان ذبح معها ولهذا جاز للموقوف عليه كل الولد  
 الحادث ولا يكون وقفا فكذا الولد هنا وهذا ما نقله في الروضة عن ترجيح الغزالي وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وليس مبنيا  
 على القول بجواز كل من أمه خلا فالجمع متأخرين وعلم بالاولى حل جنيتها المذكي بذكاتها ولا ينافي ما نقرر عدم اجزاء الاضحية بحامل  
 وان الحمل عيب يمنع الاجزاء كما مر اذا الحامل لم تقع اضية وان تعينت بالنذر ولا يلزم من ذلك وقوعها اضية كما لو عينت به معيبة بعيب  
 آخر على انه لو قيل بوقوعه اضية وحمله على حملها بعد النذر ووضعها قبل الذبح لم يبعد (و) له (شرب فاضل لبنها) أى الواجبة ومثلها  
 بالاولى المعزولة عن ولدها وهو لا يضرة فقد ضرر الا بحتمل كماله ركوها لكن مع الحاجة كان عجز عن المشى ولم يجد غيرها بأجرة يقدر  
 عليها ولا ترقدرته على الاستعانة لما فيها من المنه والضمان ولو أركبها المحتاج من غير أجرة ضمن نقصها فان حصل النقص في يد مستعير  
 كان هو الضامن له ويحرم عليه نحو بيع اللبن ويسن له التصديق به وله جز صوف ضررها بقاؤه والا نفع به ويندب له بجلاها وقلاندها اه  
 وقوله المنفصل أى بعد النذر عش وقوله فان ماتت أمه بقي ضحية قال الدميري ونحوه في التحفة كولد المدبرة لا يرتفع تدبيره بموتها وقوله  
 بقي ضحية معناه انه يقوم مقام أمه في وجوب تفرقه وامتناع كلة منه وعبرة الشرقاوى ويجوز له كلة على المعتمد كاللبن الا ان فقدت



أُمه فيقوم مقامها ويمتنع عليه إلا كل منه اه وقال الجبل نقلا عن شيخه ومثله يعني جوازاً كل الولد في ولد الواجبة إذا كانت أمه باقية فان تلفت وجبت تفرقة اه ونحوه ع ش على م وهذا كله أعني كلام م وغيره بعمومه شامل لما إذا جاء وقت التضحية وهو لم يبلغ سن الاضحية فيذبح وجوباً في هذا الوقت ويفرق لحمه وسيأتي ما يؤيد العموم في عبارة المعنى وقوله خلافاً لما يجمع متأخرين منهم ابن حجر ع ش وقوله ولا ينافي ما تقرر رأى من قول المتن وولد الواجبة يذبح الخ المتعاضى لصحة التضحية بالحامل وقوله وان تعينت بالنذر المراد به ما يشمل الحكمي كجعلت هذه أضحية كما نبه عليه عبد الحميد اه وهو ظاهر كما يعلم من النهاية عند قول المصنف ومن نذر واحدة من النعم الخ وقوله قبل الذبح أى أو بعده وانما قيد الشارح بالوضع قبل الذبح ليناسب تعيين المصنف بالولد والحمل قبل انفصاله لا يسمى ولداً أفاده عبد الحميد وقوله ضرراً لا يحتمل عادة قال في التحفة كمنع ذنوة كمثلها فيما يظهر اه وعبارة المعنى (ولد) الاضحية (الواجبة) المعينة ابتداء من غير نذر أو به أو عن نذر في ذمته (يذبح) حتماً كأمه (وله) كل كلة قياساً على اللبن وهذا تبع فيه المحرز ونقله الرافعي عن ترجيح الغزالي وقال في زيادة الروضة انه الاصح لان التصديق انما يجب بما يقع عليه اسم الاضحية والولد لا يسمى أضحية لنقص سنه وانما الزم ذبحه تبعاً ولا يلزم ان يعطى التابع حكم المتبوع من كل وجهه وكما يجوز للموقوف عليه أكل الولد ولا يكون وقتاً كذلك هذا يجوز أكله ولا تجزى عليه أحكام الاضحية وقيل يكفي التصديق من أحدهما وقيل يجب التصديق ببعضه (و) له (شرب فاضل لبنها) عن ولدها مع الكراهة اه المقصود نقله وقوله لنقص سنه هذا بالنظر للغالب والاولى ان يقول احصالة كما مر عن النهاية اه عبد الحميد وعبارة ٧٠ الجلال المحلى الذي قال فيه قل في باب الطلاق ان الشارح لا يقاومه غيره

في نقل المذهب ولا في تحريز الخلاف ولا في نسبة الوجه الى أصحابها اه نصها (وولد) الاضحية (الواجبة) المعينة ابتداء من غير نذر أو به أو عن نذر في الذمة (يذبح) مع أمه (وله) كل كلة وقيل

عدلان ولم يشهدا عند خاتم أو شهدا فرددتهما جاحلاً بما لهما لم يجوز لهما أحدهما ولا لمن عرف عدتهما النظر عند المحذور جزم الموفق بالجواز وتبعه في الاقتناع ومن رأى الهلال وحده لمضان وردت شهادته لزمه الصوم وجميع احكام الشهر من طلاق وعتق وغيرهما كظواهر معلق به لانه يوم علمه من رمضان فله حكمة كالذي بعده وانما جعل من شعبان في حق غيره ظاهر لعدم علمهم ويلزمه امسا كهلوا فطر فيه والكفارة ان جامع فيه لانها ليست عقوبة محضة بل عبادة أو فيها شائبة كذا في شرح المنهبي وغيره وقال في المنح الشافيات اذا ثبت رؤية الهلال يلدلزم الصوم جميع الناس من رآه ومن لم يره ولو اختلفت المطالع نصاً وهذا قول الليث وبعض أصحاب الشافعي اه وان اشتهت الاشهر على من أسرا أو طمر أو على من بمقازة ونحوه كن أسلم بدار كفر وعلم وجوب صوم رمضان ولم يدر أى الشهور يسمى رمضان اجتهد وصام ما غلب على ظنه انه رمضان لا مارة لانه غاية جهده ويجزئه الصوم وان كان شا كاهل وقع صومه قبل رمضان أو بعده كن تحرى في غم وشك هل صلى قبل الوقت أو بعده ولم يتبين انه صام أو صلى قبل دخول الوقت كما لو وافق صومه رمضان أو وافق ما بعده

يجب التصديق ببعضه لانه أضحية وصححه الرويانى والاول الغزالي (و) له (شرب فاضل لبنها) من

عن ولدها وقيل لا اه المقصود نقله وقوله المعينة ابتداء أى من غير نذر كالجعل المتقدم اه قل وقوله وله أكل كلة قد علمت من النهاية انه المعتمد وقوله وله شرب فاضل لبنها هو المعتمد وان كره اه قل وانما جاز شره لانه يستخلف بخلاف الولد ولان بقاء اللبن معها يضرها وبأنه لو جمعه لتفسد اه دميرى ومغنى وفي الديميرى على المهاج بعد قوله (وولد الواجبة يذبح) ويكون واجبا اذا عينها بالنذر ابتداء أو عمافى الذمة لانه معنى يزيل الملك فاستتبع الولد كالتعق فان ماتت الام بقى الولد أضحية كولد المدبرة لا يرتفع تدبيرها بموتها وفي وجه في المعينة عمافى الذمة لانه لا يتبعها بل هو ملك للمضحى أو للمهدى لان ملك الفقراء غير مستقر فلا يستتبع قال (وله) كل كلة قياساً على اللبن هذا رأى الغزالي وقال الرويانى ولكل منهما حكم الاضحية فيصدق من كل واحد منهما بشئ وقيل يكفي التصديق من أحدهما وقيل لا بد من التصديق من الام لانها الاصل وصححه الغزالي والمصنف في شرح المهذب فرض الواجهة في أضحية التطوع وهو واضح أما الواجبة فان جوزنا الاكل منها فالوجه أيضاً والا فلا يأكل اه وقوله وقيل يكفي التصديق من أحدهما أى لانه بعضها وقوله وقيل لا بد من التصديق الخ قال العراقي في شرح البهجة ويشترك الثانى والثالث في جواز أكل جميع الولد انتهى وقوله والا فلا يأكل كل تقدم أن المعتمد جوازاً كل الولد مطلقاً وفي حاشية الشهاب م على شرح الروض فرض فيه معنى المجموع هذا الخلاف في أضحية التطوع وقال ان المختار ما صححه الرويانى ثم قال والواجبة ان جوزنا الاكل منها جاء الخلاف أيضاً والام يأكل من الولد وحكمه حكمها اه المقصود نقله ونقل الديميرى والشهاب عبارة المجموع المستوفية للكلام على ولد الاضحية الواجبة والمتطوع بها يعلم ان



المراد بالتطوع بها المندوبة وقول الدميري بالنذر أى أو بالجمل أو مراده بالنذر ولو حكما كما علم ذلك مما تقدم وقوله لا نه معنى يزيل الملك فاستتبع الولد أى لان النذر معنى يزيل الملك عن المندوب فاستتبع في إزالة الملك الولد كالعق فان الام اذا عتقت يتبعها ولدها في العتق لما ذكر وبذلك يعلم ان ولد الواجبة لا يجوز التصرف فيه بخلاف البيع لانه تعلق به حق لازم لا ينفك عنه وهو وجوب ذبحه مع أمه وان كان يجوز كنه كما تقدم ان اللبن يجوز شربه ويمتنع عليه بيعه وقوله وفي وجهه في المعينة عما في الذمة الخ عبارة الروضة كما نقلها الفاضل اذا ولدت الاضحية والهدى التطوع بهما فهو ملكه كالام ولو ولدت المعينة بالنذر ابتداء تبعها الولد وان مات الام بقي الولد ضحية ولو عينا عما في الذمة فالصحيح ان حكم ولدها كولد المعينة بالنذر ابتداء وفي وجهه لا يتبعها بل هو ملك للمضحي أو للمهدي لان ملك الفقراء غير مستقر في هذه فانها لو عادت عادت الى ملكه وفي وجهه يتبعها مادامت حية فان مات لم يبق حكم الاضحية في الولد والاصح بقاؤه اذ المقصود نقله وقوله فهو ملكه كالام وكذا قال في المجموع وقال فيتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره كالام وقوله ولو ولدت المعينة ابتداء الخ عبارة نحوها في المجموع وقوله بالنذر ومثلها المعينة بالجعل كما يعلم مما تقدم ويأتى عن ابن الرفعة وقوله تبعها الولد قال في المجموع بلا خلاف سواء كانت حاملا عند النذر أو حدث الحمل بعده اه وقوله بلا خلاف كانه جرى على الطريقة القاطعة بالتبعية والله تعالى أعلم وأما الطريقة الاخرى فهي حاكية لوجهين في التبعية وبهذا تعلم رد انتقاد الفاضل على النووي في قوله بلا خلاف بان هناك خلافا اه على ان النووي رضى الله تعالى عنه أعلم بنصوص المذهب من غيره فلا يتقيد بكلام غيره وان كثر كما يفيد كلام حبر في باب القضاء من الفتاوى ثم قال في المجموع واذا ذبح الام والولد في أضحية التطوع يعنى اذا لم يتصرف فيهما الى ان جاء ٧١ وقت التضحية وذبحهما ففي تفرقة لهما

ثلاثة أوجه أحدها الكل واحدة حكم ضحية مستقلة فيتصدق من كل واحد بشئ لانهما ضحيتان والثاني يكفى التصديق من أحدهما لانه بعضها والثالث لا بد في التصديق من الام لانها الاصل وهذا هو الاصح عند الغزالي وصحح الروايات الاول وهو المختار

من الشهور لانه أدى فرضه بالاجتهاد في محله لان وافق صومه رمضان القابل فلا يحزى ولا يحزى الصوم عن واحد من الرمضانين لا اعتبارية التعيين وان صام شوالا أو ذا الحجة فانه يقضى ما وافق عيدا أو أيام تشريق لانه لا يصح صومه عن رمضان أفاده في شرح المنهجي (خاتمة) سئل مر هل التمر في كل شهر هو الموجود في الاشهر الاخر ام لا فأجاب بأن في كل شهر قرصا جديدا ان قيل ما الحكمة في كون قرص الشمس لا يزيد ولا ينقص وقرص القمر يزيد وينقص أجيب بأن الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة والتمر لم يؤذن له في السجود الا ليلة أربعة عشر ثم بعد ذلك ينقص ويدق الى آخر الشهر اه أجهورى على المنهج ويسن عند رؤية الهلال أن يقول الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله أكبر لا حول ولا قوة الا بالله اللهم انى أسألك خير هذا الشهر وأعوذ بك من شره وشر القدر وشر المحشر وان يقول مرتين هلال خير ورشد وثلاثا آمنت بالذى خلقك ثم الحمد لله الذى ذهب شهر كذا وجاء بشهر كذا لا يتابع في ذلك كله ويسن أن يقرأ بعد ذلك تبارك لا ترقيه ولانها المنجية الواقية قال

ويشترك الوجهان الاخيران في جواز كل جميع الولد اما اذا ذبحها فوجد في بطنها جنينا فقال الرافعي يحتمل ان يطرد فيه الخلاف ويحتمل القطع بانه بعضها هذا كلام الرافعي والمختار انه مبنى على القولين المعروفين ان الحمل هل يعلم ويقال بقسط من الثمن أولا ان قلنا لا فهو بعض كبدها والا فالظاهر طرد الخلاف ويحتمل القطع بانه بعض والاصح على الجملة انه يجوز كل جميعه هنا اه وقوله فالظاهر في بعض النسخ فالظاهر وقوله وصحح الروايات الاول لعله اطلع على نص في أضحية التطوع ولو في غير مظانه كما يقع من أئمة المذهب في بعض الاحيان انهم يذكرون حكم مسئلة في غير مظانه ومن لم يعرف ذلك يبادر بالاعتراض على الناقل وتخطئته فلا يردان بعضهم نقل كلام الروايات في الواجبة فلتتبع كتب الروايات كلها فان النووي ثقة في النقل خصوصاً وان نقل الوجه اضاف في الواجبة كما تقدم نقله لك عن الشهاب الرملي وكذا يقال في قوله وهذا هو الاصح عند الغزالي والله تعالى أعلم وقوله وهو المختار تقدم ان مر وحجراً لا له كل كنه وان انفصل قبل ذبحها فالغاية لارد على قوله وهو المختار وقوله ولو ولدت المعينة بالنذر ابتداء الخ في شرح الوسيط لابن الرفعة كما نقله الفاضل قد تقدم ان التعيين يفرض على أنواع النوع الاول قوله جعلتها أضحية ولا نزاع في ان ولدها يتبعها لانه معنى يزيل الملك فاستتبع الولد فان قلت قد تقدم وجهان ان ملك المعينة لا يزيل عنها الا بالذبح والتفرقة فعلى هذا لا ينبغي ان يتعدى الحكم الى الولد بل يكون للمضحي لانه حدث على ما ذكره قلت نحن وان قلنا لا يزيل الا بذلك لكنه تعالى به حق لازم لا ينفك عنه الى الزوال كالا ستيلاد وولد المستولدة يتبع أمه وان حدث على ملك السيد فكذلك هذا الخ اه المقصود نقله وتكلم على المعينة ابتداء بالنذر والمعينة عما في الذمة فانظره ان شئت وقد وقع في هذا البحث خبط كبير من الفاضل ولا حاجة لنا بعد هذا التحري الى ايراد كلامه وكثرة القيل والقال فتحصل ان الاكل من الاضحية



الواجبة بنذر المجازاة أو بالجعل المعلق بشفاء لا يجوز جزاء على ما تقدم وان الاكل من الواجبة بغيرهما من النذر المطلق وما لحق به من نحو قوله جعلت هذه أضحية فيه خلاف ثابت في أصل المذهب وان الاصح والمعمد منه عدم الجواز وقد تقدم تعليله عن شرح الروض وعلمه الديمري أيضا بأنه يشبه دم الجوارح في الحج وعلمه في شرح بافضل بأنه أخرج ذلك عن الواجب عليه فليس له صرف شيء منها الى نفسه وبهذا تعلم بطلان قول الفاضل في رسالته جرى أصحاب المتون على ذلك خلاف في جواز الاكل من المعينة بالنذر ولم يتعرضوا لخلاف في المعينة باللفظ من غير نذر فيحتمل سكوتهم عليها اما لا يطبقهم على حل الاكل منها لكونه متفقا عليه بين الفقهاء أو لكون القول بجرمة الاكل منها واجبا وهو المتعين واما اطلاقهم على حرمة الاكل منها لعدم خلاف فيه وهو بعيد جدا الى ان قال فلا يصح حمل كلام المتون عليه وتعين الاحتمال الاول باحدى علتيه والثانية هي المتعينة وذكري موضع آخر ان النووي اشتبه عليه الامر فجعل المعينة بالجعل من افراد المندورة انتهى بحر وفه وفي آخر ان المتأخرين وقعوا في هذا الاشتباه وقالوا بجرمة الاكل من المعينة بالجعل ومنهم شيخ الاسلام وحجر ومرر بل يمكن أن أقول ان جميع الكتب التي رأيتها بعد كتب الشيخين الا المطلب العالي جرت على هذا الاشتباه وشحن رسالته بأدلة لا تجديده تعال عند التأمل النقاد قد تكون حجة عليه وقال في موضع آخر لو ان الفقهاء اعتمدوا حرمة الاكل من المعينة بالجعل لشحت معتبرات الكتب بالدلالة على ترجيح حرمة الاكل منها على حله كما ذكرنا ذلك في المندورة اه وقد علمت مما قلناه ذلك ان النووي وغيره ذكروا صريح اقسام الاضحية الثلاثة المسنونة والمندورة والواجبة بالجعل فمن أين يدخل عليهم الاشتباه حينئذ وقد علمت ما تقدم ايضا ان ٧٢ معتبرات الكتب ذكرت الدليل وعدم ذكر بعضهم له لا يقدح في الترجيح

وكم من أحكام تذكروا ولم يتعرض لدلتها وتحصل أيضا ان ولد الاضحية الواجبة المعينة ابتداء من غير نذر كأن قال جعلت هذه أضحية أو هي أضحية أو بالنذر أو عن نذر في ذمته يذبح وجوبا وفي

السبكي وكان ذلك لانها ثلاثون آية بعدد أيام الشهر وينبغي ان المراد برؤيته العلم به فيشمل الاعمى اذا أخبر به والبصير الذي لم يره لمانع اه من النهاية وغيره اوفي الجمل على المنهج ووجدت بخط شيخنا الاشبولي بهامش مرر ومحل ذلك ان رآه في الليلة الاولى أو الثانية أو الثالثة لا نه لا يسمى هلال حقيقة الا حينئذ والا فلا يسن أن يقول ذلك اه وسمى هلالا لان الناس يرفعون أصواتهم ويهللون عند رؤيته وبعد ثلاث ليال يسمى قمرا لان ضوءه يقر الارض أي يغلب عليها قال في العباب ويقول عند رؤية القمر أعوذ بالله من شر هذا الغاسق وسمى غاسقا لانه يكشف فيسقى أي يظلم ويستحب اذا دخل رمضان أن يكثر من الصدقة وزادة التوسعة على العيال والاحسان الى ذوي الارحام والجيران وأن يظفر الصائم وأكله معهم أفضل لمافيهم من مجايرتهم ومن يديرهم فان عجز اعطاهم ولو تمر أو شربة ماء خير الصالحين انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل قال في الاتحاف والجود هو سعة العطاء وكثرته ولما جبل تعالى نبيه على أكمل الاخلاق وأجلها وأبلغها وأعظمها وأفضلها كان أجود الناس كلهم ولم يكن جوده

صلى

أكله خلاف ثابت في أصل المذهب والمعمد منه جواز أكله كله لما علمته من الدليل وقوله جرى أصحاب المتون الخ ان أراد جميعهم فهو باطل قطعا لانه ان اطلع لم يطلع الا على بعض كقطرة من بحر والباقي لم يبق له أثر وان أراد بعضهم فهو مع قلته جدا وتسليم انهم لم يردوا النذر ولو حكما لا يصح له ما رتب عليه من التردد وأخطأ خطأ كبيرا في قوله وهو المتعين وقوله وتعين الاحتمال الاول الخ وتقدم في المقدمة ويأتي في الخاتمة ان شاء الله تعالى ما يبرهن لك أيضا على هذا الخطأ والله تعالى أعلم ﴿نبيه﴾ من غرائب العجائب وعجائب الغرائب استدلال الفاضل على جواز الاكل من الواجبة بالجعل وان دعوى المتأخرين حرمة الاكل منها زعم باطل بما ذكره بقوله السابع عشر يعني من الدلة التي زعم أنها تفيد جواز الاكل من الواجبة بالجعل من المعلوم المقرر عندنا ان الضحية بالنسبة اليه صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة قال الامام البيضاوي في شرحه التذكرة على التبصرة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ثلاث فرضت علي ولم تفرض عليكم الاضحية والسواك وصلاة الليل اه وقد اتفقت الرواة على انه صلى الله تعالى عليه وسلم أكل من ضحاياه ثم قال ويؤيده قصة البدن التي نحر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعضها وأناب عليا كرم الله تعالى وجهه فنحر باقها وقد أخذ صلى الله تعالى عليه وسلم من كل بذنة جزأ ثم أمر بها فطبخت فأكل من لحمها وحسام من مرقها مع كثرتها حتى يكون أكل من جميعها ولم يقل أحد انه أكل من لحمها وشرب من مرقها الا بذنة واحدة اذ كانت هي الواجبة بل الخبر عام وكذلك غيره من الاخبار لم يأت في شيء منها انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأكل من أضحيته الواجبة بل كل الروايات مطبقة على انه أكل من ضحيته واللفظ متى كان عاما لا يمكن تخصيصه الا بمخصص ولم يدع احد دور وذلك المخصص اه المقصود نقله وأقول أولا ان قوله لم يأت في شيء



منها الخ وقوله بل كل الروايات مطابقة الخ زعم يحتاج لبرهان وأنى له بذلك وهو كما هو معلوم بدهاة ليس من أهل الحديث الذين أحاطوا بالسنّة أو معظمها أو عشر معشارها حتى يجزم بما ادعاه وفي شرح المنتهى من كتب الخناينة للهوتى (وسن أن يا كل منها) أى الاضحية (ويهدى ويتصدق اثلاثاً) ثم قال ولا يجب الا كل منها لأنه عليه الصلاة والسلام نحر خمس بدات وقال من شاء فليقطع ولم يأكل منها شيئاً اه وفي كشف القناع من كتبهم (والسنّة أكل ثلثها واهداً ثلثها ولولغنى ولا يجبان) أى الا كل والاهداً لأن النبي صلى الله عليه وسلم نحر خمس بدات وقال من شاء فليقطع ولم يأكل من شيء اه ذكره في فصل والاضحية مشروعة وأقول ثانياً إن قصة البدن انما وردت في هدى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان مسنوناً ولم يكن الهدى واجباً في حقه مندوباً في حقنا كالاضحية ولو كان كذلك انصوا عليه كما فعلوا كذلك في الاضحية وعبارة الروض وشرحه لشيخ الاسلام (باب الهدى يستحب لمن قصد مكة لنسك ان يهدى) اليها (شيأ من النعم) ففي الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة اه ونحوه في المغنى وفي شرح المنتهى (وسن أكله وتفرقة) أى المهدى (من هدى تطوع) ثم قال والمستحب أكل اليسير لحديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فاكلنا منها وحسيناً من مرقها اه وفي مختصر المزني في باب الهدى قال الشافعي والهدى من الابل والبقرة والغنم ثم قال المزني وما كان منها تطوعاً أكل منها قوله جل وعز فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأكل النبي صلى الله عليه وسلم من لحم هديه وأطعم وكان هديه تطوعاً اه وفي البخارى في باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً عن علي رضي الله تعالى عنه قال بعثني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقممت على البدن فأمرني عليه الصلاة والسلام ٧٣ فقسمت لحومها ثم أمرني فقسمت جلاها وجلودها وفي رواية

صلى الله تعالى عليه وسلم خاصاً بنوع من أنواع الجود بل لم يزل منذ نشأ محبوباً لا على بذل أنواع الجود من العلم والمال وغيرهما حتى بذل نفسه لله تعالى في اظهار دينه وهداية عباده وإيصال ما أمكنه من غايات النفع اليهم من وعظ جاهلهم وقضاء حوائجهم وتحمل كلهم واثقالهم وما ظهرت فيه تلك النبوة العظمى والرسالة الكبرى تزايد جوده وسائر أخلاقه الى ما لا غاية له من الكمال ثم حكمة مضاعفة جوده صلى الله تعالى عليه وسلم في رمضان على غيره من الشهور هو ان جود به عز وجل يتضاعف فيه الى ما لا غاية له فتخلق بذلك على كريم عادته في تخلقه بأخلاق ربه حتى قبل بعثته ومر حديث من فطر صائماً فله مثل أجره رواه الشافعي وأحمد والترمذي وابن ماجه زاد الطبراني وما عمل الصائم من أعمال البر الا كان لصاحب الطعام مدام قوة الطعام فيه فانظر الى سعة هذا الفضل في عشاء الصائم حيث يكتب لمطعمهم مثل جميع أعمالهم مادامت قوة الطعام فيهم اه وقال في شرح العباب ولو كان الصائم قد أعطى ما أبطل ثوابه مما رآه أهل يحصل لغيره مثل أجره لو سلم صومه فيه نظر واللائي بسعة الفضل المحصول اذ لا تقصير منه اه وذكر في التحفة ان الحسنات تضاعف فيه وقال في الاتحاف واخرج الطبراني وابن عدى عن أم هانئ وابن عدى وابن صرصرى في أماليه عن أبي هريرة أن أمي لن تحزى ما أقاموا صيام شهر رمضان قيل يا رسول الله وما خزيهم في اضاءة شهر رمضان قال أتاهم المحارم فيه

أخرى قال عن علي رضي الله تعالى عنه قال أمرني النبي صلى الله عليه وسلم ان أقوم على البدن ولا أعطي علمها شيئاً في جزارتها وقال بعده في باب يتصدق بجلود الهدى حد ثمان مئتين حد ثنا يحيى عن ابن جريح قال أخبرني الحسن بن مسلم وعبد الكريم الجزري ان مجاهداً أخبرهما ان عبد الرحمن

(١٠ — منحه) ابن أبي ليلى أخبره ان علياً رضي الله تعالى عنه أخبره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمره ان يقوم على بدنه وان يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ولا يعطى في جزارتها شيئاً اه وقوله في الرواية الاولى فقمت على البدن قال القسطلاني التي أرصدها للهدى وأتولى أمرها في ذبحها وتفرقتها وكانت مائة وقوله جلاها جمع جل قال في المصباح وجل الدابة كثوب الانسان يلبسه بقيه البرد اه وقوله في الرواية الثانية ان أقوم على البدن قال القسطلاني وكانت مائة وفي حديث جابر الطويل عند مسلم انه صلى الله تعالى عليه وسلم نحر منها اثلاثاً وستين بدنة ثم أعطى علياً فنحر ما غبر اه وقوله في جزارتها أى أجره جزارتها وقوله في رواية مسدد وان يقسم بدنه كلها لحومها قال القسطلاني الا ما أمر به من كل بدنة ببضعة فطبخت كما في حديث مسلم الطويل عن جابر وفي الهدى من المذهب واذا ذبح الهدى أو الاضحية نظر فان كان تطوعاً فالمستحب ان يأكل منه لسارونى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثاً وستين بدنة ثم أعطى علياً فنحر ما غبر واشركه في هديه وأمر من كل بدنة ببضعة فجعلها في قدر فطبخت فأكل من لحمها وشرب من مرقها الخ اه وقوله ما غبر أى ما بقى قاله النووي في المجموع وقوله وأشركه في هديه أى في ثوابه قاله في المجموع أيضاً اه هذا ما تيسر لي الا أن إرادته بفضل الله تعالى وقل جاء الحق وزهق الباطل واسأل الله تعالى بمجاهديه المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتقنى وأحباني والمسلمين بالعباءة أئمة الدين المتقدمين منهم والمتأخرين وأن يرزقنا حسن الادب معهم وأن يجزئهم عنا أحسن الجزاء آمين (خاتمة) اذا تأملت ما سبق لك من الاحكام ونصوص أئمة المذهب الجهابذة الاعلام وعرفت ما سردناه عليك في المقدمة واتقنته بعين بصيرتك وترك حظك وراء ظهرك فأقول انه قد دعاني الى جمع هذه الرسالة القليلة المبني الغزيرة القوائد والمعنى ان بعض اخواني الذين أخذوا عن بعض مشايخي بعد انقضاء



مجاورني بالازهر ألف رسالة سماها القول الواضح في ان الاكل من الاضحية المعينة بالجعل منه سنة ومنه مباح وقال في اولها اني رأيت من الحوادث الكثيرة الوقوع ان الشخص عند قرب عيد الاضحية يشتري الشاة مثلاً بنية الاضحية فاذا سأله سائل عنها يقول هذه عن ضحيتي وهذه عن ضحية ولدي أو أخي فلان وهكذا وقد نص متأخر والشافعية على ان الضحية متى تعينت بقوله هذه ضحيتي أو جعلتها أضحية تكون واجبة وبحرم الاكل منها ويكون حكمها حكم المذورة فلنقل هذي ضحيتي عندهم كلفظ الله على ان أضحي فتلك الالفاظ وان اختلفت من جهة مبناها فهي متحدة عندهم من جهة معناها الى ان قال وكثيرا ما حدثتني قسي بغرابة هذا الحكم ومخالفته لتواعد الشرع خصوصا ولم أجد في دليله نقلا الى ان قال فلما رأيت الناس أجمعين على تحريم الاكل من هذه الضحية بجمعين تقليد المساجد في كتب المتأخرين لكون نظرهم علمهم مقصورا وكون تصانيف المتقدمين قد أصبحت علمهم أمر احتظروا وفي هذا الحرج في ذين الله السمح السهل ما لا يخفى على من آتاه الله تعالى حظا من العلم والعقل دعاني ذلك بحكم الضرورة الى مراجعة كتب المتقدمين المعتبرة المشهورة فبينت منها ان المتأخرين اشتبه عليهم الأمر اذ لم يصرح أحد من الفقهاء المتقدمين بحرم الاكل منها بل صرح غير واحد منهم بجوازها كما سيأتي عليك الخ ما قال وقد تقدم لك في أوائل هذه الرسالة ما في قوله فتلك الالفاظ وان اختلفت من جهة مبناها الخ وقوله وقد نص متأخر والشافعية الخ تقدم ما فيه أيضا فلا تغفل وقوله اذ لم يصرح أحد من المتقدمين الخ هذا مردود قطعاً أما أولاً فقد علمت مما مر التصريح به من المتقدمين وفي مقدمتهم صاحب المذهب رضي الله تعالى عنهم وأما ثانياً فإنه لم يطالع على كتب المتقدمين كلها أو جلها بل ولا على عشر معشارها سواء كانت معتبرة مشهورة أم لا حتى يحزم بما ادعاه وأني ٧٤ له بذلك وقد قدست فلم يبق الا القليل منها جادا وغاية الأمر ان اطالع على شيء منه صرح

أصحابه فيه بما خالف المعتمد الذي حرره المتأخرون ولو فرضنا المستحيل وأنه اطالع على معظم تلك الكتب فقد علمت أن الشيوخين صرحا بانهم لا يتقيدان بكلام الاكثرين فاذا وجد فيه مخالفة لهما فلا يقوم حجة على وقوعهما في الاشتباه وكذا الحال فيما ينص عليهم روجر واذا وجدنا في كلام

من زنى فيه أو شرب خمر فيه لعنه الله تعالى ومن في السموات الى مثله من الحول فان مات قبل أن يدرك رمضان فليست له عند الله تعالى حسنة يتقرب بها النار فأتقوا الله تعالى في شهر رمضان فان الحسنات تضاعف فيه مالا تضاعف فيما سواه وكذلك السيئات وينبغي حمل مضاعفة السيئات على عظم ضعف مقابلتها دون الزيادة على كيتها لقوله تعالى فلا يحزى الا مثله او كذا يقال بمنزل ذلك في السيئات في حرم مكة وقول مجاهد وغيره بمضاعفتها فيه ان أرادوا فيه ما ذكرته كان قريبا أو زيادة كيتها الى مائة ألف في مقابلتها البيعة الواحدة كالحسنة كان بعيدا من ظواهر نصوص الكتاب والسنة اه فائدة لو سد جوع مسكين عشرة أيام هل أجره كأجر من سد جوعه عشرة ما كين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع ولي وقد حدث الله تعالى على الاحسان للمصالحين وهذا لا يتحقق في واحد ولا نه يرجي من دعاء الجمع مالا يرجي من دعاء الواحد اه ع ش نقله عبد الحميد قبيل فصل كفارة جماع رمضان ويسن أيضا كثرة العبادة والاعتكاف وتلاوة القرآن ليلا ونهارا ولو بنحو طريقت أو حماس توفر فيه التدبر لا نحو حش ومدارسته وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ عليه ولو غير مقرأه الاول وهذا يسمى أيضا بالادارة وهي ان يقرأ بعض الجماعة قطعة ثم البعض قطعة بعدها وقد كان جبريل عليه السلام يلقي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن رواه الشيخان ووردي رواية

الشيخين اضطررنا بمعنى انهم يحزمون في بعض كتبهم بشيء ومخالفة له في آخر فغاية الأمر ان لهم أقوالا في المسئلة ولنا في معرفة أخرى المعتمد منها طرق نرجع اليها منها ما تقدم في ترتيب كتبهم ومنها ما يحزم به مر فابن حجر وقد نقلناه لك وهم لا يحزمون بشيء الا بعد اطلاعهم على كلام أئمة المذهب وأحاطتهم بنصوصه واتباعهم ما قوى مدركه منها وان خالف ما عليه الا كثيرا فلا يصح حينئذ أن نرميهم بالاشتباه وقد صرح ابن حجر والرملي وغيرهما بان الترجيح يكون بقوة المدرك كذا قاله الكبردي في الفوائد المدنية وقال أيضا قال بعض الأئمة ما قوى مدركه هو المتقدم عند المحققين وان لم يقل به الا واحد اه وعلى ذكر المتقدمين والمتأخرين أقول المتقدمون في اصطلاحهم هم أصحاب الاوجه غالباً وهم من قبل الأربعمائة ويوجه هذا الاصطلاح بان بقية هذا القرن الثالث من جملة السلف المشهود لهم على لسانه صلى الله عليه وسلم بانهم خير القرون أي من بعدهم فمن قرأ بوان عصر المجتهدين خصوصاً تميز بهم على من بعدهم باسم المتقدمين أفاده السقا في الفوائد المكية نقلاً عن فتاوى ابن حجر وأما المتأخرون فهم كل من كان بعد الاربع مائة كما نبه عليه الشراقي في الجمعة وابن حجر في الفرائض من التحفة وقال وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين وكان القاضل أراد بالمتأخرين النووي فمن بعده كشيخ الاسلام ومروم وحجر والخطيب والحلي واخراهم كما يفيد كلامه الذي قدمناه في أواخر الوصل الثاني فلما اطاعت على هذه الرسالة وجدته لما قصر نظره على الكتب التي راجعها مع انها لم تبلغ ذرة من عشر معشار ما صنف في هذا المذهب الجليل اذ هو قد اندرس فلم يبق منه الا النذر القليل وترك كتب المتأخرين وراءه ظهر يامع انها كما قال بعضهم هي السراج المنير في دياجى كتب المتقدمين تاه عن وجه الصواب وأنى بالعجب العجائب وجعل الضعيف معتمدا والمعتد ضعيفاً واهياً جاداً وحكم على أئمة الدين بانهم لم يهتدوا الى وجه الصواب وأحاط بهم



الاشتباه من كل باب فلذا اشمرت بحول الله تعالى وقوته عن ساعد الجد وجمعت هذه الرسالة وبيئت فيها الصواب في هذه المسائل وهمدت لك الطريق في نقض القول الوضاح كلمة كلمة مع ما عندي من كثرة الهوم والشواغل وشدة فتور الذهن حكمة بالغة ارادها اللطيف الخبير وليت شعري كيف يدخل الاشتباه على هؤلاء الاثمة مع مرور قرون كثيرة اهلها كمن قبلهم شديدا والحرص على التفتيش والتجري والانتقاد ادهمهم ومن قبلهم عدم المجاباة في دين الله تعالى لاحد ولو بلغ في العلم ما بلغ من رتبة الخوف لله تعالى بها هذه الامعة حتى لا يدخل على هذه الشريعة المطهرة تغيير ولا تبديل كما كان في الاثمة المتقدمة وكيف يدخل الاشتباه على هؤلاء في مسئلة اشتد فيها باطرافها الخلاف قدما وحديثا وانضج وضوح الشمس في رابعة النهار وحر رأفة الترجيح فيها المعتمد من غيره بعد نظرهم لكلام أئمة المذهب وملاحظتهم قوة المدرك حتى انهم يأخذون بكلام واحد قوي مدركه ولو غير النووي والرافعي ويتركون غيره وحتى انهم يعممون قصدا بعد التجري في حكم مسئلة هو في كلام غيرهم خاص ومن لا يعرف حالهم برههم بانهم وقعوا في الاشتباه فجزاهم الله تعالى خيرا عظيما فقد بذلوا اواراحهم في نفع المسلمين وخدمة الشرع الشريف ولقد نجا هذا الذخيرة في رسالتين سمي احدهما كشف الستار عن حكم صلاة القابض على المستجير بالا حجار والثانية تخفة الرأى السيد الامام لفضلاء التقليد والمجتهد فاما الاولى فذكر فيها ان خط في مغنيهم في نهاية حجر في شرح العباب ونقله من بعدهم قالوا يؤخذ من قولهم ان المصلي اذا قبض طرف شي متنجس او موضوع على نجس لم تصح حالته انه لو أمسك المصلي بدن مستجير او ثوبه او أمسك المستجير المصلي او لم يمسكه انه يضر قال في النهاية وهو ظاهر وقال المغني وهو كذلك ولم يفهم من قولهم يؤخذ انه داخل في عموم كلامهم بل فهم انه يقاس على ما قالوه فردقوا لهم ٧٥ ذلك بما حاصله انهم قالوه لا عن نقل بل

عن قياس باطل وانه ليس أحدهم من أهل اللغة أو العرف أو الشرع يقول اذا قبض أحد على ثوب غيره أو شيء من جسده يكون حاملا للمقبوض أو نحو لاله ولم يكن هناك نص من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا نقل فقيه ثم أورد كلام امام الحرمين وغيره

أخرى في الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يعرضه عليه وذكر في الايعاب انه يؤخذ من ظاهر الروايتين انه كان مرة يدارسه ومرة يعرضه عليه ويعرضه بفتح الياء أي يلقيه عليه قال نجم الدين الغيطي في فضائل ليلة النصف من شعبان وعرضه عليه في السنة التي توفي فيها مرتين وما استقر عليه الامر في العريضة الاخيرة هو الذي وقع عليه ترتيب المصحف العثماني اه وعبارة بج على الخطيب هو المثبت في المصحف العثماني انتهى قال البليدي على خط ولا ينافي هذا يعني ما ورد في الرواية الاولى من المدارس قولهم ان الملائكة لم يعطوا فضيلة حفظ القرآن لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقرأ أولا فيعيد جبريل ما سمعه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وان جبريل كان ينظر في الواح المحفوظ حيث يقرأ على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبعضهم يقول جبريل مستثنى لاجل الوحي انتهى قال الحافظ السيوطي في تفسيره الدر المنثور اخرج ابو عبيد عن ابى المنهال سيار بن سلامة ان عمر بن الخطاب سئل عليه رجل من المهاجرين وعمر يتعبد بالليل يقرأ بفاتحة الكتاب لا يز يد عليها ويكبر ويسبح ثم يركع ويسجد فلما أصبح الرجل ذكر ذلك لعمر فقال عمر لا ملك الويل أليست تلك صلاة الملائكة قلت فيه ان الملائكة أذن لهم في قراءة الفاتحة فقط فقد ذكر ابن الصلاح ان قراءة القرآن خصيصة أو تيمم البشر دون الملائكة وانهم حر يصبون على سماعه من الانس اه وفي حاشية الشهاب الرملي على شرح الروض أول كتاب الصلاة فرفع سئل ابن الصلاح عن ابليس وجنوده

في حكم قبض المصلي على ما طهره نجس أو متصل بنجس معتقدا انه حجة له وهو عند المحقق النجاشي البصيرة المستنيرة بل عندهم له أدنى مسكة حجة عليه وأما الثانية فخالص ما ذكره فيها الرد على ما قاله العلماء ان التلقيح في التقليد بمنوع والصلاة المشتعلة عليه باطله وذكر انهم قرروا هذا الحكم على غير وجهه ولم يرجعوا الى ما كتبه الاصوليون المتكفلون ببيان هذا الحكم ثم قرر ان صلاة الملتق سليمة من البطلان عند كل المجتهدين بتقليده في كل أمر من أمورها مجتهد ابرى صحة ذلك الامر عنده وقد رددت عليه والحمد لله تعالى بكلام الاصوليين أنفسهم الدال على صحة ما قاله العلماء وان ما قاله هو غلط فاحش وأثبت ذلك في مقدمة رسالتي المسماة بالقول الجلي الوافر في طهارة المريض والمسح على السائر والقصد بذلك حفظ الشرع الشريف وتحذير المطلاع على كتاباته ان يعتمد على شيء يقوله فيها من تلقاء نفسه قبل ان يبري نصوص أئمة المذهب ليتقف على الصواب وكذا أئمة المذاهب ان كان يشك في شيء منها فان الفقه سهل لا عقل وكل هذا منه شاهد صدق على انه لم يمارس العلم حق الممارسة ولا أخذه كما ينبغي ولا على الوجه الذي ينبغي والله تعالى هو الموفق وليرجع الى ما نحن بصده فتقول ولم تكن كتب المتقدمين على من بعدهم أمرا محظورا ولكن لما فيها من التطويل وكثرة الخلاف قات الهمم وفقرت العزائم عن الاكباب على مطالعتها وشرعت العلماء لذلك في تصنيف المختصرات ونحوها بالراجح من المذهب وبيانها وصارت الهمم في هذه الاغصان التأخرات ان وجدت متوجهة اليها خصوصا وان من لم يكن فيه أهلية الترجيح وهو كما قاله الكردي الموجود في هذه الازمان لا يهتدي الى معرفة معتمد المذهب من هذه الكتب لكثرة الخلاف فيها والترجيح وناهيك بهذا القاضل فقد عرج على بعض منها فوقع فيما وقع فيه وقد اشتد الآن فتور الهمم حتى صار ما كنا نأخذه عن مشايخنا في خمس سنين يؤخذ في نحو العشر منها فإياك يا أخى أن تبادر بنشر كل ما يظهر لك من نفسك



من غير دليل قاطع ولا برهان ساطع يعترف به أهل البصيرة فانك لو فتحت هذا الباب لا عنت أهل الضلال خصوصاً في هذه الأزمان  
وجرتهم على تكميلهم في الظن على علماء الشريعة الذين لم يهملوا في خطبة المجموع ما نصه واعلم ان كتب المذهب  
فيها اختلاف شديد بين الاصحاب بحيث لا يصلح للمطالع ونوق يكون ما قاله مصنف منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب  
المشهوره فلهذا لا أترك قولاً ولا وجهاً ولا نقلاً ولو كان ضميماً أو واهياً إلا ذكرته اذا وجدته ان شاء الله تعالى مع بيان رجحان ما كان راجحاً  
وتضعيف ما كان ضميماً وتزيف ما كان زائفاً والمبالغة في تغليب قائله ولو كان من الاكابر وانما أقصد بذلك التحذير من الاغترار به  
واحرص على تتبع كتب الاصحاب من المتقدمين والمتأخرين الى زمانى من المبسوطات والمختصرات وكذلك نصوص الامام الشافعي  
صاحب المذهب رضى الله تعالى عنه فانقلها من نفس كتبه المتيسرة عندى كالام والمختصر واليوطى أو ما نقله المفتون المعتمدون من  
الاصحاب وقال في المجموع أيضاً كما نقله الكردي لا يجوز لفت على مذهب الشافعي رضى الله عنه ان يفتي بمصنف أو مصنفين أو نحوهما  
من كتب المتقدمين لكثرة الخلاف في الجزم والترجيح وقد يجزم نحو عشرة من المصنفين بالشئ وهو شاذ مخالف للمنصوص وما عليه  
الجمهور اه وقال ابن حجر وغيره من المتأخرين قد اجمع المفتون على ان الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتد بشئ منها الا بعد كمال  
البحث والتحري حتى يغلب على الظن انه راجح في مذهب الشافعي ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فان هذه الكثرة قد تنتهى  
الى واحد لا ترى ان اصحاب المقالة أو ابي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويوصلون الا على طريقته غالباً وان خالفت سائر الاصحاب  
فتعين سبركبهم وقالوا هذا كله في حكم ٧٦ لم يتعرض له الشيخان اه وقوله لا يعتد بشئ منها أى في القضاء والافتاء كما يعلم من

كلامه أوائل النسخة  
والتأوى الكبرى في  
القضاء بقية عبارته  
حتا ولا فعمل الشخص  
لنفسه بالاقوال والطرق  
والوجوه الضعيفة  
مالم يشد ضعفها جائز  
كأنى كتب التقليد  
وغيرها فتنبه فما بالك  
يا أخى بحكم تعرضه  
نم من بعدهم أئمة  
المذهب الرملى وحجر  
واضربهما أفصح لك

هل يصلون ويقرؤون القرآن ليغر العالم الزاهد من الطريق الذي يسلكها فأجاب بأن ظاهر القول ينفي قراءتهم  
القرآن وقوعاً ويلزم منه انتفاء الصلاة لأن من شرطها القاطنة وقد ورد ان الملا تكة لم يعموا فضيلة قراءة القرآن  
وهى حريصة لذلك على استماعه من الانس فان قراءة القرآن كرامة أكرم الله تعالى بها الانس غير انه بلغنا ان  
المؤمنين من الجن يقرؤنه انتهى (تنبه) المراد ما ذكرناه من كثرة الصدقة وما بعده ان ذلك أكد في رمضان  
منه في غيره والافس سبب اكثر ذلك لا يتقيد برب رمضان وعبارة فتش الجواد وسن مع التأكيذ برب رمضان وعشرة  
الاخيرة أكد كثرة صدقة وجود وزيادة توسعة على العيال والاحسان الى الاقارب والجيران للاتباع وان يفسر  
الصائمين وكثرة تلاوة للقرآن ومدارسه وكثرة عبادة واعتكاف للاتباع سيما في عشر آخره فهو أولى بذلك  
للااتباع فقهه باليلة القدر اه ويسن عقب القطران يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت و بك أمنت وعليك  
توكلت اللهم ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى يا واسع الفضل اغفرلى وهذا آخر ما  
من الله تعالى به والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قال المؤلف حفظه الله تعالى  
وكان الفراغ من تدقيقها قبيل ظهر يوم الثلاثاء ثامن عشر من ربيع الاول سنة ١٣٢١ ألف وثلثمائة  
واحدى وعشرين من هجرة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم وعظم وكرم أمين

بعد هذا يا أخى ان تعتمد حكماً بمجرد ما رأيته من هذه الكتب القليلة جداً التي لا تغلب على الظن ان هذا يعتمد المذهب وترمى هؤلاء بوقوعهم  
في الاشتباه مع اتنا جميعاً نعرف انهم اطلعوا على ما اطاعت عليه واضعافه بل أكثر بل ما اطاعت عليه في جانب ما اطاعوا عليه لا يذكروهم  
انما أخذوا منه بعد كمال التحري والتحري بما قوى مدركه واعتمده ونهوا على ضعفه بما به وقد ذكر حجر في الفتاوى من باب  
الحيض رد اعلى من ادعى على الشيخين ومن بعدهم الغلط في مسئلة ذكرها هناك ان هذا إجراء عليهم ما على جميع من بعدهم بالغلط  
وهذا لا ينبغي وانما الذى ينبغي لمن قام عنده اشكال شئ ان يقضى على نفسه بالقصور كما هو الواقع فان الفقه منه مشكل ومنه غير مشكل  
وغاية العلماء الا أن وقبله أن يفهموا نحو كلام الشيخين ويقرروا على وجهه مع اعترافهم بأن فيه مشكلات تحتاج الى تحولات حتى  
يقرب فهمها ويتضح علمها ومن ثم أعرضوا عن مغليطها والمعترضين عليها ولم يفتتوا اليهم وان جلت مراتبهم اه واياك يا أخى ان تظن  
ان ياتى الصواب في هذه المسائل التي حررتها اسناد المسألة أئمة الترجيح من باب معرفة الحق بالرجال لا والله ما هو الا من باب معرفة  
الرجال بالحق نعم الحقيق تلك الوصمة من يقرظ كتاباً من غير تحرير ما فيه ومقارنته لكلام أئمة الترجيح فان ذلك غش قبيح وضرر على  
المسلمين صريح ونسأل الله تعالى لنا ولهم الغفران وكال التوفيق وحسن الخاتمة والله تعالى الهادى الى الصواب واليه المرجع والمآب  
والحمد لله أولاً وآخراً ظاهره وباطنه والصلاة والسلام على سيد الاحباب وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بخير في منافع الصواب هذا آخر  
ما يسر الله تعالى قلله ولكن لا أعيه بشرط البراءة والعصمة للانباء والرسول الكرام على نبينا وعليهم أفضل الصلاة وأزكى السلام وكان  
الفراغ من تدقيقه بعد ظهر يوم السبت سادس ربيع الثانى سنة ١٣٢٥ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام



## (فهرست كتاب منحة العلي المتعال في بيان ما يثبت به الهلال)

صفحة	
٢	الرؤية المعتبرة هي التي لا تكون بواسطة نحو امرأة
٣	التكاليف بالمسائل الفقهية منوطة بغلبة الظن
٣	كل ما أفاد غلبة الظن يثبت به الهلال ويجب به الصوم أو الفطر
٣	خبر العدل في العبادات يجب العمل به ما لم يعتد خطؤه بموجب قام عند المخبر
٤	إذا وجب الصوم صحت النية وأجزأ عن رمضان ما لم يتبين أنه في غير رمضان
٥	يقبل خبر الصبي والفاسق والكافر بدخول وقت الصلاة إذا وقع في القلب صدقهم
٥	تنبيه يقع في كلامهم التعبير بالاعتقاد والجازم وباعتقاد الصدق وبغلبة الظن والظن
٦	الشهادة برؤية الهلال ليست محض شهادة بل فيها شواذب من الرواية
٦	وقع خلاف بين الأصحاب في وجوب الصوم إذا أخبر بالرؤية عدلاً وعدلين ولم يكن عند قاض
٦	يثبت الهلال على سبيل الخصوص بنحو سماع الطبول وضرب الدنوف أول الشهر وآخره
٧	حكم ما عمت به البلوى من تعاقب القناديل ليلة ثلاثي شعبان فتثبت النية اعتماداً عليه ثم تزال
٧	ما يفيد غلبة الظن بدخول الشهر خبر التلغراف والتلفون والنتائج
٩	لو شاعت رؤية الهلال ببلد هل يجب على ولي الأمر إرسال من يحقق له الخبر في النوم
٩	لا يثبت الهلال ولا يجب الصوم بل يحرم برؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم قاتلاً غداً من رمضان
١٠	لا تصح رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا لمن رآه على صفته وقال بعضهم ليس بشرط
١١	فصل لأبرة برؤية الأهلة قبل الغروب وبيان الخلاف في ذلك
١٣	فصل يثبت الهلال بحكم المحكم لمن رضى بحكمه فقط
١٤	يظهر أن للمحكم في ثبوت رمضان أن يحكم بعلمه كالفاضي
١٥	فصل في الكلام على عمل الحاسب بحسابه والمنجم وثبوت الشهر بذلك وفيه الكلام على قول
	الفقهاء كما أو لكن
١٧	جرت عادة أهل اليمن أن يضيفوا إلى الاسم أو اللقب باء ممدودة
١٧	إذا وقع اجتماع النيرين الشمس والقمر قبل الغروب فالليلة القابلة من الجديد عند الحاسب
١٨	قول الفقهاء يجب على الحاسب العمل بحسابه مرادهم أنه يعمل بذلك في معرفة ولد الشهر باجتماع النيرين
١٨	القاعدة أن من نقل كلام غيره وسكت عليه فقد ارتضاء وأنه يدل على اعتماده عنده
١٨	مستند وجوب العمل بالحساب في دخول الشهر هو القياس
١٨	للمنجم والحاسب العمل بحسابه في دخول وقت الصلاة بل يجب عليه والأقرب أن غيرهما يقدرا
	إذا اعتقد صدقهما
٢٠	تنبيه يذكر فيه أن قول من وجوب العمل بالحساب على الحاسب ومن صدقه سبقه إليه غيره
٢٠	قاعدة في الكلام على مشاهدة غروب الشفق الأحمر قبل الوقت الذي قدره المؤقتون



صحيحة

- ٢١ فصل في حكم ما اذا عارض الحساب أو التنجيم الشهادة بالرؤية
- ٢٢ من شرط قبول الشهادة امكان المشهود به حسا وعقلا وشرعا
- ٢٣ الحساب اذا اتفق أهله على ان مقدماه قطعية وكان المخبرون منهم لذلك عدد التواتر ودت الشهادة برؤية الهلال
- ٢٤ فرع لو بالغ شهود الرؤية عدد التواتر وبلغ الحساب الذين قطعوا بينهم عدد التواتر بغير قول الحساب لا الشهود
- ٢٤ تنبيه لو كان القاضي حاسبا أو منجما ودل حسابه على عدم امكان الرؤية وشهد الشهود بالرؤية لا يتبع عليه القضاء بنبوت الشهر
- ٢٤ أمر بريف التواتر
- ٢٤ تنبيهان في بيان جهة الاقوال للشافعية فيما اذا دل الحساب على استحالة الرؤية والثاني في حكم العمل بالحساب عند باقي الائمة
- ٢٥ فصل في الكلام على اجتهاد نحو الاسير في دخول الشهر اذا اشته به عليه
- ٢٦ فرع في بيان ان الشهر انما يثبت بالاجتهاد في حق الاسير ونحوه لامطالعنا
- ٢٧ اذا ادعى اجتهاد الاسير ونحوه الى قوات رمضان فاذن يكون القضاء
- ٢٧ اذا اجتهد الاسير ليعرف الشهر فلم يظهر له شيء هل يؤس بالعدم أولا
- ٢٧ اذا ضبط الدعواه لثبته محتمل بفتح الميم الثانية فهو مشعر بالترجيح
- ٢٨ تنبيه لو وقع صوم الاسير الذي وافق ما بد رمضان في رمضان السنة التالية
- ٣٠ بيان حكم ما اذا تجرى لشهر نذر صومه فقامه فوافق رمضان
- ٣٠ بيان حكم ما اذا أصام المخبر بالاجتهاد فافطر بالجماع في بعض الايام
- ٣٠ تنبيه يشترط في لزوم الكفارة للمجبوس الصائم بالاجتهاد يتحقق كون اليوم من رمضان
- ٣٠ الباب الثاني في نبوت رمضان وجوب الصوم بالنسبة لعموم الناس
- ٣٠ حكم نبوت الشهر عند الحنفية
- ٣٢ لو قال الحاكم أي القاضي ثبت عندي كان بمنزلة قوله حكمت ولا أثر لرجوع الشاهد بعده
- ٣٢ اذا ثبت ان أهل بلد أو البلدة القرية منه مطلقا أو الهلال ليلة ثلاثي شعبان لم يزم قضاءه على القور
- ٣٣ اذا لم يستند القاضي في نبوت رمضان الى حجة شرعية كان يوم شك وقضاؤه واجبا اذا بان من رمضان محل الخلاف في قبول شهادة الواحد اذا لم يحكم به حاكم فان حكم وجب الصوم على كافة من في حكمه
- ٣٤ لا يكفي ان يقول الشاهد في شهادته غدا من رمضان
- ٣٤ يجب عند الحنابلة الصوم اذا لم ير الهلال ليلة ثلاثي شعبان لنحو غيم
- ٣٥ تنبيه قال في التحفة ويتبعه نبوته بالمدل ولو في أثناءه
- ٣٦ الجتهاد اذا كان له قولان في مسألة وعلم المتأخر منهما كان مذهبه المتأخر
- ٣٦ بيان المراد من قول امامنا اذا صح الحديث فهو مذهبي



- ٣٧ بيان الاثر والخبر عند الفقهاء
- ٣٧ بيان الجواب عن الاحاديث التي تقتضي انه لا بد في ثبوت رمضان من شهادة اثنين
- ٣٧ لا يكلف الشاهد ذكر صفة الهلال ولا محله
- ٣٧ بيان حكم ماذا ذكر الشاهد محله وبيان الدلية الثانية بخلافه
- ٣٨ اذا اخبر عدد التواتر برؤية الهلال في الدلية القابلة في الجانب البحري ولم يمكن عادة انتقاله في ذلك المحل تبين خطأ من شهد به الدلية الماضية في الجانب البحري وحكم بطلان ما بين عليه شهادتهم وبقائه مباحث آخر تناسب ذلك
- ٣٩ فصل قال في النهاية والمعنى يعني الحكمة في ثبوته بالواحد الاحتياط الخ
- ٣٩ محل ثبوته بالعدل بالنسبة للصوم وتوابعه
- ٣٩ لزوجة المفقود اذا أخبرها عدل أو فاسق اعتقدت صدقه ان تزوج فيما بينها وبين الله تعالى
- ٤٠ حكم المنكوحه اذا انقطع دمها لعله أو لا لعله
- ٤١ مثل هلال رمضان في ثبوته بواحد غيره بالنسبة للمباداة المطلوبة فيه
- ٤٣ فرع في حكم من عاق الطلاق على رؤية الهلال نهر آه ثم انتقل الى بلد مخالف في المطلاع لم يرد فيه
- ٤٣ تنبيه قال في التحفة لا يقبل رجوع العدل عن الشهادة بعد الشروع في الصوم
- ٤٣ الكلام على رجوع الفاسق الذي اعتقد صدقه عن الاخبار بالرؤية بعد الشروع في الصوم
- ٤٥ فرع تكفي الشهادة على شهادة الشاهد انه رأى الهلال
- ٤٥ تنبيه يشترط في الواحد الذي ثبت الرؤية بقوله ان يكون عدد شهادة لارواية
- قال في التحفة ونحوه النهاية نعم يكتفي بالمستور
- ٤٥ المستور هو الذي لم يعرف له مفسق ولا خادم مرؤة
- ٤٥ فصل وكما انه يثبت هلال رمضان على العموم بما تقدم يثبت بدلم القاضي
- ٤٦ حل محل ثبوته بدلم القاضي في الصوم وتوابعه فقط أو يثبت بالنسبة لغير ذلك أيضا
- ٤٦ حل المحكم اذا قلنا بحكم بعلمه كالفقاضي
- ٤٦ قائدة قال السقا في فصل بيان اصطلاح الفقهاء في عباراتهم الى آخره
- ٤٦ فصل في الكلام على اخبار عدد التواتر برؤية هلال رمضان
- ٤٧ الاسلام معتبر في التواتر بالنسبة للشهادة لارواية
- ٤٩ المستفيض هو جزء جمع يؤمن نواظهم على الكذب ويشترط فيهم الاسلام
- ٤٩ فصل يذكر فيه الخلاف في وجوب الصوم على أهل بلد لم ير فيها الهلال ورؤى في غيرها
- وانه يجزئ ستة أوجه
- ٤٩ اذا أوجبت الصوم على من لم ير الهلال فلا بد من طريق يعلم به ثبوت الرؤية في الجهة التي رؤى فيها
- ٥١ حكم الصوم والحج والاضحية مع اختلاف المطالع عند الحنفية
- ٥٢ قال السنوي ان حديث كريب استند اليه كل طائفة من ارباب الوجوه في اختلاف المطالع



- ٥٣ تنبيه في ان المخالف اذا اثبت الهلال لازم كل من كان في حكمه دون غيرهم العمل بمقتضى اثنائه وان محل ذلك اذا صدر الحكم من متأهل أو غيرته نصبه الامام عالما بحاله
- ٥٤ اذا ولي قاضى القضاة في النواصى من ليس بأهل لا ينفذ الا اذا كان القاضى المذكور له شوكة
- ٥٤ يلزم الامساك من أكل يوم ثلاثي شعبان ثم ثبت انه من رمضان
- ٥٤ ضابط كل من جاز له الافطار مع علمه بحقيقة اليوم لا يلزمه الامساك النخ
- ٥٥ تذييل في الكلام على يوم الشك
- ٥٥ فرع في الكلام على حكم صوم يوم عرفة اذا تحدث الناس برؤية الهلال ولم يثبت
- ٥٦ تذييل في الكلام على قولهم دره الفاسد مقدم على جلب المصالح
- ٥٦ فصل في الكلام على حكم من سافر من بلد روى فيها الهلال الى بلد لم ير فيها وما يتبع ذلك
- ٥٨ اذا وجب الصوم ولم يثبت عند القاضى وجب اخفاؤه على غير الحاسب والمنجم ومن صدقهما
- ٥٨ تنبيه يذكر فيه انه لو أدرك أول يوم من صوم المنتقل عنهم وأخل به فالوجه وجوب قضائه
- ٥٩ فرع يذكر فيه حكم من رأى الهلال ببلد وأصبح صائما لجامع وبعد انقضاء اليوم انتقل لبلد مختلف المطلع وما يتبع ذلك
- ٥٩ تنبيه يذكر فيه ان غير الصوم كالصوم بالنسبة لمن سافر الى محل يخالف لمحل في المطلع
- ٦٠ فصل يذكر فيه حكم من سافر من بلد لم ير فيها الهلال الى بلد روى فيها والمطلع مختلف وما يتبع ذلك
- ٦٠ فوائد مهمة منها أول يوم العيد ليس هو أول شوال مطلقا وما يتبع ذلك من التفائس ومنها انه قد ينقص شوال وذوالحجة وقد تنقص أربعة أشهر متوالية لاختصة ومنها انه لا اعتبار بكبر الهلال أو صغره وإنما هو من ليلته
- ٦٣ تنبيه يذكر فيه ما يثبت به الهلال عن الاثمة الثلاثة
- ٧١ خاتمة فيها تفائس مهمة منها ان لكل شهر قرا جديد وحكمة زيادة قرص القمر دون الشمس وما يقال عند رؤية الهلال وما يستحب فعله اذا دخل رمضان ولو سد جوعة مسكين عشرة أيام هل أجره كاجر من سد جوعة عشرة مساكين وانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مرة يدارس جبريل القرآن ومرة يعرضه عليه أو يلقيه عليه ما استقر عليه الامر في المرة الآخرة وغير ذلك

(تمت)



صفحة	
٣	مقدمة فيها الكلام على الامامين الرافي والنووي وانهما الممول على كلامهما في القضاء والافتاء دون من تقدمهما من الاصحاب وبيان السبب في ذلك وفيها الكلام على الامامين الشمس الرملي والشهاب ابن حجر وانهما الممول على كلامهما فيما ذكر بعد النووي والرافعي وبيان المقدم في ذلك ايضا من كتب النووي وابن حجر والرملي وبيان من يقضي ويفتي بكلام هؤلاء الائمة من باقى ائمة المذهب قائدة قولهم وعليه العمل صفة ترجيح أو ان الشروع في المقصود التوضيحية لا تصح الا من ابل الخ
١٩	وهي سنة مؤكدة في حقنا
٢٠	هي واجبة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم
٢٠	الواجب عليه واحدة
٢٠	أكله صلى الله تعالى عليه وسلم من أضحيته محمول على المندوب منها
٢٠	لا تجب علينا الا بالالتزام بالنذر وما ألحق به
٢٣	فما يع في السنة العوام من قولهم بعد الشراء هذه أضحية تصير به أضحية واجبة
٢٥	قول المضحي هي أضحية أو هذه أضحية أو المهدى كذلك كلها صيغ موضوعة شرعا لانشاء الايجاب كما يعلم من كلام الأئم والمذهب
٢٥	رأيت التصريح بأنها صيغ كذلك في كتب الخنا بلة
٢٦	هذه الصيغ وان كانت صريحة لكنها تقبل الصرف بالنية كصرائح الطلاق
٢٧	في الانوار من كتاب الطلاق قواعد الاولى قال اقاضي حسين في ضبط ما يقبل ويدين فيه
٣٠	تنبيه نصوا على انه يجب عينا على المكلف تعلم أحكام ما يتعاطاه
٣١	كل ما عذروا يعني العوام بجهله خلفائه على غالبهم لا يؤخذون به
٣٢	تحرير المقام في قول العوام هذه أضحية وايراد كلام التحفة والنهاية وشرح الباب وايضاح الحكم في ذلك مفصلا
٤٣	تنبيه آخر قد علم من كلام النهاية وغيرها ان الفقهاء اعتدوا بالقرآن هنا وفي الطلاق وصل وان نذر في ذمته أضحية
٤٥	تنبيه نذر الاضحية من جملة النذور التي ذكروا أقسامها وأحكامها في كتاب النذر
٤٥	ذكر أقسام النذر
٤٧	في المغنى لو قال جعلت هذه الشاة أضحية تصير واجبة قطعاً ان علق بشفاء مريض
٤٧	تنبيه المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها
٤٩	تنبيه قول المغنى مع انه ليس بنذر كذا قاله الازرعي الخ
٤٩	عبارة المجموع في شرح قول المذهب الاضحية سنة الخ



- ٥١ عبارة الروض وشرحه ونجى بالنذر وكذا بقوله جملة هذه أضحية
- ٥٢ الدليل القاطع أيضا على أن نحو جملة هذه أضحية ليس نذرا الخ
- ٥٩ تنبيه لا بد في إيجاب الضحية من التناظر بالنذر ونحو جملة هذه أضحية
- ٦٢ تنبيه لا يشترط في المعينة ابتداء بالنذر عند الذبحية
- ٦٣ وصل في حكم الاكل من الاضحية الواجبة بالنذر وما لحق به والمسئونة
- ٦٥ كون التصديق بالكل أفضل في أضحية التعلوع محله فيمن لا عيال له ولا أطفال
- ٦٥ الاصح وجوب التصديق ببعضها وكذا الهدى المسنون
- ٦٦ عبارة المجموع قال الشافعي والاصحاب التضحية سنة وفيها بيان الخلاف في جواز الاكل من المنذورة والواجبة بنحو الجمل وبيان الاصح منه
- ٦٧ وفي الهدى من مختصر الطبع المتوسط من الام مانعه والهدى هديان الخ
- ٦٧ عبارة مختصر المزني في باب الهدى ثم شرح عبارة الام ثم نقل عبارة امامنا في كتابه اختلاف الحديث
- ٦٩ تنبيه مهم فيه تصحيح قول الاذرعى ان الاكل من الواجبة لا يجوز وانه منصوص في الام
- ٦٩ وصل في حكم الاكل من ولد الواجبة والخلاف فيه وفي ولد المسئونة
- ٧٢ تنبيه من غرائب المعانيب وعجائب الغرائب استدلال الفاضل على جواز الاكل من الواجبة بالجمل الخ
- ٧٣ عبارة شرح المنتهى من كتب الحنابلة وكشاف القناع من كتبهم أيضا ومختصر المزني في الهدى
- ٧٣ خاتمة فيها بيان الداعي لتأليف هذه الرسالة والبراهين القاطعة على ان ما في الرسالة الموسومة بالقول الواضح مردود باطل قطعا قطعا وفيها أيضا بيان المتقدمين والمتأخرين من الشافعية منهم وغير ذلك من التفاسير التي لا يستغنى شافعي عن الوقوف عليها

﴿ تمت ﴾

ABOBACKER SAQAFI KAMILI  
Koodathappada House  
Agathi Island - 682 553  
Lakshadweep



﴿ هذا هو الخطأ الواقع في منحة العلي المتعال ﴾

صحيفة	سطر	خطأ	صواب	صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٣	٣٥	لحاسب	الحاسب	٥٤	٢٣	جده	جده
٥	١٧	بلا ترجع	بلا ترجع	٥٨	١٥	وعليه	وعلى هذا
	٣١	تتمة	نقله	٥٩	٩	قوله يحتمل	وقوله يحتمل
٧	١٢	وجده	وجد		٤	تنبيه قول	تنبيه نان قول
	١٩	هي نه	هي انه	٥٩	٢٣	سفينة	سفينة
١٣	٩	غشية	عشية	٥٩	٢٧	احدى	أحدا
١٥	٢٧	قال بيان	قال المأزى	٦٠	٥	فيه	فيها
١٦	٢٤	اعتمده	اعتمده	٦٠	١٦	حقيقته	حقيقة
١٧	٢٩	بالذا	بما اذا	٦٠	٢٤	تسم	تسا
١٨	٦	العبرة	قالعبرة	٦١	٢	الحلال الماضية	الحلال الماضية
١٩	٧	حيث	حيث	٦١	٣	ان العيد	ان يوم
٢٣	٣١	أجر	أجرا	٦١	٩	وغيرها وقوله	وغيرها وقوله
٢٣	٢٩	السير	السير	٦١	١٢	عن عدم	من عدم
٢٤	٢٥	استحالة	استحالة	٦١	٢١	العائش وكذا	العائش وكذا
٢٦	١٧	القاموس	القاموس	٦١	٢٤	لجمع	كجمع
	٣٠	حديثو	حديثوا	٦٢	١٦	عباتين	عبادتين
٣٤	٥	نقله	نقلوه	٦٢	١٧	شهور	أشهر
٣٥	٣	الشافعي	الشافعي	٦٢	١٨	شهور	أشهر
٣٧	١	مذهب	مذهبه	٦٢	٢٧	الاقابن	الاقاني
٤٣	٣٥	نم	نم	٦٤	٦	شهادتهما الاوضح	شهادتهما الى
	١٤	أن يصوم	أنه يصوم			آخره الاوضح	
٤٤	١٥	لرجوع	كرجوع	٦٤	١٢	كلهم عيدا أو نساء	كلهم نساء أو عيدا
٤٩	٧	اه	اه اه	٦٤	١٧	لا البعيد جدا	البعيد جدا
٥٣	٨	مما يخالف لا	مما يخالف ذلك لا	٦٥	٦	حاله	خلافه
	١٩	نبوته كان	نبوته به كان	٦٨	٢	صوم غدا الصيام	صوم غدا الصيام
	٢٩	من المراد	من ان المراد	٦٩	١	اذا اثبتت	اذا اثبتت



﴿ هذا هو الخطأ الواقع في البرهان الصراحي ﴾

صحيفة	سطر	خطأ	سواب
٤	١٦	الرياسة	الرياسة
٩	٢٠	من أوئل	من أوائل
١١	٤٠	مصرأوشاما	مصرأوشاما
١٣	١٦	المحققين	المحققين
٦	١	تأليفه	تأليفه
١٦	١٧	المفتى	المفتى
	٢٠	في تصانيف	من تصانيف
	٣٢	المجلى	المجلى
٢٣	٣٠	أرما	أوما
	٣٦	بالجمل	بنحو الجمل
٢٥	٥	مؤنتها	مؤنتها
٣٢	٧	ونشأ	أونشأ
٣٥	٣١	بالاضحية	بالاضحية
٤٩	١٨	بتنديه	تنديه
٦٢	٣٠	ولو	وله
٦٦	٧	تبركااه وأكله	تبركاوأكله
٦٧	١٩	هذهاضحية	هذهاضحية
٧١	٢٠	في التصديق	من التصديق